دوافع الحرب الأمريكية على العراق وآثارها السياسية والأقتصاديةعلى الأردن

(2003 - 2008)

إعداد

ايمن مليح ادريزي الدريبي

المشرف

الأستاذ الدكتورفيصل الرفوع

قدمت هذه الرسالة : استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الانسانية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الاردنية

تشرين الثاني 2009

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة **دوافع الحرب الأمريكية على العراق وآثارها السياسية والاقتصادية على الاردن(٢٠٠٣-٢٠٠٨)** وأجيزت بتاريخ ٦ /٨/ ٢٠٠٩.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع ، مشرفا أستاذ– علاقات دولية	.....
الدكتور محمد حمدان المصالحة عضوا أستاذ مشارك – علاقات دولية	.....
الدكتور عمر حمدان الحضرمي ، عضوا أستاذ مساعد ـــ علاقات دولية	.....
الدكتور عبدالقادر فهمي الطاني ، عضوا أستاذ – العلوم السياسية (جامعة بغداد)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

انا ايمن صلاح الدين فريحات أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مـــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ٨ - ١١ - ٢٠٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

الى والدي العزيز مثلي الأعلى

الى والدتي الغالية نبع الحب والعطاء

إلى إخواني وأخواتي

اهدي هذا العمل المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

يسرني بعد ان أكرمني الله بإنهاء هذه لدراسة ان أتقدم بجزيل شكري وامتناني الى كل من ساهم في إخراجها الى حيز الوجود ، و أخص بالشكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع على جهوده الطيبة ومساندته لي خلال إعداد هذه الدراسة.

كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة الدكتور محمد مصالحة والدكتور عمر الـ ضرمي والأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي ، الذين أكرموني بتفضلهم بمناقشة دراستي التي آمل ان تنال رضاهم ، وان تصبح أكثر جودة بملحوظاتهم القيمة .

ولا يفوتني أيضا ان أشكر قسم العلوم السياسية ممثلا بأساتذته الكرام كافة على جهودهم الطيبة وحرصهم الأكيد على مصلحة أبنائهم الطلبة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المحتويات

قرار لجنة المناقشة ..... ب
التفويض ..... ج
الإهداء ..... د
شكر وتقدير ..... هـ
المحتويات ..... و
الملخص ..... ح
الإطار العام للدراسة 1
المقدمة 1
مشكلة الدراسة 4
أهمية الدراسة: 4
أهداف الدراسة 5
فرضية الدراسة 5
منهجة الدراسة: 6
الدراسات السابقة : 6
الفصل التمهيدي العلاقات الأمريكية العراقية 12
المبحث الأول : نبذة تاريخية 12
المبحث الثاني : العلاقات العراقية الأمريكية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية 23
المبحث الثالث :السياسة الأمريكية تجاه العراق يعد حرب الخليج الثانية 28
الفصل الأول الأساس القانوني لعدم شرعية الحرب على العراق 44
المبحث الأول : معنى ومفهوم الحرب 44
المبحث الثاني: متى تكون الحرب مشروعة. 52
المبحث الثالث التكييف القانوني لمدى شرعية الحرب على العراق 71

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني الأساس الاستراتيجي للحرب على العراق 101
المبحث الأول :الدوافع السياسية 101
المبحث الثاني : الدوافع الاستراتيجية - الأمنية 113
المبحث الثالث : الدوافع الاقتصادية 128
الفصل الثالث آثار و نعكاسات الحرب الأمريكية على العراق بالنسبة للأردن 135
المبحث الأول : الآثار والانعكاسات السياسية 135
المبحث الثاني : الآثار والا عكاسات الاقتصادية 156
الخاتمة 179
الاستنتاجات 183
المراجع والمصادر 189
ABSTRACT 203

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دوافع الحرب الأمريكية على العراق وآثارها السياسية والأقتصادية

على الأردن (2003 - 2008)

إعداد

أيمن مليح أدرزيي الدريبي

المشرف

الأستاذ الدكتورفيد ل الرفوع

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع الحرب الأمريكية على العراق وآثار هذه الحرب السياسية والأقتصادية على الأردن (2003 - 2008) ولتحقيق ذلك فقد تم تقسيم الدراسة الى اربعة فصول تناولت نبذة تاريخية العلاقات الامريكية العراقية ، ثم تطرقت لدراسة الى الاساس الاستراتيجي لعدم مشروعية الحرب علىالعراق ، وتناولت ايضا الدوافع الامريكية للحرب على العراق تمثلت في الدوافع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، ثم ناقشت الدراسة الاثار والانعكاسات السياسية والاقتصادية على الاردن .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وقد توصلت الد اسة الى مجموعة من النتائج ومنها إن الإستراتيجية الأمريكية بدأت بالتمهيد لضرب القوة العسكرية العراقية منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، وذلك لتحقيق أهداف متعددة ،وقد استطاعت الولايات المتحدة جر العراق إلى حرب ثانية في منطقة الخليج العربي بعد أن أعطت النظام العراقي السابق الضوء الأخضر لغزو دولة الكويت كما أنها استعانت ببعض الدول العربية من خلال الضغوط الاقتصادية كذريعة لضرب القوات العسكرية العراقية .وقد تمكنت الولايات المتحدة من حشد غالبية دول العالم والتأثير في قرارات الهيئة الدولية لشن الحرب على لكويت تحت ذريعة تحرير الكويت ، وقد شنت الحرب على العراق ودمرت القوات العسكرية العراقية، وبذلك تكون قد حققت أهم أهداف تلك الحرب خدمة لشريكتها الإستراتيجية إسرائيل. وخلال المرحلة التي أعقبت حرب الخليج الثانية وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال المعسكر الش قي أصبحت الولايات المتحدة القوى الأولى في العالم و خلال عقد التسعينات من القرن العشرين اختلقت الولايات المتحدة الحجج بعدم التزام العراق بالقرارات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ، وكان هدفها من وراء ذلك إلى إقناع الرأي العام العالمي بحجم الخط ر الذي يشكله النظام العراقي على الأمن والسلام الدوليين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيدا للحصول على تفويض قانوني من الهيئة الدولية لغزو العراق. كما توصلت الدراسة إلى إن الحرب الأمريكية على العراق لا تستند إلى اية شرعية قانونية، وخصوصا بعد ان تاكد خلو العراق من اسلحة الدمار الش مل، وثبت ان لا علاقة له بالارهاب او بتنظيم القاعدة.

وقد تنوعت دوافع الحرب الأمريكية على العراق ما بين دوافع سياسية أهمها القضاء على النظام العراقي السابق واستبداله بنظام موالي لها ويسبح بحمدها، ودوافع إستراتيجية تتلخص في التواجد الأمريكي في المنطقة ، ما الدوافع الاقتصادية فكان من أهمها السيطرة على منابع النفط سواء في العراق أو منطقة الخليج العربي ، ولإنقاذ اقتصادها المتدهور ومما يدل على صحة ذلك أن الشركات الأمريكية حصلت على نصيب الأسد في إعادة اعمار العراق فضلا عن توقيع اتفاقية مع النظام العراقي الحالإ والتي تظهر المكاسب الاقتصادية التي جنتها الولايات المتحدة من غزو العراق. كما توصلت الدراسة الى ان الحرب العراقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انعكست على الأردن سياسيا واقتصاديا فمن الجانب السياسي تراجعت علاقاتها السياسية مع العراق وشهدت توترا كبيرا خلال السنوات الأولى قبل أن تستعيد عافيتها في السنوات الأخيرة، أما بالنسبة للعلاقة مع دول الخليج العربي فقد أثرت هذه الحرب إيجابا على علاقات الأردن مع هذه الدول وتطورت نحو الأفضل .

أما بالنسبة للآثار الاقتصادية فقد كان للحرب الأمريكية آثار سلبية وأخرى ايجابية .فمن ناحية أدت الحـ ب إلى توقف تدفق النفط العراقي إلى الأردن ، الأمر الذي فرض على الحكومة اللجوء إلى مصادر أخرى وشرائه بالأسعار العالمية، مما اثر على خزينة الدولة ، أما في الجانب الايجابي أنعشت الحرب الأمريكية على العراق سوق العقارات الأردني الذي شهد تطورا كبيرا وكذلك أسواق رأس المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار العام للدراسة

المقدمة

اعتمدت الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية على استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها ومصالح شركائها الاستراتيجيين. وقد شهد القرن العشرين الكثير من التدخلات العسكرية الأمريكية في شؤون ال الم؛ إذ شنت حربا على كوريا الشمالية بعد أن فشلت سياسيا، وشنت حربا على فيتنام خرجت منها مدحورة، وفي ! ؛ 1990 وبعد غزو العراق لدولة الكويت، هاجمت الولايات المتحدة العراق تحت ذريعة تحرير الكويت، وبعد انهيار المعسكر الشرقي وتفردها بالنظام العالمي الجديد، أعلنت استراتيجية جديدة للأمن القومي من أجل هيمنة دائمة على العالم. وقررت استخدام القوة بحيث تبقى لها السيادة المطلقة. لقد هاجمت أفغانستان بعد أحداث أيلول 001 ، وبعد تحقيق مآربها في أفغانستان بدأت تعد العدة لغزو العراق، الذي كانت تخطط له منذ نهاية حرب الخليج ا انية، ويجد المتتبع للأحداث منذ عاء 1991 وحتى 003! أن الولايات المتحدة كانت تختلق الأعذار لشن هجوم على العراق، وقد وجهت خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي هجمات صاروخية عدة على العراق تحت ذريعة واهية تمثلت في ادعائهاعدم امتثال العراق لقرارات الامم المت دة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي بداية القرن الحادي والعشرين بدأت تدق طبول الحرب لتعبئة الرأي العام العالمي من أجل غزو العراق، ولكنها لم تتلق أي دعم دولي سوى من حليفتها بريطانيا، وقد عبر كل من بوش وبلير عن احتقارهما الشديد للقانون الدولي والمؤسسات الدولية وأصدرا إنذارا لمجلس الأمن الذي اتضح منه إصرار الولايات المتحدة على غزو العراق، بحجة أن الرئيس العراقي يسعى الى امتلاك اخطر أسلحة في العالم من أجل أن يهيمن أو يرهب و يعتدي على الاخرين ، واعتبرت الرئيس العراقي، خطرا على أمن الولايات المتحدة، وأن له علاقة بتنظيم القاعدة و ع إمكانية تورطه بأحداث أيلول 001 م. وقد شددت الإدارة الأمريكية حملاتها الإعلامية على الرئيس العراقي السابق واقنعت معظم الأمريكيين بأن صدام حسين يشكل خطرا على الولايات المتحدة. لقد اعتادت أميركا وحلفاؤها في تعاملهم مع الدول العربية ودول الشرق الأوسط وإ دان العالم الثالث الأخرى على خلق الأسباب الظاهرية التبريرية للعدوان على هذه الدول، وخاصة الأسباب التي يمكن أن تؤثر ليس في مصالحها هي فقط، بل في مصالح دول أخرى في أوروبا من أجل تأمين الرأي العام العالمي المؤيد لذلك العدوان. وقد استخدمت أميركا ذريعة امتلاك العراق أو نيته بامتلاك هذه الطاقة للأغراض العسكرية واعتبرته خروجا على استراتيجيتها في المنطقة واتهمته بامتلاك أسلحة الدمار الشامل للأغراض الحربية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتبرت ذلك ذريعة للعدوان عليه رغم ثبوت عدم امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة، وادعت بأنه يشكل تهديدا لل ول المجاورة، وهذا غير صحيح، اذ ان العراق كان فعلا يشكل تهديدا ليس على الدول المحيطة بل على الكيان الصهيوني، لأنه أقوى دولة عربية في المنطقة ذات طاقات عسكرية عالية يقف أمام سياسة أميركا وأمام العدوان الإسرائيلي الصهيوني وأمام مخططاته المستقبلية التوسعية اتجاه دول أخرى مستقبلا. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي حاول تفادي الحرب، إلا أن الولايات المتحدة اتخذت قرارا استراتيجيا يقضي باحتلال العراق ضاربة عرض الحائط بالمجتمع الدولي، مستندة بذلك على قوتها العسكرية بالتعاون مع بعض الدول الحليفة لها، مثل: بريطانيا، وإسبانيا واستراليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة:

شنت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا عدوانا مبيتا على العراق ، واطاحت بالنظام العراقي السابق شن واحتلت العراق بحرب افتعلتها عاد 003 ، مما يشير الى ان هذه الحرب مبيته وقد كان لهذه الحرب دوافع رغبت الولايات المتحدة في تحقيقها ، ومن هنا فان المشكلة التي تحاول هذه الدراسة معالجتها تتحد بدوافع الحرب أولا والاثار التي خلفتها هذه الحرب على الاردن وبالتالي الآثار التي تترتب عليها. وسيكون الأردن هو الحالة الدراسية باعتباره احدالدول المجاورة للعراق .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوع القوة العسكرية ضد بلد عربي في ظروف إقليمية ودولية على قدر كبير من الخطورة والحساسية. كما أن أهمية الدراسة متأتية من كونها تعالج بطريقة موضوعية وأكاديمية ظاهرة الحرب على بلد عربي قادت إلى تفكيك بنيته المؤسساتية تمزيق نسيجه الاجتماعي. فضلا عن ذلك، وهذا ما يمثل أهمية استثنائية، فإن الدراسة تحاول الكشف عن الآثار والنتائج التي خلفتها هذه الحرب على الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحديد دوافع الحرب على العراق من خلال تبنيها الفرضية ترتكز على أن الدوافع حقيقية للحرب لم تكن مؤطرة باعتبارات قانونية، إنما شنت تحقيقا لأغراض سياسية واستراتيجية. فالهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن الدوافع الحقيقية للحرب وتبيان آثارها على الدول المجاورة للعراق. وقد تم اختيار الأردن ، حيث تقتضي الضرورات الوطنية والعلمية والأكاديمية تبيان أهم الآثار التي خلفتها الحرب على الأردن من النواحي السياسية والاقتصادية.

فرضية الدراسة:

لم تكن اسلحة الدمار الشامل تمثل الدافع الحقيقي للحرب على العراق رغم اسقاط هذه الحجة من قبل القامين على الحرب ذاتها ،انما ثمة اسباب ودواقع اخرى كانت تحث باتجاه ا وتدفغ اليها. كما وان آثار الحروب الحديثة لم تعد مقتصرة على الدول الاطراف فيها، انما تتعداها الى مناطق ليس لها علاقة مباشرة فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

إذا كانت المنهجية تعني السبيل أو الطريقة التي يعتمدها الباحث للتثبت من صحة الفروض التي انطلق منها، فإن وضوع الدراسة يحتمل أكثر من منهج علمي. لذا اعتمدنا على ما يمكن وصفه بالمنهج التكاملي الذي يجمع ما بين المنهج التاريخي، ومنهج القوة، ومنهج التحليل النظمي، والمنهج القانوني، ومنهج اتخاذ القرار. وسوف تكشف الدراسة أن هذه المناهج مجتمعة تعطي تفسيرات وتحليلات وا ائج للموضوع الذي انشغلت بمعالجته.

الدراسات السابقة :

شغل موضوع الحرب على العراق والأسباب الدافعة لها والآثار المترتبة عليها إقليميا ودوليا حيزا واسعا من اهتمام العديد من الكتاب والباحثين العرب والأجانب بالنظر لأهميتها؛ إذ كانت نموذجا فريدا من نوعه في ظر ف تاريخية عاشتها المنطقة العربية أو تلك الأحداث التي شهدها المجتمع الدولي برمته. ونظرا للكم الهائل لهذه الكتابات التي توزعت على كتب ومؤلفات أو على شكل بحوث ودراسات أو ما كتب عنها بصيغة مقالات، فإنني سوف أسجل بعضاً منها.

- دراسة محمود، 003؛) بعنوان"الع اق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطرقت هذه الدراسة إلى الحديث عن الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، والإفادة من موقع العراق الاستراتيجي، وتثبيت قواعد أمريكية دائمة، وتعزيز ضمان أمن إسرائيل، والسيطرة الأمريكية على النفط العراقي؛ من أجل تقليل اعتمادها على نفط دول الخليج ؛ لأن كلفة استخراج النفط العراقي قليلة مقارنة بغيره، والعمل على رفع مستوى الاقتصاد الأمريكي المتضرَر من حربها على الإرهاب. وفي النهاية تناول الباحث الإشكاليات والتحديات لهذه الاستراتيجية، وهي الكشف عن التناقض في سياسة لولايات المتحدة المعلنة وغير المعلنة؛ فالمعلن هو غزوها للعراق لإحلال الديمقراطية وإقامة حقوق الإنسان التي لم تكن موجودة في عهد صدام حسين، أما المعلنة فهي نفط العراق، والهيمنة على العالم، وضمان أمن إسرائيل. إلا أن الشعب العراقي والمقاومة يعلمون هذه الأهداف جميعها.

: - دراسة بسيوني(003) بعنوان" الحرب الأمريكية على العراق: مشروعية استخدام القوة!"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى التحدث عن تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق، فهي تبين السياسة في عهد بوش الأب، ثم حكم بيل كلينتون، ثم انتقل الباحث إلى سياسة بوش الابن واحتلاله العراق. وقد خلصت الدراسة إلى أنه ستكون هناك ردود فعل في الشارع العربي لهذا الاحتلال وإدارته من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الحرب ستغير العلاقات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وسوف تقوي شوكة إسرائيل في المنطقة، وأن تغير التوازن يعطي إيران تأثيراً أقوى في المنطقة، ويضع الولايات المتحدة في المواجهة العسكرية. وأخيراً فإن العالم لن يكون بحال أفضل إذا نشبت الحرب

- دراسة قبرصي و قادري 004)، إعادة بناء العراق: استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات. في: محمد الهزاط (محرر)، احتلال العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

يشير الباحثون في هذه الدراسة إلى أن الحرب أثرت في النشاط الاقتصادي وفي التجارة الإقليمية وفي القطاع السياحي في المنطقة العربية. وقد حدد الباحثون الأثر في ثلاثة بلدان ؛ الأردن ومصر ولبنان، ففي هذه البلدان تأثرت إيرادات الـ ياحة، وتذبذبت التجارة الإقليمية بين هذه البلدان والعراق. وإذا استمرت التوترات فسينهار الإنتاج وسيضعف والميزان التجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيرا يشير الباحثون إلى أن الأزمة العراقية أثرت في الأنشطة الاقتصادية بين البلدان العربية، وكذلك في التجارة الإقليمية. وقد عرض البا- ثون نموذجا لثلاث دول مجاورة لمنبع الأزمة، هي : الأردن، ومصر، ولبنان. وإن ما يميز هذه الدراسة أنها تتناول الحديث عن الموقع الجيواستراتيجي العراقي وأهميته ومجريات الأزمة السياسية العراقية وتأثيرها في الأوضاع السياسة والاقتصادية والأمنية لدول الجوار الإقليمي.

- : دراسة النصراوي 005،) بعنوان" العراق في الاستراتيجية الأمريكية"؛ أي مشروع للدولة الجديدة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التفكير الأمريكي في العراق، وإلى بيان أهداف أمريكا في العراق، وأسباب تعثر المشروع الأمريكي هناك، والسيناريوهات المستقبلية لموضع الأمريكي في العراق. وبعد التحليل خلصت الدراسة إلى أنه على المستوى العربي والعراقي لا ينبغي المراهنة على الفشل الأمريكي في العراق باعتباره الحل الأمثل للمشكلة، وأن على العراقيين أن يتعاملوا مع الوجه الإيجابي للتطور الحاصل بواقع زوال الدكتاتورية؛ على عتبار أن طرق التفكير للحياة تغيرت، وأن الحل والسياسة الصائبة الوحيدة في العراق هي تلك التي تسعى إلى تحويل المشروع الأمريكي المرتبك إلى مشروع عراقي ناجح للتغير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة الجمعية العلمية الملكية(005) الحالة العراقية وأثرها على الاقتصاد الأردني، عمان: الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على بعض جوانب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الأردن والعراق، والدور الذي يلعبه الأردن بدعم الشعب العراقي من خلال استضافة ما يقارب 00: 400 ألف عراقي على أراضيه، وكذلك حاولت الدراسة إبراز جانب من العلاقات الاستراتيجية الاقتصادية القائمة بين البلدين، خصوصا مع انتخاب الرئيس الجديد جلال طالباني وتشكيل الحكومة الجديدة، حيث انعكست هذه الأحداث على الوضع الاقتصادي العراقي من حيث إدخال الدينار العراقي الجديد وتحرير معظم الأسعار باستثناء أسعار المواد الغذائية و طاقة وتحرير نظام الاستثمار الأجنبي وإلغاء التراخيص والتعريفات التجارية وسن قانون البنك المركزي، وسن قوانين مصرفية متحررة، وافتتاح بورصة الأوراق المالية العراقية. ولأن الأوضاع الأمنية غير مستقرة فكل الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في العراق لم تكن مواتية لت افر بيئة استثمارية مناسبة للأعمال التجارية، لذلك توجهت الأنظار إلى الأردن لتوافر هذه البيئة التي ولدت حركة استثمارية نشطة على أراضيها، عدا عن تنشيط حركة الصادرات من الأردن إلى العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيرا توصل الباحث في هذه الدراسة السابقة التي قدمتها الجمعية العل ية الملكية إلى أن من الأمور التي نجمت عن الأزمة العراقية تكثيف وجود الجالية العراقية في الدولة الأردنية، مما ضغط على بعض الجوانب المهمة كذلك على بعض المؤسسات الأردنية ذات العلاقة بالأنشطة الصناعية والاقتصادية والاجتماعية والطاقة والنقل. كذلك التأثير في حالة التجارية بين الأردن والعراق وحركة الاستثمار في الأردن، وبالتالي فإن هذه المتغيرات جميعها تصب في الاقتصاد الأردني الذي تأثر على نحوٍ واضح جراء هذه الأزمة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مواضيع متعددة عن الحرب الامري ية على العراق من جوانب عدة تركزت في الاثار التي ستخلفها او خلفتها على المستوى الاقليمي والدولية ، وتختلف هذه الدراسة في كونها تتناول جوانب متعددة من اهمها مدى شرعية الحرب على العراق والدوافع الامريكية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب على العراق، وتوثيقها على نحوٍ أكاديمي وعلمي وموضوعي، كمل انها تناولت الاثار الاقتصادية والسياسية على الاردن بشكل خاص .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل التمهيدي

العلاقات الأمريكية العراقية

المبحث الأول : نبذة تاريخية

يعود اهتمام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق الى عام 889 م، عندما قامت بتعيين أول قنصل لها في ولاية بغداد خلال الحكم العثماني، حيث كانت القنصلية البريطانية في بغداد هي التي تتولى الإشراف على الرعايا الأمريكيين في العراق بصفة غير رسمية. وقد استندت الولايات المتحدة في تعيين قنصل لها في بغداد، إلى معاهدة سنة 830 م بينها وبين الحكومة العثمانية وفي سنا 891 م افتتحت الإرسالية التبشيرية الأمريكية أول مركز لها في البصرة. ومهد الاحتلال البريطاني للبصرة في 22 تشرين الثاني 914 م العقبات أمام المبشرين الأميركيين. وقد أيدت الحكومة الأمريكية هؤلاء المبشرين، وعينت قنصلا لها في البصرة، وكان لهذا التعيين دلالات سياسية عديدة أبرزها أن الولايات المتحدة كانت تأمل من مبشريها الكثير من أجل تثبيت نفوذها والقيام بدور سياسي لصالحها .)

(1) العلاف ،إبراهيم خليل ، (2006) العراق والولايات المتحدة الأمريكية : دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، دار ابن الأثير، الموصل، ص 145

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كانت بدايات اهتمام الولايات المتحدة بنفط العراق بشكل واضح في سنا 908 م، عندما اوفدت الأدميرال جستر كولبي ممثلا لمجموعة من المستثمرين الأمريكيين ليرأس مفاوضات الحصول على حقق الأسبقية في نفط الموصل مع المسؤلين العثمانيين في إستانبول، بالاضافة للحصول على امتياز مد سكة حديد. وقد تمكن كولبي من الحصول على امتياز البحث عن النفط في 9 آذار سنا 910 م في مسافة 0) كيلو مترا على جانبي سكة الحديد المقترحة المارة بكركوك والموصل. طالبت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، باقتسام المصالح النفطية الأمريكية المتمثلة في شركة إنماء الشرق الأدنى و حاولت خلال السنوات 926 ، - 930 م، تطوير علاقاتها التجارية مع العراق؛ بهدف دمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الرأسمالي، وقبل نشوب الحرب العالمية الثانية بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى العراق خلال السنوات 937 ، 938 م قرابة 3.8 مليون دولار سنويا. واتسعت حركة التبادل التجاري بين البلدين بعد ذلك)

[1] المرجع السابق، ص147

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترف رسميا بالدولة العراقية عند قيامها عام 920 م الا بعد مرور عشر سنوات على التأسيس ، وذلك عندما تم التوقيع على الميثاق العراقي - البريطاني - الأمريكي في التاسع من كانون الثاني لعام 1930 الذي تم بموجبه ضمان المصالح والامتيازات للرعايا الأمريكيين في العراق، الممنوحة للدول الأعضاء في عصبة الأمم.وبعد انضمام العراق الى عصبة الأمم في 3 تشرين الأول 932 م، قامت الحكومة الأمريكية بانشاء مفوضية لها في بغداد، وأرسلت أول وزير مفوض لها. وقد ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالعراق وبالأحرى بنفط العراق اثناء الحرب العالمية الثانية 939 - 945 م)؛ إذ قامت الحكومة الأمريكية بالايعاز لوزيرها المفوض في بغداد في عام 940 م، بدراسة الوضع العسكري في المناطق الشمالية والغربية من العراق و تقديم تقرير بهذا الخصوص ، وذلك عندما احس الأمريكيون بأن مصالحهم النفطية، باتت مهددة. وبناء على ذلك قررت الادارة الامريكية دعم بريطانيا في العراق مهما كلف الثمن . الا انه خلال الفترة الواقعة ما بين 942 - 945 م، حصل تحول في السياسة الأمريكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث دخلت الولايات المتحدة مباشرة في العمليات العسكرية ضد دول المحور، بعد أن أدركت الولايات المتحدة أن النفط العراقي أصبح مسألة تخص الأمن القومي الأمريكي، واتخذت اجراءات عدة كان من اهمها إلغاء قيادة خدمات الخليج العربي الأمريكية ووضع الخطط مع البريطانيين لإنشاء وصيانة الطرق وا وانئ في المنطقة الممتدة من بغداد إلى الهند، ومن أم قصر في البصرة حتى طهران في إيران كما أنشأت القيادة الأمريكية في بغداد، مراكز لتجميع الطائرات في الشعبية والحبانية .) .

ولم يكن للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سياسة محددة تجاه العراق بسبب الوضع السياسي الداخلي للعراق، حيث لم تستطع الولايات المتحدة الأميركية أن تتبنى سياسة بناءة وفعالة تجاهه، الا ان التفكير بضرورة قيام علاقات قوية مع العراق بدأ منذ سنة 944 عندما توصلت احدى الدراسات إلى أن النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية سوف يعتمد بدرجة كبير على العلاقات العراقية الأميركية ، ولم يتحقق ذلك نظرا لاهتمام السياسة الامريكية بكل من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية بعد انشاء الكيان الصهيوني في فلسطين عاد 948. . !)

---

(1) العلاف ، إبراهيم خليل ، مرجع سابق، ص150

(2) سري الدين ، عايدة العلي (1999) الحرب الباردة في الخليج الساخن ، بيسان للنشر والتوزيع والاعلان ، بيروت، ص ص 11-12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تطورت العلاقات في عام 945 عندما وجه الرئيس الأمريكي روزفلت دعوة رسمية إلى الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله لزيارة واشنطن، ووافقت الولايات المتحدة على بيع العراق أسلحة أمريكية. وأعربت عن رغبتها في مشاركة البريطانيين، في دعم وتقوية نظام الحكم القائم، والإبقاء على القواعد الجوية، لضمان استمرار تدفق النفط بانتظام إلى الولايات المتحدة وأوربا)

وعاد الاهتمام الأميركي من جديد بالعراق بعد قيام ثورة تموز عام 952 في مصر التي تبنت سياسة رافضة لدخول الدول العربية في أحلاف غربية بهدف احتواء الاتحاد السوفيتي كما كانت تخطط الدول الغربية وعلى أسها الولايات المتحدة الأميركية). فقد أعلن جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية انه لا بد من إقامة حلف عسكري للدفاع عن الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي. ورشحت الولايات المتحدة العراق لكي يكون حلقة وصل في منظومة الأحلاف الغربية، فوقَّعت مع العراق ، نة 954 م اتفاقية تعاون عسكري،

(1) العلاف، ابراهيم خليل ، مرجع سابق، ص 151
(2) سري الدين عايدة ، مرجع سابق،ص 12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أعدت برنامجا لتقديم مساعدات للعراق، ووقّع العراق اتفاقية مع تركيا في شباط 955 م، واتفاقًا مع البريطانيين بعد شهرين وانضمت الباكستان إلى الاتفاق في تموز 955 م. وفي 3 تشرين الثاني 955 م وقد تم ترشيح الاردن للانضمام الى لحلف ، كما ان إيران انضمت الى الحلف وأصبح الحلف يدعى بحلف بغداد، ولم تشأ الولايات المتحدة الانضمام إلى الحلف، لكنها رغبت في تأسيس لجنة ارتباط سياسية وعسكرية دائمة لها معه. وفي سنا 957 م انضمت إلى لجنة الحلف العسكرية. وعلى ضوء ذلك يتبين أن العراق أصبح يمثل موقعا استراتيجيا في السياسة الأمريكية المعاصرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ إذ حاولت الولايات المتحدة اتخاذ العراق قاعدة لمواجهة المد القومي الذي قاده الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر 952 - 970 م) (3).

وقد انتهت مرحلة التعاون والتحالف العراقي الأميركي وتعارضت مصالح البلدين بعد قيام الثورة العراقية عام 1958 حيث مارس العراق سياسة خارجية تقوم على التصدي لمصالح الولايات المتحدة الأميركية .

(3) العلاف ، ابراهيم خليل (2006) ، موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مجلة علوم انسانية ، العدد 29 ، هولندا ، ص 10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال الستينات والسبعينات اتخذ العداء العراقي للولايات المتحدة مظاهر عدة، فقد عارض العراق التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، حيث أصر على أن الحل الوحيد للصراع هو إيقاع هزيمة عسكرية بالكيان الصهيوني [1].

في بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، ظهرت بعض المحاولات لتنشيط العلاقات مع الولايات المتحدة، وكان اولها في كانون الثاني 1963 م عندما بدأ ترتيب مشروع الأغذية وقرض بنك الاستيراد والتصدير المدفوع إلى العراق سنة 1965 م، ثم بدأت مفاوضات لعقد اتفاقية السلع الزراعية في شهر كانون الأول 1966 م. ولقد جرت محاولات لتجديد الروابط الاقتصادية والتجارية في عهد حكومة عبد الرحمن البزاز (1966 - 1967 م)، الذي زار رسميا كل من بريطانيا والولايات المتحدة رغبة منه في فتح صفحة جديدة وتوثيق علاقات العراق بالغرب [2].

الا ان حرب حزيران 1967 م ادت الى قطع العلاقات الأمريكية العراقية وكان لتولي حزب البعث السلطة في العراق عام 1968 وإعلانه سياسة مضادة للغرب؛ أثر كبير في تدهور العلاقات العراقية - الأمريكية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تخطط لانتهاج استراتيجية جديدة تقوم على تقوية كل من إيران والمملكة العربية السعودية، واعتبارهما ركنين مهمين لحماية المصالح الأمريكية والغربية وتسليحهما [3].

---

(1) سري الدين عايدة ، مرجع سابق، ص 12

(2) العلاف ، خليل المرجع السابق، ص152

(3) الزامل ،،ناصر بن محمد (2004)، لماذا يكرهوننا ، مكتبةالعبيكان ، الرياض ، ص 199

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي سنة 972 م اقدم العراق على تأميم نفط ، ولمواجهة ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع معايير تتعلق بالخطر المهدد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة حسب تسميتها . وخلال فترة رئاسة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارترما بين 976 980)، اخذت الولايات المتحدة بما سمي في ذلك الوقت بمبدأ كار ر الذي يقضي بان الولايات المتحدة تعتبر أية محاولة بالسيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية، وانها سترد على هذا العدوان بشتى الوسائل المتوافرة لديها بما في ذلك القوة المسلحة، وعلى ضوء ذلك أنشأت الولايات المتحدة قوات التدخل السريع)

وبعد ح ب تشرين الأول 973 ، اتفق العراق و الولايات المتحدة الأميركية على فتح مكاتب لرعاية المصالح في كل من العاصمتين وذلك عن طريق أطراف ثالثة وعلى الرغم من هذا فقد بقيت قنوات الاتصال الرسمي بين الدولتين محدودة للغاية. وشهد النصف الثاني من السبعينات بوادر الانفراج في العلاقات بين العراق و الولايات المتحدة الأميركية، حيث التقى وزراء خارجية البلدين أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة،

(1) العلاف ، إبراهيم خليل ، مرجع سابق، ص152

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ثم قام نائب وزير الخارجية الأمريكي فيليب حبيب في بداية فترة رئاسة الرئيس الأميركي جيمي كارتي بزيارة استطلاعية لبغداد تقى خلالها وزير الخارجية العراقي آنذاك سعدون حمادي.وظهرت بوادر تشير إلى احتمال بداية حوار أميركِ عراقي حقيقي وذلك قرب نهاية إدارة كارتر ، إذ أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في شباط 979 ، أن هناك وسطاء أرسلوا من واشنطن للحديث حول إعادة العلاقات إلى طبيعتها، بعد انتصار الثورة الإيرانية واحتجاز الرهائن الأميركيين في طهران، تزايدت الأنباء حول استعداد الحكومة الأمريكية لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق (1)

وبعد قيام الثورة الايرانية في عاء 979 م واندلاع الحرب العراقية الايرانية في أيلول 980 م، وجدت الولا ت المتحدة الفرصة لتكثيف تواجدها العسكري والأمني في منطقة الخليج العربي و أمدَّت الولايات المتحدة طرفي الصراع بالأسلحة. وعلى الرغم من العلاقات القوية التي تربط الرئيس العراقي السابق صدام حسين بالاتحاد السوفياتي وعلاقة حزب البعث العراقي والحزب الشيوعي الروسي الا ان الرئيس العراقي السابق بدأ في تحسين العلاقات مع أمريكا.

(1) سري الدين ، عايدة العلي ، مرجع سابق، ص 13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المقابل كانت الولايات المتحدة متحمسة لتأسيس علاقات قوية مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين بغض النظر من حكم حزب البعث والتحالف مع الاتحاد السوفياتي وبذلك بدأت فترة جديدة ن العلاقات بين البلدين اذ بدأ العراق بشراء القمح الأمريكي وإرسال الطلاب العراقيين في بعثات دراسية إلى الجامعات الأمريكية ، وقد شملت شيئا هذه العلاقات والصداقة شراء معدات ومواد عسكرية أمريكية ساعدت العراق على تطوير أسلحة نووية وجرثومية وكيماوية وكانت أول شحنة معدات عسكرية أمريكية إلى العراق طائرات هيلكوبتر من نوع (كوبرا) تم ارسالها إلى الأردن الذي بدوره يقوم بارسالها إلى العراق، الذي اقنعته الولايات المتحدة بشراء طائرات (كوبرا) أمريكية ثم يبيعها إلى العراق. [2])

هذا بالاضافة الى ان الكثير من العسكريين الامريكيين كانوا يزورون الأردن، ويطلبون من الاردن إعطاء العراق بعض طائرات الهيلوكبتر التي اشتراها الأردن من الولايات المتحدة،

---

[2] الزامل،ناصر بن محمد ،مرجع سابق ، ص 199

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر اشارة هنا الى ان القانون الأمريكي يحظر على اي دولة اشترت أسلحة أمريكية ان تعطيها لدولة ثالثة دون إذن الحكومة الأمريكية .[1].

وفي عام 984 اعيدت العلاقات بين البلدين ولكنها لم تستمر طويلا حيث تدهورت العلاقات الأمريكية - العراقية تدهوراً حاداً في عام 986 م مع ظهور ما عرف بفضيحة إيران غيت ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 988 م، واصلت الولايات المتحدة تعاونها مع العراق، حيث ازدهرت التجارة مع العراق، وأصبحت الولايات المتحدة المستورد الرئيس للنفط العراقي، كذلك حصل العراق على قروض زراعية وغير زراعية [2]

---

[1] المرجع السابق،ص 204

[2] سيار الجميل :" نشأة العلاقات العراقية- لأمريكية وتطورها 1742-1986"، مجلة الندوة؛ العدد الأول شباط 1986، ص (57).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : العلاقات العراقية الأمريكية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية

بعدان انتهت الحرب العراقية لإيرانية في عام 1988 أخذت الولايات المتحدة تتبع سياسة حذرة تجاه تعاونها العسكري مع العراق، وبدأت تسعى لاظهار العراق، وكأنه يشكل خطرا على مصالحها في المنطقة. ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل أخذت تتحدث عن القدرات العسكرية العراقية المتنامية، وعن الخطر الذي أصبح يشكله العراق على الأمن والسلام العالميين و بدأت الولايات المتحدة في الشهور الأخيرة من سنة 989 م، بإطلاق أكبر حملة إعلامية توزع وتنشر فيها التقارير المفصلة والمطولة والمدعمة بالوثائق عن الروح العسكرية العالية التي خرج بها العراق من حربه مع إيران: وأن هذه الروح والقوة المعنوية والعسكرية للقوات العراقية بدأت تبث الخوف والقلق في منطقة الشرق الأوسط، وأخذ الخبراء الأمريكيون يؤكدون في تقاريرهم على أن معلومات المخابرات المركزية تثبت بأن العراق أصبح قادرا على وضع رؤوس نووية أو كيماوية في صواريخه بعيدة المدى. وتزامن في الوقت نفسه قضية (بازوفت) الصحفي الإيراني الأصل البريطاني الجنسية، الذي اتهم بجمع المعلومات عن العراق لصالح إسرائيل وتم إعدامه في العراق، الامر الذي ادى الى الغاء الولايات المتحدة صفقة للحبوب مع العراق في آذار سنة 990 م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى إثر ذ لك اتخذ العراق مواقف علنية معادية للولايات المتحدة كالدعوة إلى سحب الأسطول الأمريكي الموجود في الخليج العربي. لم يكن العراق يريد مواجهة مع الولايات المتحدة بقدر ما كان يريد إظهار وجوده وأهميته، أما الولايات المتحدة فلم تكن على استعداد للتجاوب مع التطلعات عراقية، لهذا قابلت البيانات الصادرة عن العراق بالكثير من السخط والاستنكار، ثم أخذت تركز على قضايا مثل قضية حقوق الإنسان والأقليات في العراق. وأخذت تصعد من سياستها الإعلامية المضادة للعراق خاصة بعد مطالبة العراق في قمة عمان بالأردن 24 شباط 990 م) - بخروج القوات الأمريكية من منطقة الخليج العربي. وفي نيسان 990 م استدعت وزارة الدفاع الأمريكية مئة ألف من جنودها لإخضاعهم للتدريب الأساسي ومن ثم إلحاقهم بالسعودية. وفي شهر تموز 990 م قامت الطائرات الأمريكية بتدريب عملي لردع هجوم مفترض تقوم به إحدى دول جنوب غرب آ يا، وقد سميت هذه الدولة في التدريبات بأنها العراق، وفي أثناء الإعداد للمناورات التي جرت في ولاية ساوث كارولينا، حددت القيادة الأمريكية، هدفا استراتيجيا في العراق يتعين ضربه .).

---

(1) نورد دايفيس (1991) درع الصحراء وفضيحة النظام العالمي الجديد، ترجمة بشير شريف البرغوثي، دار الدليل الوطني للنشر والتوزيع عمان، ص 85

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمر سيناريو الأحداث في تصاعد. وشاركت دول مثل بريطانيا في حملات التحريض ضد العراق وبدأت أمريكا بالتمهيد لضرب القوة العراقية، فاتخذت جملة من الوسائل والأساليب بدءا من الحرب النفسية والإعلامية والحصار الاقتصادي والتسليحي والتكنولوجي حتى التضييق المالي من خلال إغراق السوق النفطية بكميات تزيد على حاجة السوق العالمية لتخفيض الأسـ ار. وقد وجه الرئيس العراقي السابق صدام حسين الاتهام لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الكويت بإغراق سوق النفط العالمية بإنتاج ما يزيد على حصتيهما المقررتين من قبل منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك، مما جعل الأسعار تنخفض. وصعَّد العراق هجومه الس اسي على الكويت والإمارات العربية المتحدة حيث اتهمهما بالامتثال للضغوط الأمريكية، وأرسل مذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وقد تضمنت هذه المذكرة مواقف العراق من سياسة الكويت النفطية وقضية الحدود المعلقة والديون المستحقة، مطالبا في الوقت نفسه الـ ويت بدفع ثمن النفط الذي قامت بضخه من حقل الرميله خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية. وبدأ التحرك الأمريكي في نفس يوم إعلان المذكرة العراقية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ أعلن ريتشارد باوتشر الناطق باسم الخارجية الأمريكية أن الإدارة الأمريكية مصممة على ضمان تدفق النفط عبر مض ق هرمز والدفاع عن حرية الملاحة في الخليج، وأنها ملتزمة بدعم الدفاع الفردي والجماعي لأصدقائها في الخليج .).

وتأزمت العلاقات بدخول القوات العراقية الكويت في ! 8 90 وتحول الرئيس العراقي السابق صدام حسين من حليف إلى عدو بعد احتلال الكويت للعب دورا اكبر في ا نطقة، وللتحكم في أسعار البترول بما يتناسب مع قوته العسكرية الجديدة، الا ان حساباته كانت خاطئة، حيث ان الولايات المتحدة كانت قد حققت نصرا على المعسكر الشرقي وهي غير مستعدة للسماح لصدام حسين بالتحكم في أهم منطقة لإنتاج النفط في العالم او ان يهدد استقرار حلفائها في دول الخليج . ولذلك فبعد الاجتياح العراقي للكويت تغير كل شيء !)

---

[1] هلال، رضا (995|) الصراع على الكويت : مسألة ا من والثورة، دار الجليل، بيروت، ص 70

[2] الزامل ، ناصربن محمد ، مرجع سابق، ص 216

[3] حسن،رشيد، والبرغوثي، لميس (1991) ازمة الخليج في الفكر السياسي الأردني، حوارات مع 84 شخصية سياسية وحزبية وأكاديمية، دار الدليل الوطني للنشر والتوزيع .، عمان،ص 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك تأزمت العلاقات وتزعمت الولايات المتحدة حملة ضد الوجود العراقي في الكويت، وطالبت مجلس الأمن الدولي باستئناف مباحثاته وإصدار قرار ضد الوجود العراقي في الكويت، وحثت الإدارة ا مريكية مجلس الأمن على إعطاء غطاء دولي لقوات أمريكية بريطانية وغيرها للتدخل في الكويت، وتطور الوضع بعد ذلك بحيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة بتوجيه ضربة عسكرية للقوات العسكرية العراقية وأجبرته على الانسحاب، وبذلك انتهت العلاقة الأمريكية لعراقية إلى القطيع ؛).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :السياسة الأمريكية تجاه العراق يعد حرب الخليج الثانية

يمكن تقسيم السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية إلى ثلاث مراحل سياسية هي :

المرحلة الأولى

بدأت هذه المرحلة بعد انتهاء الحرب في آذار 990 م، ، ستمرت حتى منتصف عاد 992 م، حيث اعتقدت واشنطن أن صدام لن يبقى طويلاً في الحكم، وقدّر عدد كبير من الخبراء الغربيين أن صدام حسين لن يبقى في الحكم أكثر من شهر واحد، حيث سيتم الإطاحة به من الداخل ، وقد حثت حكومة الولايات المتحدة العراقيين علانية على ذلك .)

وا عانا في الضغط على النظام العراقي السابق وبالضغط من الولايات المتحدة على مجلس الامن تم تشكيل لجنة خاصة لرصد امتثاله للقرار 87؛ 1990

---

(1) روبين رايت، السياسة الامريكية العراقية، ترجمة رانيا سعد، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد الثاني، شباط 1999، مؤسسة الاهرام، القاهرة ص 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل، وتتعاون اللجنة مع الوكالة الدولة للطاقة الذرية في التفتيش على القدرات النووية الـ راقية وتدميرها، وقد تم تفصيل هذه الالتزامات والمهام ووضع جداول زمنية محددة لتنفيذها في القرار رقم 07' 1991 في 15 من آب 991 ، والقرار رقم 15' 1991 في 11 من تشرين الأول 991 ، وظلت أعمال التفتيش قائمة بناء على هذه القرارات حتى تم إيقافها بخروج المفتشين الدوا ين من العراق عا 998. . !)

: المرحلة الثانية :

استمرت المرحلة الثانية لسياسة الولايات المتحدة بعد حرب الخليج من عاء 992 م، وقد أحدث الانتقال من إدارة بوش إلى إدارة كلينتون عاء 993 م عدداً قليلاً من التغييرات، حيث أطلق الفريق الجديد على سياسته تعبير الاحتو ء، وعندما تولّت مادلين أولبرايت منصب وزيرة الخارجية انتهجت على الفور اتجاهاً أكثر تعسفاً في تدعيم عملية تغيير النظام في بغداد .). وللمرة الثانية كانت الدفة تسير مرة أخرى لصالح العراق، وبدأ موقف أولبرايت الجديد الذي يتسم بالصلابة غير ملائم للاتجاهات،

---

[2] محمو السيد حسن داوود،(004!) نظام الهيمنة الأمريكية والقضايا القانونية الدولية المعاصرة ، بحث في كتاب العدوان على العراق والشرعية الدولية ، رابطة الجامعات الإسلامية ص184

[1] المرجع السابق، ص 22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح ث بدأت دول أخرى في اتخاذ خطوات لإعادة نظام الحكم في العراق مرة أخرى إلى الملف الدولي دون أي تغيير في الحكومة. وفي النصف الأول من عام 997 م، أعاد عدد متزايد من شركاء أمريكا في التحالف الدبلوماسيين مرة أخرى إلى بغداد، وعقدوا صفقات تجارية فأعادت كل من إيطاا ا وإسبانيا واليونان فتح سفارتها في بغداد، بينما زودت فرنسا حصة الأسهم هناك، وذلك لأول مرة منذ سبع سنوات. وقد زار العراق بهدف عقد مباحثات وفدان من البرلمان الإيطالي وآخر فرنسي، بينما تولى مسؤول عسكري كبير سابق لفرنسا عدداً من الأعمال التنفيذية ضمن وفد مؤلف من 50 شركة، التي أقامت معرضاً لمدة ثلاثة أيام وذلك لتأمين عقود العمل. وأرسلت ثلاث دول خليجية مبعوثين لبغداد لعقد مباحثات مع القيادة العراقية، كما أعلنت سوريا أنها ستفتح حدودها مع العراق في ثلاثة تقاطعات متفرقة، وقد زار مسؤولون من الغرفة التجارية السورية بغداد مرتين، كما بدأ الأردن في معالجة الشقاق بينه وبين العراق، بل أن عدداً متزايداً من الدول العربية من ضمنها مصر ضغطت بشدّة من أجل رفع العقوبات المفروضة على العراق، حتى إن إيران سمحت للعراق بشحن 10.000 برميل بترول يوميا عبر مياهها الساحلية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و بدأ عدد كبير من الدول تأسيس قواعد ثابتة من أجل عقد روابط تجارية ثابتة مع العراق؛ إذ وقّعت روسيا على صفقة كبرى مع العراق لتنمية البترول تقدر بـ 8 ملايين دولار تقريباً، وأسرعت الصين بالتوقيع على صفقة بترول مع العراق، بينما ناقشت شركتا بترول فرنسيتان اتفاقيات إنتاج مشترك مع الشركة القومية العراقية لإنتاج البترول، وذلك من أجل حقول البترول حديثة الاكتشاف في جنوب العراق والتي لم يتم تنميتها بعد). وفي نيسان 997 م، تحدى صدام قرار الأمم المتحدة بشأن الحظر الجوي، وذلك بطيران الحجاج من وإلى السعودية لإقامة شعائر الحج سنو ، واعترضت بغداد سبيل المفتشين التابعين للأمم المتحدة بصورة متفرقة في المواقع التي يتوقع وجود الأسلحة بها، وكذلك رحلات الهليكوبتر الخاصة بالأمم المتحدة، وفي تشرين أول 997 م، حصل صدام حسين على تعاطف مع موقف العراق المتعلق بدور الولايات المتحدة المهيمن بشكل واضح على عمليات التفتيش، وفي كانون أول 997 م، أعلنت بغداد أن قصور الرئاسة هي أرض ذات سيادة، وبالتالي لن يتم السماح لمفتشي الأسلحة بتفتيشها، إلا أنه تراجع بعد تدخل الأمم المتحدة، وانتهت المرحلة الثالثة في سياسة الولايات المتحدة بتحقيق العراق لمكاسب حقيقية.

---

(1) المرجع السابق، ص 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبحلول عام 998 م، تحوّل اهتمام المجتمع الدولي من التفكير في طرق عزل بغداد إلى التفكير في الوسائل التي تعمل على إعادة العراق إلى ساحة المجتمع الدولي، وفي 15 أب 998 م ونتيجة لرفض باتلر المستمر إعلان خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، طالب العراق من لس الأمن بضرورة إعادة تشكيل اللجنة، وإعادة تشكيل إدارتها في نيويورك والبحرين وبغداد، ونقل مركزها من نيويورك لمقر الأمم المتحدة بجنيف لإبعادها عن التأثير الأمريكي.ونتيجة لتأزم الوضع بين الولايات المتحدة اتفق أعضاء مجلس الأمن على شروط المراجعة الشاملة لقرا اته ؛ شريطة أن يعدل العراق عن قراره بوقف التعاون مع اللجنة الدولية يونسكوم ويفي بالتزاماته، إلا أن الولايات المتحدة تحفظت على فكرة المراجعة الشاملة لما يتطلبه ذلك من إعلان الإدارة الأمريكية مواقف جديدة لصالح العراق. ووضعت الإدارة الأمريكية العديد من المعو ات لإفشال وعرقلة دور الأمم المتحدة في إنهاء الأزمة. وفي تشرين الأول من عام 998 م، أوقف الرئيس العراقي جميع أنواع التعاون مع اللجنة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأعلنت الولايات المتحدة أنها لا تستبعد استخدام القوة ضد العراق إذا أصر على موقفه. وأكدت بريطانيا أنها مستعدة لاتـ اذ أية إجراءات ضرورية لضمان التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة، وأعلنت أمريكا أنها جاهزة للعمل العسكري بدون أن توجه إنذارا نهائياً قبل قيامها بالضربة العسكرية، وأنها تملك كل التفويض الضروري وفق قرارات مجلس الأمن لشن عمل عسكري ضد العراق في الوقت الذي سحبت فيه الأمم المتحدة موظفيها العاملين في بغداد لضمان سلامتهم في حال وقوع الهجوم الأمريكي .)

بعد شهر على عودة المفتشين الدوليين لممارسة مهامهم في بغداد، فوجئ المجتمع الدولي بتطورات سريعة بدأت باتخاذ رئيس لجنة يونسكوم باتلر قراراً منفرداً بسحب فريق المفتشين الدوليين من العراق دون التشاور مع مجلس الأمن، وقدم باتلر تقريراً لمجلس الأمن يفيد بعدم تعاون العراق الكامل مع فريق التفتيش الدوليين، كذريعة مدبرة لتمهيد الأجواء للولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري ، وهو ما تحقق ليلة 17 كانون أول،

---

(1) المرجع السابق، ص 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث قامت قوات الولايات المتحدة وبريطانيا في الخليج العربي بهجمات جوية وصاروخية مكثفة على مرافق حيوية مدنية وعسكرية في العراق بدون تفويض رسمي من مجلس الأمن الذي كان وقت الهجوم العسكري في حالة انعقاد غير رسمي لمناقشة تقرير باتلر وكيفية التوصل لقرار بشأنه .).

وعلى الرغم من أن العر ق قدَم كل التسهيلات إلى اللجنة الدولية، إلا أن الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية كانتا على ما يبدو تنتظران تقرير بتلر؛ للتحرك عسكرياً ضد العراق، واعتبرتا أنهما لا تحتاجان إلى قرار جديد من مجلس الأمن لضرب العراق، وذلك استناداً إلى تعهد الرئيس الأمريكي يل كلينتون بأنه سوف يلجأ إلى استخدام القوة العسكرية إذا لم يلتزم العراق بتعهداته.

لقد تحدث المسؤولون الأمريكيون عن أن عاء 999 م، سيكون عام الحسم في العراق، وعقدوا مع أعضاء في الكونغرس اجتماعات مع بعض قادة المعارضة العراقية في الخارج قرب لندن ، كما أقر الـ ونغرس قانون باسم قانون تحرير العراق، وردد مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك (أن العراق يمثل صورة مصغرة عن تحديات السياسة الخارجية الأمريكية للسنوات المقبلة،

---

(1) أبو بكر الدسوقي، الأزمة العراقية الأخيرة، التداعيات والنتائج، مجلة السياسة الدولية، عدد كانون الثاني 1999، ص 168.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو تحد متعدد الأوجه والجوانب في دولة ذات إطار جيوستراتيجي خطير بالنسبة للولايات المتحدة في أعـ م مناطق مصالحها على الإطلاق). كما دعمت الإدارة الأمريكية جهودها هذه من خلال رعاية المؤتمرات التي عقدتها أحزاب المعارضة العراقية [2]

المرحلة الثالثة

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سنة 001 م؛ حاولت الولايات المتحدة استغلال هذه المناسبة بكل الوسائل وربط العـ اق بما حدث في ايلول 001 م، وكانت حريصة على استثمار هذه الأحداث وتوظيفها كذريعة لقلب نظام الحكم في بغداد، فبعد أسبوع من الحادث ادعت المخابرات الأمريكية بأن محمد عطا قائد المجموعة التي دمرت البرج الشمالي من مركز التجارة العالمي، قد اجتمع في وقت مبكر من عاـ 001 م مع رئيس المخابرات العراقية، رغم اعترافها بأن الاجتماع المزعوم لا يشكل بالضرورة دليلا على علاقة العراق بهذا العمل الإرهابي ،وبعد أن فشلت الولايات المتحدة في إيجاد أية علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة وأحداث ايلول، أخذت تبحث عن ذريعة أخرى للهجوم على العراق، فلجأت الى استخدام قضية التفتيش والمفتشين الدوليين

(2) ابراهيم خليل العلاف ، مرجع سابق، ص 155

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت الذريعة أن الرئيس العراقي السابق صدام حسين رفض السماح بعودة المفتشين بعد انسحابهم في عام 998 م، والذي اعتبرته الولايات المتحدة خرقا للقرار 687 لعام 991 م ولكل قرارات مجلس الأمن اللاحقة وصممت على إصدار القرار رقم 1441 من مجلس الأمن بتاريخ 8 تشرين الثاني 002 ، وفيه يحدد للعراق جدولاً زمنيا لنزع أسلحته دون قيد أو شرط، ويتعين على العراق الالتزام به إذا ما أراد تجنب استخدام القوة ضده. وعلى الرغم من قبول العراق عودة المفتشين الدوليين فورا ودون قيد أو شرط وتقديمه تقريرا عن أسلحته أمام الأمم المتحدة يبلغ اثني عشرة ألف صفحة، وتقديم كل من رئيس لجنة الامم المتحدة الخاصة بالتفتيش والرقابة على أسلحة الدمار الشامل العراقية ورئيس هيئة الطاقة الذرية تقريران تؤكد تعاون العراق في الكشف عن أسلحته وعدم التوصل إلى أي وجود شيء من هذه الأسلحة المحظورة بالعراق فان ذلك كله لم يمنع من توجيه العدوان والضربات الأمريكية ضد العراق .) .

لقد صدر قرار من مجلس الأمن رقم 1441 الذي يدعو بشكل صريح إلى استئناف التعاون مع المفتشين الدوليين وهيئة الطاقة النووية ،

---

(1) المرجع نفسه ، ص 185

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حدد لقرار فترات زمنية معينة إذا لم تستجب العراق في خلالها بالتعاون والكشف عن أسلحة الدمار الشامل التي في حوزته ولم يتعاون مع المفتشين في التخلص منها، فان ذلك يترتب عليه أوخم العواقب ، وقد حرص القرار على النص على العودة إلى مجلس الأمن في حالة عدم تنفيذ القرا . وعلى ضوء ذلك قدم كل من رئيس لجنة الأمم المتحدة ورئيس هيئة الطاقة الذرية تقريريهما حيث تضمن الأول تعاون العراق في الكشف عن أسلحة الدمار الشامل وعدم وصول فريق التفتيش إلى ما يثبت حيازة العراق لأي منها، وتضمن التقرير الثاني انه لم يتم الوصول إلى قيام الـ راق بتطوير منشآت لإنتاج سلاح ذري. وعلى الرغم من ذلك ادعت الحكومة الأمريكية على لسان وزير خارجيتها باول ان العراق لم يستجب لقرار المجلس ولا يزال يخفي أسلحة الدمار الشامل لديه وانه لابد من ضرورة صدور قرار يفوض الولايات المتحدة في نزع أسلحة الدمار الشامل لقوة وانضمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك كل من انجلترا واسبانيا. وقد حاولت الكثير من القوى الدولية والإقليمية احتواء التصعيد الأمريكي على العراق ولا سيما روسيا وفرنسا وألمانيا والدول العربية، وقد نجحت هذه الدول في إرجاء قرار الحرب الأمريكية وقد صاحب جهود احتواء التصعيد الأمريكي التي قامت بها الدول المعارضة للحرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي مثلت أغلبية الأسرة الدولية حركة شعبية منظمة في معظم دول العالم عبرت عن رفض الرأي العام العالمي للحرب على العراق ، وقامت هذه الحركة العالمية بعدة نشاطات أهمها تنظيم المسيرات وا ظاهرات للتنديد بالحرب في معظم مدن العالم ، وعقد الندوات وتقديم الالتماسات إلى صانع القرار كما كانت شبكة الانترنت منبرا رئيسيا للحركة المعارضة للحرب، والإعلان عن المواقف وتوجيه الالتماسات الالكترونية عبر الشبكة لصناع القرار وللمنظمات الدولية في محاولة لمنع قيام الحرب على العراق (1 وبعد ان فشلت الولايات المتحدة في الحصول على تفويض من مجلس الامن اتجهت إلى القول بأنها لا تحتاج إلى تفويض من مجلس الأمن للقيام بها، وأعطت مهلة وجيزة للرئيس العراقي السابق صدام حسين للرحيل من العراق، الا انها قبل فوات المدة هاج ت الصواريخ والطائرات الأمريكية والانجليزية العراق ، وظهر اتجاه قوي يقول بأنه الولايات المتحدة لا تحتاج إلى قرار جديد من مجلس الأمن فهي تستند إلى قرارات سابقة له أعطتها هذا التفويض صدرت عاء 1991 وبالذات القرار 687 ( ) ومنذ بداية عاء 2002 تبنت الإدارة الأم يكية موقفا عدوانيا بصورة متزايدة ، وتمثلت بداية هذا التصعيد في الخطاب

(1) سالم ، محمد صلاح،(2003) ، العراق ما جرى واحتمالات المستقبل،عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، ص25
(2) عبد السلام ، جعفر (2004) قراءة قانونية للعدوان على العراق ، بحث من سلسلة ابحاث في العدوان على العراق والشرعية الدولية ، ص110

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي ألقاه الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن ؛ 29 كانون الثاني وتحدث فيه عن ثلاث دول تمثل تهديدا لأمن الولايات المتحدة، هي العراق وإيران وكوريا الشمالية، وهي مجموعة الدول التي أطلق ـ ليها بوش دول محور الشر، كما القى خطابا يوم 13 أيلول 002، م اشار فيه إلى "إن الأمم المتحدة إذا لم تتحرك ضد العراق فإن أمريكا مستعدة للتحرك، فالعراق يمثل خطرا كبيرا على حياة الملايين من البشر" وأن العراق يخفي معلومات مهمة عن برنامجه النووي، وأنه التف على عقوبات، واشترى تقنية متقدمة وأسلحة بالستية. وبدأ بوش الرئيس السابق للولايات المتحدةباعداد العدة لانهاء نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين تحت ذريعة بناء اسلحة الدمار الشامل ـ) وكان التصعيد الأمريكي تجاه العراق قد اتخذ طوال العا، 2002 وحتى البدء في العمليات العسكرية في أذار 2003 عدة أشكال لعل أبرزها زيارة المسئولين الأمريكيين المتعاقبة لمنطقة الشرق الأوسط لجس نبض دولة المنطقة بشان تأييدها للحرب ضد العراق تحت شعار الحرب ضد الإرهاب وتصعيد لغة الخطاب الأمريكي بشان العراق، من خلال التركيز على إظهار الـ بيعة العدوانية للنظام في العراق

(3) Broadford Lee Eden (2008) a chronology of United States – Iraqi relations ,1920- 2006 , Jeffereson INC/ , p 18 (1)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأكيد إصرار الولايات المتحدة على إزالة الخطر الذي يمثله هذا النظام وإصرار واشنطن على تضييق الخناق على النظام، والترويج لفكرة إن سياسة الاحتواء المزدوج التي طبقتها الإدارة الديمقراطية السابقة قد أثبتت فشلها طيلة العقد ا اضي، وان هذا الفشل يمثل مبررا قويا لتوجيه ضربة عسكرية للعراق تصحح أخطاء الماضي جنبا إلى جنب محاولة تعميق عزلة النظام والتشكيك في أي محاولة عراقية للتصالح مع أي دولة عربية أو إقليمية وقطع الطريق على أي محاولة لتسوية الأزمة العراقية سلميا، وفي الوقت نفسه تم ن الإدارة الأمريكية تدريجيا من احتواء الانقسام بشان العراق كما استطاعت الإدارة الأمريكية حسم خلافاتها مع الكونجرس بانتزاع موافقته على قانون يخوله حرية التعامل مع العراق بما في ذلك استخدام القوة، وفي الوقت نفسه جرى تسريب الخطط العسكرية الأمريكية للحرب على لعراق بهدف تهيئة الأجواء السياسية والنفسية للحرب الأمريكية، كما راح المسئولون الأمريكيون يتداولون بطريقة علنية في طريقة إدارة العراق بعد إزالة نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين ، كما تزايد الدعم الأمريكي للمعارضة العراقية (1)

(1) سالم ، محمد صلاح مرجع سابق ، ص 8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد صممت ادارة الرئيس ا مريكي السابق بوش الابن على حسم الملف العراقي في أقرب فرصة ممكنة ولتحقيق ذلك سارت إدارة بوش كما يلي: ؛)

أولا : فرض الحظر الجوي الذي لا يستند في الأصل إلى قرار من مجلس الأمن.

ثانيَا : استمرار نظام العقوبات الدولية مع تطويره بما يؤدي من جهة إلى وقف الاذ فاع نحو خرق الحصار،وفي الوقت نفسه يحقق أهدافه على نحوٍ كامل. وفي هذا الإطار تم اقتراح مشروع العقوبات الذكية.

ثالثًا : التعاون مع أطراف المعارضة العراقية بهدف تغيير النظام حيث بدأ الرئيس الامريكي السابق بوش يسلط الحديث صراحة عن تدخل عسكري أمريكي للإطاحة بالنظام العراقي، وبدأ التنسيق مع بعض أطراف المعارضة العراقية في هذا الإطار.غير أن ردّ الفعل العربي المعارض أدى إلى تأجيل التدخل،إلى أن جاءت أحداث 1 ا 001 م لتضيف مزيدا من التعقيد إلى المشكلة .).

---

(2) مسعد ؛ نيفين عبد المنعم :" السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001،:"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،تشرين أول 2003، ص،217

(1) المرجع نفسه،، ص 217

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع نهاية عاد 001 م انشغلت الولايات المتحدة بحملة دع ة قوية صممت لإعداد الرأي العام العالمي للهجوم على العراق وتغيير نظام حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين. ونشرت وسائل الإعلام الغربية الاتهامات والتهديدات التي تركز في غالبيتها على خرق قرارات الأمم المتحدة بهدف خلق الانطباع بأن الحرب أصبحت واقعة لا مح ة، وسارع العديد من الصحفيين الغربيين للعمل في حملة الدعاية الأمريكية هذه، وأصبحت الخطط العسكرية للإطاحة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين تبحث بصورة مكشوفة في وسائل الإعلام الغربية، على الرغم من ان واشنطن لم تعط تفاصيل مؤكدة أو إشارات عن متى سيبدأ الهجوم على العراق.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد انطلق العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق، واضعا بذلك حدا لكل الجهود السلمية المبذولة من قبل الأمم المتحدة بخصوص العراق، وتجدر الاشارة الى ان هذا العدوان مفاجئ للعالم ا؛ اذ ان الولايات المتحدة كانت قد أظهرت منذ أشهر عدة أن عدوانها على العراق كان واقعا حتما ؛ بناء على انتشارها العسكري في المنطقة.

لقد كانت إدارة الولايات المتحدة للملف العراقي بعدم الاتزان اذ كانت في بعض الحالات تبررالعدوان بحجة كافحة "الإرهاب" بعد ان تم تصنيف العراق ضمن دول "محور الشر" وتهديد السلم والأمن الدوليين والمصالح الأمريكية في المنطقة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حالات اخرى بحجة إنقاذ الشعب العراقي من "النظام الدكتاتوري "وفرض نظام "ديمقراطي"، ومرة أخرى بحجة فرض احترام الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات مجلس الأمن وبخاصة فيما يتعلق منها بالقضاء على أسلحة ا دمار الشامل، املة في ذلك ان تجد تجاوبا عربيا وإقليميا ودوليا مع إحدى هذه الحجج والتي تعني لها قبول العدوان) وبذلك العدوان تكون الولايات المتحدة قد عملت على انهاء العلاقات العراقية الأمريكية بالغزو الأمريكي للعراق لتحقيق أهداف أمريكية بعيدة المدى لتوجهات الإدارة الأمريكية الحالية، التي تؤمن بأن مواجهة التهديدات التي فرضتها أحداث سبتمبر على الولايات المتحدة أصبحت تتطلب الخروج إلى العالم،

واتخاذ خطوات مبادرة واستباقية لمحاربة (قوى الشر) في عقر دارها بما يحقق فرض الهيمنة الأمريكية وإعادة صياغة ا ظام العالمي، وذلك باستعمال القوة العسكرية في معظم الأحيان، أو باستخدام أدوات الضغط السياسية والاقتصادية في أحيان أخرى، مع التركيز في هذا الشأن على منطقة الشرق الأوسط !).

---

(1) إدريس لكريني، مرجع سابق ، ص 26

(2) مصطفى علوي، الحرب الأمريكية على العراق، مجلة دراسات الشرق الأوسط (ندوة العدد)عدد 23، ربيع 2003، ص 23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الأساس القانوني لعدم شرعية الحرب على العراق

المبحث الأول : معنى وم هوم الحرب

يرى البعض أن الحرب حتمية وظاهرة دائمة وضرورة إنسانية وإنها جزء من التاريخ الاجتماعي للإنسانية، بينما يرى البعض الآخر أن الحرب ظاهرة تلحق الظلم بالبشرية، وفي الواقع يصعب إعطاء تعريف محدد وشامل للحرب. فقد عرفها البعض بأنها صراع أو نضال باستعمال القوة المسلحة بين الدول بهدف تغلب بعضها على بعض لتحقيق مصلحة مادية .) .

والحرب هي صراع مسلح بين دولتين أو بين فريقين من الدول الغرض منه الدفاع عن حقوق أو مصالح الدول المتحاربة. وهي ظاهرة اجتماعية قديمة ترتبط بتكوين المجتمعات السياسية .) كما تعرف بأن ا قتال مسلح بين الدول، يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية أو قانونية أو اقتصادية ؛)

---

(1) بدرية العوضي، القانون الدولي العام في وقت السلم وتطبيقاته في دولة الكويت، الكويت 2000، 33

(2) محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، دراسة لضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة، القاهرة 2002، ص 618

(3) سهيل الفتلاوي، قانون الحرب وتطبيقاته على الحرب العراقية الإيرانية، دار القادسية للطباعة، بغداد 1984،ص15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول، إذا كانت الحرب تمثل ظاهرة اجتماعية وسياسية، فإن المجتمعات البشرية كانت قد عرفتها وتعاملت معها منذ القدم، وأن جميع التجمعات الاجتماعية السياسية وعلى اختلاف درجة تعقيدها وتنظيمها وطبيعة تشكلها لم تهمل مسألة اللجوء إلى العنف المسلح عندما تجد أن مصالحها باتت مهددة وأن أهدافها أخذت تتعارض مع أهداف غيرها.) ومع ذلك وانسجاما مع تعريفات الحرب التي سبق الإشارة إليها يمكن القول إن الحرب ظاهرة ا طوي على جملة من الخصائص، منها :

- أنها قتال بين دول، وبهذا تختلف عن الحروب الأهلية وأعمال حركات التمرد؛ أي أن القتال بين بعض الجماعات المسلحة داخل الدولة لا يعتبر حربا كما أن النضال المسلح ضد حكومة الدولة التابع لها أو النظام المسلح الذي يعلنه فريق من لمواطنين لقلب نظام الحكم لا يعد حربا دولية.

- أن يكون هذا القتال مسلحا؛ أي أن يكون بين قوات مسلحة عسكرية تابعة للدولتين المتحاربتين.

- أن تكون هناك أهداف للحرب تؤدي إلى تحقيق أغراض معينة سياسية أو قانونية أو اقتصادية وغيرها.

(4) فهمي، عبد القادر محمد (2005) المدخل لدراسة الاستراتيجية، عمان : دار مجدولاي، ص 123

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك من يرى ان الحرب هي نضال مسلح بين فريقين متنازعين يستعمل فيها كل فريق جميع ما لديه من وسائل الدمار للدفاع عن مصالحه وحقوقه أو لفرض إرادته على الغير. وتجدر الاشارة الى ان الحرب في القانون الدولي، تكون فقط بين الدول. أما بالنسبة للنضال المسلح فغالبا او دائما ما يكون بين بعض الجماعات في داخل دولة معينة، أوهو الذي يقوم به سكان إقليم ما ضد حكومة الدولة التي يتبعونها ، ولا يعتبر النضال المسلح الذي يمكن ان يكون ذلك النضال الذي يعلنه فريق من المواطنين بهدف قلب نظام الحكم، حربا دولية .). ان الحرب سابقا كانت الوسيلة التي تـ تخدمها الجماعات السياسية للاستيلاء على الحكم؛ ولقد اختفت هذه الوسيلة من كافة المجتمعات الديمقراطية ولكنها تظل الوسيلة التي تستخدمها الجماعات السياسية في معظم الدول النامية للاستيلاء على السلطة . لقد حل القانون محل القوة في علاقات المواطنين فيما بينهم من أجل ممارسة السلطة والحقوق السياسية وحدد استخدام الإكراه الذي أصبح وسيلة تمارسها الدول لا الجماعات. وقد وضعت القواعد من أجل الحرب والحياد، كما تم تعيين حقوق الدول المحايدة وواجباتها، إلا أن المجتمع الدولي لم يصل بعد إلى إزالة الإكراه من العلاقات بين الـ ول)

---

(1) الجنابي، باسم كريم سويدان (2008) مجلس الأمن والحرب على العراق عام (2003): دراسة وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، عمان دار زهران ، ص

(1) محمد المجذوب (2004)، القانون الدولي، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع ان مفهوم الحرب قد تطور في عصر المنظمات الدولية والإقليمية؛ الا ان اللجوء الى الوسائل غير المشروعة في ظل المناخ الجديد للعلاقات قائما، بالرغم من أن الدول بدأت تقترب من التعاون الجماعي لردع عدوان تشنه دولة ضد دولة أخرى. ومع ذلك لم تتغير القواعد الكلاسيكية للحرب والحياد. وعلى هذا فإن الحرب التي نعنيها هنا هي الحرب التي تندلع بين الدول :)

وفي الواقع، إذا أردنا تعريف الحرب، فأنها، وبسبب، من تعقيدها، لا تحتمل كونها تمثل قتالا مسلحا، أو نزاعا مسلحا بين الدول، بل إن هذاالقتال أو النزاع المسلح هو أكثر تعقيدا من أن يوصف بهذا التجريد والتبسيط. إن الحرب ظاهرة مركبة يتمازج فيها النشاط أو العمل العسكري الميداني بالغرض السياسي الذي بدأ فيه. بل إن العمل العسكري في ميدان المعركة ما هو في حقيقة إلا امتداد وتجسيد للقرار السياسي المتخذ بشأنها وفي أعلى مس وياته. فما يجري في مسرح القتال وميدان المعارك من صدامات بشرية كتلية ،

(2) العطار، وليد (2008) القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، ص 776

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واشتباكات دموية، واستخدام مكثف لمختلف الصنوف القتالية، هو الترجمة الفعلية للإدارة السياسية للأطراف المتصارعة. وعندها تكون الحرب هي التعبير الحقيقي لإرادة صناع القرار مجسدة بذلك أقصى درجات العنف المنظم لتحقيق أغراضهم السياسة.

إن كنه الحرب أو طبيعتها تضعنا مباشرة أمام مفهومها. وقطعا لا يمثل الإطار المفاهيمي للحرب الخطط السوقية والتعبوية الخاصة بالأوضاع القتالية دفاعية كانت أو هجومية، كما أنه لا يتجسد بتنظيم سبل وقواعد الاشتباك وتلاحم لقوات وضبط إيقاع القتال تعبويا بما يكفل كسب المعارك وصولا إلى الغاية النهائية المتمثلة بإحراز النصر في حرب تخوضها الدولة. أن جميع هذه الصياغات، لا تمثل في الواقع، إلا التطبيق العملي لفكرة الحرب ومضمونها الفلسفي.إنها وبعبارة أكثر دقة، تمثل حركة الفكرة على أرض الواقع، إنها أسلوب في العمل للجوهر الذي تحمله الفكرة؛ أي فكرة الحرب وفلسفتها، بعد أن تحول إلى حركة يطغى عليها العنف المنظم. إن فكرة الحرب تأخذ شكلا تدميريا واشتباكا دمويا بعد أن تتطور إلى أبعادها القصوى. فالتدمير وسفك الدماء على نحو متبادل هو الشكل ا طور للعنف الذي تنطوي عليه فكرة الحرب. فعندما ينشب القتال،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإنه يعبر عن نفسه كقوة ليست لذاتها فقط، إنما هو قوة توجد وتصبح حقيقة ومترجمة عمليا بوساطة الأطراف المتحاربة ذاتها باستخدام وسائل القتال وأدواته المتنوعة. إن الحرب كفكرة تعبر عن ذلك القدر من الـ اقض القيمي والمفاهيمي في مكون الإيديولوجيات والمصالح والأهداف بين أطراف يصعب التوفيق فيما بينها. فهي إذن وثيقة الصلة بالمجتمع بقدر ما تعبر عن قيمة الفكرية وعقائده الفلسفية الاقتصادية والاجتماعية عندما تتعارض مع نظيراتها لدى الأطراف الأخرى. وهي في الوقت ذا ه تعبر عن الإرادة السياسية لصناع القرار من خلال نظرتهم للكيفية التي يتم بها تحقيق أهداف ومصالح دولهم. ولقد تطور مفهوم الحرب بعد قيام المنظمات الدولية والاقليمية ورغم ذلك فان اللجوء الى الوسائل غير المشروعة لا زال قائما مع ان الدول اخذت تقترب من التعاون لجماعي لمنع دولة من شن عدوان على دولة اخرى ،وكذلك لم تتغير القواعد الكلاسيكية للحرب ، ومن هنا فان الحرب هي الحرب التي تندلع بين دولتين

(

[1] العطار وليد (2008) القانون الدولي العام ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ص 777

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرب إذن، وبهذا المعنى تنطوي على بعدين، الأول يحكمه المنطق والجدلية وميدانه الفكر. والثاني تحكمه الآلية والحركة لميكانيكية لقوات الأطراف المتحاربة وميدانه أرض المعركة ومسرح القتال.الأول يتصل بالعلاقات البشرية

وما تنطوي عليه من تناقضات وصراعات، وكما يقول(الكلاوزفيتز): "إن الحرب ليست نزاعا أو صراعا بين عناصر الطبيعة، إنها قبل كل شيء واقع بشري، وبتعبير أصح هي شكل من أشكال العلاقات البشرية... أن الحرب لا تخص ميدان الفنون والعلوم، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي. إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا تختلف عن النزاعات الأخرى' !) .

أما البعد الثاني، فإنه يتصل بأدوات العمل العنيف ووسائله وغاياته، حيث يتم توظيف القوة العسكرية إلى أقصى حدودها لحسم التناقضات والصراعات التي تتصف بها العلاقات البشرية.

وعلى هذا فإن الحرب هي ليست صراعًا ميدانيًا أو اشتباكًا عسكريًا، إنما تقف من ورائها أفكار وعقائد وآيدولوجيات وقيم المجتمع والفاعلين عليه.

---

(2) بول كلاوزفيتر، (1974) الوجيز في الحرب، ترجمة اكرم ديري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص113.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى ضوء ما سبق تتبنى الدراسة تعريف الحرب بأنه نزاع مسلح بين دولتين او اكثر يستخدم فيها مجموعات مسلحة منظمة يطلق عليها جيوش النظامية وتستخدم هذه الجيوش كل الوسائل لإلحاق الضرر والأذى بالطرف الآخر سواء في قدراته العسكرية أو مقدراته المدنية، ويتم ذلك من خلال التدمير المنظم والمخطط بالاستعانة بمعلومات عسكرية عن الطرف الآخر تجمعها أجهزة الاستخبارات والاستطلاع العسكرية، وتستخدم القوات المسلحة هذه المعلومات للقيام بعمليات عسكرية منظمة هدفها إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر وإجباره على قبول الإدارة السياسية للطرف المنتصر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: متى تكون الحرب مشروعة.

مفهوم الشرعية الدولية

يعد مصطلح الشرعية الدولية من أكثر المصطلحات انتشاراً على الساحة الدولية مما أثار حولـه الغموض والجدل ، على الرغم من أنه مصطلح علمي ثابت ومحدد المعنى في حقل العلوم الـ ياسية وميدان القانون الدولي. ويبدو أن مفهوم الشرعية كثيرا ما يتداخل مع مفهوم المشروعية مما يستوجب إزالة اللبس والتداخل، وأحيانا الغموض بينهما. فالشرعية مصطلح يراد به تطابق الفعل مع الأنظمة والقواعد القانونية المتبعة والمتعارف عليها؛ إذ متى ما أصبح الفعل أو الإجراء لا يتماشى مع النصوص والقواعد القانونية المتعارف عليها فانه يوصف أي الفعل، كونه غير مشروع من الناحية القانونية. أما المشروعية فهي مصطلح يراد به توافق الفعل مع ما هو متداول ومتعارف عليه في الوسط الاجتماعي كالعرف والعادات والتقاليد، أو أن بـ طابق الفعل مع متطلعات الأوساط الشعبية فما هو متعارف عليه في القبيلة أو العشيرة قد يكون غير مشروع من الناحية القانونية كالثأر مثلا، إلا أنه يحمل في ثناياه سمات وخصائص المشروعية. كذلك فعل الثورة كوسيلة لاستلام السلطة فهي غير شرعية من الناحية القانونية، إلا أنها مشروعة وهي فعل له مشروعيته من الناحية الشعبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طالما أنها تعبر عن آراء وتطلعات الجماهير الشعبية في إحداث التغييرات الاجتماعية الجذرية فعلى صعيد السلطة السياسية تعبر المشروعية عن فكرة أو معتقد تتعلق بأساس السلطة وكيفية ممارساتها، وبالتالي فهي مفهوم مصدره الدين أو التقاليد، بينما الشرعية مصدرها القانون. كما أن هناك فرقاً بين القانونية والمشروعية فالقانونية هي صدور القرارات وفق القانون، وأما المشروعية فليس بالضرورة أن تعبر عن هذه القرارات تجاوزا من جانب السلطة لاختصاصاتها طبقاً للقوانين أي استخدام السلطات القانونية لتحقيق أهداف لا ينص عليها القانون .).

وقد عرف بعض الفقهاء في القانون الدولي، والعلاقات الدولية والعلوم السياسية، الشرعية الدولية على انها "أحكام القانون الدولي المعاصر التي يمثلها ميثاق الأمم المتحدة والنظام الذي يحكم العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية ، والشرعية الدولية هي تلك المبادئ التي نص عليها الميثاق من عدم استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول،

---

[1] عبد الله الأشعل، (006!) العالم العربي والشرعية الدولية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام الصحفية، القاهرة، العدد(164 ، إبريل، ص 23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، والمساواة في السيادة بينها، وحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية، وواجب الدول في تنفيذ التزاماتها وفقاً للميثاق بحسن نية، وفي تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية وكل هذه المبادئ تضمنها تفصيلاً إعلان المبادئ الخاصة بالعلاقات الودية، والتعاون بين الدول وفقاً للقانون الدولي والمطابقة لميثاق الأمم المتحدة، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 أكتوبر 1970 ([1])

والشرعية الدولية هي بناء متكامل، حاولت البشرية به أن تقيد العلاقات بين الدول على أسس سليمة لتحقيق السلام والتعاون فيما بينها بعد أن اكتوت بنار حربين عالميتين خلال جيل واحد. وهذا البناء المتكامل يقوم على أسس من مبادئ القانون الدولي، منها ما يمليه العرف ومنها ما تتضمنه الاتفاقات الدولية، فالشرعية الدولية ليست مجرد شعار بل إنها مجموعة مبادئ ثابتة ([2]

---

[2] ابو الخير، مصطفى احمد (2007) الشرعية الدولية ومعتقل غوانتنامو ،مجلة الفكر السيلسي ،العدد 28 السنة الثامنة ، دمشق ، ص3

[1] عبد الله الاشعل ، المرجع السابق ص 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك من يعرف الشرعية الدولية بأنها تجسد أحكام القانون الدولي المعاصر التي يمثلها ميثاق الأمم المتحدة والنظام الذي يحكم العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية ممثلة بتلك المبادئ التي نص عليها الميثاق في عدم استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، والمساواة في السيادة بينها، وحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية، وواجب الدول في تنفيذ التزاماتها وفقاً للميثاق بحسن نية، وفي تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية، وكل هذه المبادئ تضمنها تفصيلاً إعلان المبادئ الخاصة بالعلاقات الودية، والتعاون بين الدول وفقاً للقانون الدولي والمطابقة لميثاق الأمم المتحدة، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 أكتوبر 945 م كما أن الشرعية الدولية تشمل مجموعة المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، سواء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 أم العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام 966 ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 966 ، واتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز العنصري عام 965 ، والإعلان الخاص بإزالة التمييز ضد المرأة عام 967 ، واتفاقية تحريم عقاب جريمة إبادة البشر عام 948 ، واتفاقية تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة عام 984،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغيرها من الاتفاقات والإعلانات الدولية الخاصة بحقوق الطفل واللاجئين والعمال وهي التي تشمل اتفاقيات جنيف الأربع لعام 949 ، الأولى الخاصة بتحسين حالة الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان والثانية الخاصة بتحسين حال الجرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، والثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، والرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.كما تشمل البروتوكولين الإضافيين إلى هذه الاتفاقات عام 997 ، الأول الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة ـ ومنها حرب التحرير ضد التسلط الاستعماري، والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، والثاني المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية) فمصطلح الشرعية الدولية لا يتبدل مقصوده بكثرة استخدامه في غير موضعه فقد وضع ليسري على مر الدهور ومر العصور وأوضاع متشابهة ومتعددة ومختلفة، وأحداث وتطورات جارية، دون أن يفقد معناه ومغزاه، ولا تضيع معالمه وحدوده. فلا يمكن لدولة ما أو مجموعة من الدول، أن تكون مرجعاً للشرعية الدولية مفهوماً وحدوداً، فالشرعية الدولية هي المرجعية للحكم على تصرفات سائر أشخاص وآليات النظام الدولي على مر الدهور ومر العصور، وهي بناء متكامل ثابت الحدود والأركان والمعالم)

---

(1) مصطفى أحمد أبو الخير (007! الشرعية الدولية ومعتقل غوانتانامو مجلة الفكر السياسي لعدد 8! ، دمشق، ص 1

(2) بسام ضو قناع الشرعية الدولية، جريدة الوطن، الكويت 3 /1 / 005! .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرب المشروعة

تعتبر الحرب مشروعة إذا كانت تهدف إلى صد اعتداء خارجي أو حماية حق ثابت وواضح ومعترف به على الصعيد الدولي، وتعتبر غير مشروعة إذا كانت تهدف إلى تحقيق الرغبة في السيطرة واستعمار الشعوب واستلاب إرادتها والسيطرة على ثرواتها. وعلى الرغم ممّا كتب عن مشروعية الحرب وعدم مشروعيتها وخصائص الحرب العادلة والحرب العدوانية، إلا أن ذلك يبدو، في بعض الأحيان لا زن له في العلاقات الدولية، حيث إن السياسيين يجدون مبررات سهلة لحروبهم بهدف تحقيق أهدافهم، ومع ذلك بذلت جهود كبيرة لمنع الدول من اللجوء للحرب وعلى الأخص منذ قيام عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، حيث ان كل ما تحقق في هذا الشأن يمثل ثمرة حصلت عليها الجماعة الدولية لجهاد طويل. فقد كانت الحرب قبل 1919 مظهرا عاديا من مظاهر العلاقات الدولية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينظر الفقه التقليدي إلى استخدام القوة باعتبارها وسيلة مشروعة من وسائل تسوية المنازعات الدولية، إذا ما اختارها أحد أطراف النزاع، والحرب بحد ذاتها لم تكن مجرد ظاهرة اجتماء ة وسياسية، بل كانت قبل كل شيء فكرة قانونية تعكس حالة من حالات العلاقات الدولية، تترتب عليها حقوق والتزامات لأطرافها والاتفاقات الدولية تهدف فقط إلى تنظيم الحرب، وليس إلى منعها .)

ونتيجة لغياب عنصر التنظيم الدولي وعدم وجود سلطة عليا قادرة على فرض إرادته على اعضاء المجتمع الدولي، فانه لا بد للدول من اللجوء إلى الاعتماد على النفس، أي بمعنى آخر السماح للدول بملاحقة حقوقهم مباشرة أو الدفاع عنها أو توقيع العقاب على من يقوم بانتهاكها، وقد حظيت هذه الوسائل بمشروعية قانونية ودولية. وعليه فان حالة الحرب من ا احية القانونية تعتبر قائمة حتى في حالة عدم استخدام القوات المسلحة في النزاع وكذلك قد تستخدم القوة من جانب دولة ضد دولة أخرى، ومع ذلك فان حالة الحرب لا تعد قائمة قانونيا. الأمر الذي أدى إلى قيام حالة الانفصال بين الواقع والقانون .)

---

[1] جويلي سعيد سالم (001!) محاضرات في مبادئ القانون الدولي، الزقازيق، ، ص 129 – 133

[1] الجنابي، باسل كريم ، مرجع سابق، ص 132

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانون الدولي المعاصر ومنع اللجوء الى الحرب

شهدت بدايات القرن العشرين ظهور أراء تدعو الى الحد من استخدام القوة أو اللجوء للحرب في العلاقات الدولية، وقد اتخذت الاستجابة لهذه الاراء مراحل ثلاث ساعدت المجتمع الدولي في الوصول الى تحريم اللجوء الى الحرب وهي:

أولا: عهد عصبة ا مم

لم يرد في عهد العصبة نصا صريحا يحرم اللجوء إلى الحرب، ومغ ذلك كان هناك ميل وتوجه الى الحد من اللجوء إلى الحرب لكونهاا عملا غير مشروع؛ فعلى سبيل المثال تناولت المواد من 0 15 القيود التي فرضها عهد العصبة على الدول الأعضاء كوسيلةللتخفيف من اللجوء الى ا تخدام القوة لفض المنازعات الدولية سواء بين الدول الأعضاء في العصبة أو غير الأعضاء ؛). كما ان المادة 0)من الميثاق تفرض على الدول الأعضاء احترام السلامة الإقليمية والاستقرار السياسي فيما بينها. اما المادة 1) فانها تنص على أن كل حرب أو التهديد بها سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة على أحد أعضاء العصبة فانها تهم العصبة بأكملها، وللعصبة أن تتخذ الإجراءات الملائمة كلها لحماية سلام الشعوب. وتشير المادة 2)

(2) ميثاق عصبة الامم المتحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أنه إذا قام نزاع بين دولتين من أعضاء العصبة يحتمل أن يؤدي إلى تهديد السلم فيجب عليها قبل أن تستخدم حق اللجوء إلى الحرب أن تلجأ إلى الطرائق السلمية وذلك بعرض النزاع، إما على التحكيم أو على القضاء أو على مجلس العصبة، ولا يلجأ إلى الحرب قبل مضي ثلاثة شهور على صدور قرار حكم في النزاع المطروح. وتعد هذه المدة بمثابة مدة تهدئه وكسب للوقت فلربما تكون هناك محاولات للوساطة أو المساعي الحميدة، من أجل إزالة أسباب التوتر والخلاف وبالتالي زوال خطر الحرب. كذلك قررت المادة 3) التزام الأعضاء بعرض المنازعات القابلة للحل عن طريق التحكيم أو القضاء، وأنهم يلتزمون بعدم اللجوء إلى الحرب ضد أي عضو يلتزم بما يقرره لتحكيم أو القضاء. كما تقرر المادة 5) أن المنازعات التي لم يتم تسويتها عن طريق التحكيم أو القضاء يجب عرضها على الجمعية أو المجلس، وأن صدور تقرير بالإجماع عن المجلس يحتم على أعضاء الجمعية عدم اللجوء إلى الحرب ضد أي طرف يلتزم بنتائج هذا التقرير.

على ضوء م سبق فان الحرب بالنسبة لعصبة الامم تعتبر غير مشروعة في الحالات الآتية)

- في حالة شن حرب من قبل دولة من الدول الاعضاء في العصبة على دولة أخرى عضوا في العصبة فان تلك الحرب تعتبر إخلالا بالتزام الضمان المتبادل.

(1) الجنابي، باسل ، المرجع السلبق، ص 13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- في حالة اللجوء الى شن الحرب قبل القيام بعرض النزاع على التحكيم أو القضاء أو مجلس العصبة أو بعد عرضه للفصل فيه ولكن قبل مضي ثلاثة شهور.

- في حالة إعلان الحرب على الدولة التي قبلت قرار التحكيم أو القضاء، أو التزمت بقرار المجلس الصادر بالإجماع.

- في حالة قيام حرب بين دولتين إحداهم أو كلتاهما غير عضو في العصبة، ودعوة المجلس لهما إلى إتباع الإجراءات المتقدمة ورفض إحداهما ذلك ولجوئها إلى الحرب.

كما أنها تعد مشروعة في الحالات الآتية:

- حالة الدفاع عن النفس.

- حالة اللجوء إلى الحرب من أجل نزاع سبق عرضه على مجلس العصبة ولم يصدر فيه قرار بإجماع الآراء وبعد مضي ثلاثة شهور من صدور قرار الأغلبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: ميثاق بريان كيلوج

يعد ميثاق بريان كيلوج الذي اتفق العالم عليه عام 928 ، والتي التزمت به 53 دولة حتى عام 1936 وعلى الرغم من أن الميثاق نص في المادة الاولى على تحريم الحرب الا ان ذلك النص لم يكن كافيا ولم يشر بشكل واضح إلى تحريم استخدام القوة؛ حيث نصت المادة الاولى على :(تدين اللجوء إلى الحرب لتسوية المنازعات الدولية، ويتنازلون في علاقاتهم المتبادلة عن اللجوء إليها كوسيلة من وسائل السياسة الوطنية). وهذا ما نصت عليه بشكل واضح وصريح المادة ( ) من الميثاق ولا بد هنا من التركير على بعض الحقائق الأساسية بذلك (1)

- وضع الميثاق مناهج بديلة يمكن للدول اللجوء اليها والاستعانة بها للوقاية من الخطر مثل : منهج التسوية السلمية ، ومنهج الأمن الجماعي، ومنهج نزع السلاح، ومنهج المناقشة، والمنهج لوظيفي. فالمنهج الاول منع يفرض على الدول تسوية المنازعات التي تنشب بالطرق السلمية التي قررها الميثاق في المادة 3) منه وهي المفاوضة والوساطة والتوفيق والتحكيم واللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحسم المنازعات ذات الطابع القانوني ثم اللجوء إلى المنظمات الإقا مية أو الأمم المتحدة حيث أعطيت الجمعية العامة ومجلس الأمن اختصاصات واسعة لفض المنازعات.

(1) عبد السلام ، جعفر مرجع سابق، ص 110

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتناول منهج الأمن الجماعي حالة ارتكاب عدوان من دولة على دولة أخرى، أو القيام بعمليات تعد تهديدا للسلم أو خرقا له، وهو مضمون الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أما لمنهج الثالث فهو منهج نزع السلاح، ويستند هذا المنهج على انه كانت هناك رغبة في منع الحرب فان افضل وأسهل طريقة هو حرمان الدول من الوسائل التي تحارب بها ، الا انه كان من المفروض ان تحدد نوعيات السلاح الموجودة بين الدول وعمل برنامج زمني للتخلص من كل مجموعة على حدة (1 اما المنهج الرابع فيقضي التعمق في الأسباب الكامنة وراء المنازعات ومحاولة مواجهتها.والمنهج الأخير هو منهج المناقشة اذ ان الأمم المتحدة هي المكان المناسب وهو منهج له أهمية كبيرة ،وقد وصل واضعو نصوص الميثاق إلى ان الحروب السابقة كانت تتم سريعا تخضع لانفعالات الحكام والقادة دون تحقيق أو تروي مثل اتخاذ قرار الحرب رغم خطورته (2)

وقد أجاز الميثاق استخدام القوة في حالتين فقط :

الحالة الأولى : هي حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي وفقا لنص المادة 1) من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ان يكون هناك اعتداء فعلي قد وقع على احدى الدول.

---

(1) عبد السلام ، جعفر ،مرجع سابق، ص 111-113

(2) المرجه نفسه ، ص 114

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أما الحالة الثانية فهي حالة الأمن الجماعي، وهي حالة اقرب لحالات استخدام القوة للضبط مثلما هو الحال في أعمال الشرطة والجيش.

ومن بين اهم الانتقادات الموجهة لهذا الميثاق ما يلي :

- الميثاق لم يلزم إلا الدول التي أبرمته أو انضمت إليه، وقد أبدى معظمها تحفظاته قبل توقيعه.
- ان الميثاق لم يقرر أي عقوبة ضد الدول التي تخل به.
- لم يفسربشكل واضح المقصود من الدفاع عن النفس وحالاته، لذلك فسرته كل دولة على وفق مصالحها وأغراضها).

ثالثا: ميثاق الأمم المتحدة

اكد ميثاق الأمم المتحدة على تحريم استخدام القوة ؛ إذ ان المادة 2 تنص على التزام الدول الأعضاء بحل منازعاتهم بالوسائل السلمية،وتنص المادة 4 على انه (يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة)

(1) محمد السيد سليم، (2003) تطور السياسة الدولية ، في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص356

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ان الجمعية العامة اكدت على مبدأ تحريم استخ ام القوة في كثير من قراراتها مثل القرار 2734 الصادر في 16 كانون الاول 1970 المتعلق بتقوية الأمن الدولي والقرار 2625 الصادر في 24 تشرين الاول 1970 المتعلق بمبادئ العلاقات الدولية بين الشعوب. والقرار الصادر في عام 1974 الخاص بتعريف العدوان، وإعلان مانيلا 1982 وإعلان عا 1988 حول منع وإزالة المنازعات والمواقف التي تهدد السلم والأمن الدوليين. كما ان الميثاق ساعد على ترسيخ مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة المسلحة لحل المنازعات الدولية، وانتهى التحريم التدريجي إلى تحريم الحرب واعتبارها غير مشروعة. وقد عملت الأ م المتحدة على سد الثغرات الموجودة في عهد عصبة الأمم وميثاق بريان كيلوج، فأعلنت تحريم استعمال القوة والتهديد بها.ومنحت مجلس الأمن التدخل في أي نزاع يمكن أن يؤدي إلى قيام حرب، وتوقيع الجزاء ضد أية دولة تشن حربا خلافا لما تعهدت به الميثاق. و لم يفرق الميثاق بين الحروب فقد حرم أنواع الحروب كلها مهما كان نوعها وغرضها. ولا يوجد في الميثاق إلا حالة واحدة تصبح فيها الحرب مشروعة، وهي حالة الدفاع الشرعي التي تدخل بها الدول وفقا لاعتداء وقع عليه .)

---

[1] المرجع السابق، ص 360

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروعية الحرب والنصوص الدولية التي تقررها

الحرب هي اندلاع القتال لى نطاق شامل بين الدول المتنازعة وهذا القتال يجري بين القوات المسلحة النظامية. ولا تعنى قواعد القانون الدولي إلا بالمسائل الناجمة عن الحرب بين الدول. وتتجاوز فكرة الحرب القواعد الكلاسيكية التي حددتها الاتفاقيات الدولية وهناك تداخل بين الحرب الدولية ومختلف أشكال الصراع؛ إذ إن انفصال إقليم عن دولة قائمة لم يعد نزاعا داخليا ومحاولة جماعة سياسية الاستيلاء على الدولة قد تؤدي إلى صراع دولي بسبب تداخل مصالح الدول الإستراتيجية والسياسية. إن النزاعات الكبرى مثل النزاع بين الجزائر وفرنساحول الهوية والدولة والاستقلال والنزاع بين فيتنام وفرنسا والحرب الكورية، انطبقت عليها صفة الحرب الدولية. لا تخضع الحرب للقانون بل تتعارض مع القانون، وهي بذلك تتنافى مع الشرعية إلا إذ كان هناك ما يبررها. ولا تخضع الدول المتحاربة لأية اعتبارات. ويبرر الانتصار في الحرب لتحقيق أهداف سياس ة للجوء إلى مختلف الممارسات والإجراءات وإن كانت تتعارض مع قواعد العمل الإنساني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرب المشروعة هي تلك الحرب التي تخوضها الدولة للتخلص من احتلال إقليمها أو للمحافظة على حقوقها الثابتة في الاستقلال والوحدة الإقليمية التي انتهكتها دولة أخرى. وتعتبر الحرب وسيلة تهدف للدفاع عن هذه الحقوق. أما إذا كان هدف الحرب السيطرة والاحتلال أو ضم أجزاء من أراضي الغير فإنها وسيلة غير مشروعة،وتعد حربا عدوانية ترمي إلى الاعتداء والهيمنة.وبالرغم من هذه التفرقة بين الحرب المشروعة وغير المشروعة، فقد انقسم التشريع ورجال السياسة بين مؤيد للحرب ورافض لها. ولا تكون الحرب مشروعة إذا كانت وسيلة لفض المنازعات الدولية؛ لأنها تكرس شرعية القوة في العلاقات الدولية. وتؤسس لنظام دولي تهيمن عليه الدول ذات الأطماع التوسعية. وتؤكد الوقائع الثابتة أن الحرب ليست وسيلة مشروعة لتسوية المشكلات الدولية لا تتناسب مع النتائج المرعبة لحجم الدمار والعدد المرتفع من القتلى.

كانت أولى المحاولات في سبيل ذلك ما نص عليه عهد العصبة من مبادئ عامة ووسائل تقود إلى التسوية السلمية للمنازعات الدولية. لم تحظر العصبة فكرة الحرب بل أكدت وجوب لجوء الدولة لضمان حقوقها إلى لوسائل السلمية. ولم يعتبر العهد الحرب وسيلة مشروعة ولكنه لم يحظر اللجوء إليها، وقد حاول الحد من سلطة الدولة المطلقة في اللجوء إلى الحرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكنه لم يحرمها تحريما مطلقا، قبل استنفاذ الوسائل المبذولة لتسوية الخلافات القائمة، وهذا يعني العمل على تجنب وقوعها. با ضافة إلى أن العهد أكد احترام كيان الدولة واستقلالها وسلامة أراضيها من وقوع اعتداء عليها. ويتبين من خلال نصوص العهد أن العصبة حظرت الحرب التي تشنها دولة عضو على دولة أخرى عضو فيها فهي تشكل إخلالا بالتزام الضمان الجماعي المتبادل. وفي كل الأحوال، حظرت العصبة اللجوء إلى الحرب قبل عرض النزاع على مجلس العصبة أو التحكيم في القضاء الدولي وبعد عرضه للتسوية بإحدى هذه الوسائل ولكن قبل انقضاء ثلاثة أشهر من القرار. كما أن العهد حظر إعلان الحرب على دولة قبلت قرار التحكيم أو القضاء أو قرار مجلس العصبة الصادر بالإجماع حتى بعد انقضاء مهلة الثلاثة أشهر، والحالة الأخيرة التي حظرت فيها العصبة الحرب هي عندما ترفض إحدى الدول المتنازعة الإجراءات التي اتخذتها العصبة للحل ولجوئها إلى القتال، فالحرب هنا ليست وسيلة مشروعة. وقد اعتبرت الحرب مشروعة في حالتين؛ حالة الدفاع المشروع وهذه ، ي الحرب الدفاعية التي تخوضها الدولة، أما الحالة الثانية فهي حالة النزاع الذي يعرض على المجلس ولم يتخذ فيه قرار بالإجماع وبعد انقضاء ثلاثة أشهر على القرار الصادر بالأغلبية. أن الدولة التي تشن حربا غير مشروعة تتعرض لعقوبات اقتصادية وعسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الجهود التي بـ لتها العصبة باءت بالفشل ولم تلتزم الدول الأعضاء بالقواعد التي نص عليها العهد. فقد أضفى عهد العصبة على الحرب صفة الشرعية في بعض الحالات. إلا أن سياسة الدول أطاحت بالعصبة كأداة لتحقيق السلام العالمي، هذا الإخفاق لم يمنع الدول من التفكير في إيجاد وسيلة أخرى تحريم الحرب، وهذا ما دفع بكل من فرنسا والولايات المتحدة إلى إصدار ميثاق بريان كليوج وقعت عليه العديد من الدول وكان مجموعها 7ا) دولة في عام 928 م. ويعتبر ميثاق باريس أول وثيقة دولية تدين فكرة الحرب وتدعو بعبارات صريحة إلى عدم جواز اللجوء إليها وتستنكرها كـ سيلة لفض الخلافات بين الدول. فقد دعا الميثاق إلى عدم جعل الحرب أداة تلجأ إليها الدول. فالخلافات بينها قابلة للفض بالوسائل السلمية وحده .). إلا أن الحرب التي حظرها ميثاق باريس هي الحرب العدوانية وليست الحرب الدفاعية أو الحرب التي تقع على دولة بسبب إخلالها بتعهداتها الدولية. لم تنجح هذه المحاولة في تحريم الحرب،

---

[1] اسماعيل صبري مقلد (971) العلاقات السياسية الدولية، مطبوعات جامعة الكويت، ص358

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن ذكر الملاحظات الآتية التي قضت على الأحلام بوجود ميثاق للسلام الدولي يحرم وقوع الحرب تحريما مطلقا. فالميثاق لا يلزم إلا الدول الموقعة عليه، والتي كانت تبدي تحفظات على بعض بنوده مما أضعف تأثيره ك قيدة للسلام. وهو لم يفلح في تحديد الجزاء الذي يقع على الدولة التي تخالف أحكامه. فالحرب التي تعتبر مشروعة هي الحرب الدفاعية التي تخوضها الدولة. وهنا يكمن ضعف الميثاق فالأمر متروك إلى تقدير الدول بالذات. وقد حاولت الدول الكبرى التوفيق بين السياسة التي تنتهج ا والمبادئ التي يتضمنها ميثاق باريس. فاعتبرت الولايات المتحدة أن مبدأ مونرو لا يتعارض مع أهداف الميثاق. وقد أرادت الدول الموقعة عليه الاعتراف باستمرار تطبيق المبدأ والتعهد بعدم التدخل في شؤون القارة الأمريكية. وأرادت كل من فرنسا وبريطانيا بأن يضمن الميثاق مصالحها في الأقاليم الواقعة تحت سيطرتهما. وهذا يعني أن الدول الكبرى كانت تعتبر الحروب التي تشنها دفاعا عن الأقاليم التابعة لها أو عن مصالحها حروبا مشروعة أجازها الميثاق المذكور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث التكييف القانوني لمدى شرعية الحرب على العراق

هناك جدل كبير بين خبراء القانون الدولي حول مدى قانونية وشرعية الحرب على العراق؛ وقد تباينت الاراء حول ذلك فهناك من يرى أن لهذه الحرب ما يبررها وتأكيد شرعيتها، بينما يرى اخرون أنها تمثل انتهاكا للشرعية الدولية. وقد حاولت الإدارتان الأمريكية والبريطانية تأكيد شرعية ا حرب اذ قدمتا بمساعدة بعض خبراء القانون الدولي بعد ان فشلتا في استصدار قرار من مجلس الأمن عدداُ من المبررات القانونية والتي ركزت في مجملها على أن عدم صدور قرار جديد لا يعني أن الحرب غير مشروعة، وأن هذه الحرب تهدف إلى تكريس قيم الشرعية الدولية وفرض حترام الأمم المتحدة التي تطالب العراق بتدمير أسلحة الدمار الشامل والتي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولمناقشة مدى شرعية الحرب على العراق نورد نبذة موجزة عن ذلك كما يلي :

الحرب على العراق والشرعية الدولية

ترتبط مشروعية الحرب مباشرة بتطبيق قرار مجلس الامن رقم 87ا) حيث تنص الفقرة ٢) على دعوة العراق إلى التأكيد بدون أي شرط بالايفاء بالتزاماته كما ان الفقرة ٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنص على أن يقبل العراق ، دون قيد أو شرط القيام ، تحت إشراف دولي ، بتدمير جميع اسلحة الدمار الشامل كما تحدد الفقرة) آلية الإشراف على تنفيذ الالتزامات الواردة في الفقرة السابقة وذلك من خلال تشكيل لجنة خاصة تابعة لمجلس الأمن تختص بالإشراف على تنفيذ البنود في عملية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وتقوم بأعمال تفتيش في المواقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقائف وذلك بهدف تدميرها أو إزالتها. وقد وافق مجلس الأمن، على تشكيل هذه اللجنة الخاصة و تم الاتفاق بين الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي للجنة الخاصة من جانب والحكومة العراقية من الجانب الآخر على أسلوب عمل اللجنة بما يكفل لها الحرية التامة في التحرك والتصرف وتطلب الفقرة 0.) من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم وبالتشاور مع " اليونسكوم " بإعداد خطة لرصد امتثال العراق للحظر المفروض عليه والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد نصت الفقرات 1) و 2) و 3) على دعوة العراق إلى أن يؤكد من جديد دون ي شرط التزاماته المقررة بموجب " معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية " وان يوافق دون أي شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بإنتاج سلاح نووي ويتم ذلك تحت إشراف الوكات الدولية للطاقة الذري (1) .

و تنص الفقرة 4) من القرار على أن مجلس الامن يقرر ابقاء المسألة قيد النظر ، وان يتخذ ما يلزم من خطوات أخرى لتنفيذها هذا القرار وضمان السلم والأمن في المنطقة وهو الذي يملك وحدة سلطة الحكم على مدى التر م العراق بتنفيذه مطالب المجلس ، وإذا اتضح أن العراق لم ينفذ التزامات المفروضة عليه ،فإن المجلس وحده هو الذي يملك سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لإجباره على التنفيذ بما فيها استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر ولا يحق لأية دولة منفردة أو لمجموعة من الدول ؛ أن تحل محل المجلس في اتخاذ هذه التدابير دون تفويض صريح ومحدد بذلك من المجلس . (2)

---

(1) فرج الله سمعان بطرس (2008) ، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المع صرة ، مكتبة الـشروق الدولية ، ط 1 ، القاهرة ، ص 145 .

(2) المرجع السابق، ص 446

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 اعادت الولايات المتحدة طرح مسألة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية من جديد وصممت على إصدار القرار رقم 1441 من مجلس الأمن بتاريخ 8 تشرين الثاني 2002 ، وفيه يحدد للعراق جدولاً زمنيا لنزع أسلحته دون قيد أو شرط، ويتعين على العراق الالتزام به إذا ما أراد تجنب استخدام القوة ضده.وعلى الرغم من قبول العراق عودة المفتشين الدوليين فورا ودون قيد أو شرط وتقديمه تقريرا عن أسلحته أمام الأمم المتحدة يبلغ اثني عشرة ألف صفحة، وتقديم كل من رئيس لجنة الامم المتحدة الخاصة بالتفتيش والرقابة على أسلحة الدمار الشامل العراقية ورئيس هيئة الطاقة الذرية تقريران تؤكد تعاون العراق في الكشف عن أسلحته وعدم التوصل إلى أي وجود شيء من هذه الأسلحة المحظورة بالعراق فان ذلك كله لا يمنع من توجيه العدوان والضربات الأمريكية ضد العراق [1] وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية اثارة الملف العراقي وإحيائه مجددا، بهدف ايجاد مبررا لها لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق بحجة أن العراق قام منذ سنة 998 م باستئناف أنشطته التسلحية بما فيها مساعيه لإنتاج وامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

---

[1] المرجع نفسه ، ص 185

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا الذي تفسره الولايات المتحدة الأمريكية على انه انتهاك من العراق لقرارات الامم المتحدة .واستنادا على ذلك قامت الادارة الامريكية بحملة دبلوماسية وإعلامية في المحافل الدولية وخارجها مستخدمة هذه الحجة الضعيفة بهـ ف الحصول على دعم الامم المتحدة و الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي يجيز لها استخدام القوة ضد العراق. الا ان الولايات المتحدة واجهت معارضة شديدة من كل من فرنسا وروسيا وألمانيا والصين، التي طالبت بإعطاء الوقت الكافي لفرق التفتيش لإنجاز مهامها قبل لجوء إلى القوة ضد العراق. وفقا لقرار مجلس الأمن رقد 1441 بتاريخ 8 تشرين الثاني 2002 كحل وسط ومحاولة توفيقية بين دعاة الحرب ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وبين دعاة (السلام المشروط) بامتثال العراق واستنفاذ سبل الحل السلمي من خلال آلية التفـ ش، ممثلين بباقي أعضاء مجلس الأمن الآخرين. وعلى الرغم من ذلك فقد تجاهلت الولايات المتحدة كل ذلك وضربت بتلك المعارضة عرض الحائط وقامت بشن الحرب على العراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد ان فشلت في ايجاد اي منفذ لها في قرار مجلس الأمن رقم 87) يسمح لها باللجوء التلقائي إلى القوة، ما انها لم تجد في تقارير هانز بليكس ومحمد البرادعي ما يفيد باستئناف العراق لأنشطته التسلحية مخالفا بذلك قرارات الامم المتحدة). وقد تذرعت الإدارة الأمريكية بمجموعة من الاسباب من اهمها :)

- بررت الادارة الامريكية العمل العسكري ضد العراق مستخدمة بـ لك القرارات السابقة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وخاصة القرارات 678 و 687 1441 التي اتخذت بموجب الفصل السابع من الميثاق والذي ينظم الحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها بما فيها العمل العسكري، فهذه القرارات ألزمت عراق بنزع أسلحة الدمار الشامل لديه ومنحته فرصة للاستجابة، وبالتالي فإن استمرار العراق في امتلاك هذه الأسلحة يبرر تفعيل هذه القرارات التي تسمح بالعمل العسكري،

---

(1) الهزاط، محمد، (2004) الحرب الأمريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، مجلد 1 ص26

(2) أبو دهب، فتوح (2003) الحرب على العراق ومستقبل النظام الدولي، مجلة شؤون خليجية، العدد33، ص73

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالقرار 678 الصادر في 29 تشرين ثاني 1990 فوض الولايات المتحدة وحلفاءها باستخدام القوة لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت وهو ما قدمت به بالفعل في عملية عاصفة الصحراء في كانون ثاني 1991 ، كما وضع القرار 678 الذي تضمن شروط رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق عام 1990 نظام دقيقا للتفتيش عن الأسلحة، وألزم العراق بإزالة أسلحته البيولوجية والكيميائية والصواريخ طويلة المدى التي يصل مداها إلى أكثر من 150 كم وتفكيك برنامجه النووي السري

وتجدر الاشارة الى انه في أواخر شهر أيار 2003 ، اعترف نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز بان قضية أسلحة الدمار الشامل كانت مجرد تبرير مناسب لشن الحرب، وقد بين رأيه بالعبارة التالية (لأسباب بيروقراطية، استقر رأينا على قضية واحدة ، هي أسلحة الدمار الشامل، لأنه كان المبرر الوحيد الذي يمكن إن يوافق عليه الجميع فإذا عثرت الولايات المتحدة على أسلحة دمار شامل في العراق فان موقف الإدارة الأمريكية يتعزز كثيرا وترتفع شعبية الرئيس بوش)

---

[1] شكارة، احمد (2005)، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الإستراتيجية الإقليمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، ص 7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما قدمت الولايات المتحدة مبررا ثانيا لحربها ضد العراق مدعية بحقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها ضد التهديد العراقي الذي يستهدف أمنها الذي تمثله ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها،مدعية صحة ومشروعية ممارسة الدفاع عن النفس للرد على عدوان مسلح وقع فعلا، اوعلى أي عدوان وشيك الوقوع أو تهديد بالعدوان حتى لو لم يكن هذا العدوان قد وقع وهذا تفسير غير مقبول لما ورد في المادة رقم 51) من الميثاق التي اقرت بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس التي هدفت الى السماح بالدفاع الوقائي عن النفس !)

وتعد لحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق حرب غيرشرعية، وذلك استنادا على المبادىء التالية:

- مخالفة مبدأ الحل السلمي للخلافات الدولية.

يعد قيام كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بالعدوان على العراق مخالفة لمبدأ الحل السلمي للخلافات الدولية الذي يفرض عليهما حل خلافاتهما مع العراق بالطرق السلمية، حيث ان كلتا الدولتين لم تستجب لكل الدعوات الموجهة من المجتمع الدولي ومؤسساته لاعتماد آلية الحل السلمي بخصوص القضية العراقية.

(2) الهزاط، محمد، مرجع سابق، ص 26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الاشارة هنا الى أن القضية العراقية لم تكن موضوع نزاع او خلاف مع ولايات المتحدة بل خلاف مع المنتظم الدولي بأكمله؛ حيث انه تم عرض الخلاف على مجلس الامن وكان قيد البحث لدى قيام كلتا الدولتين بشن الحرب ضد العراق ، والذي بدوره كان قد اتخذ بمقتضى الصلاحيات والسلطات المخولة له الإجراءات والتدابير اللازمة لاجبارالعراق على الامتثال لطلبه في قراره رقم 1441 بتاريخ 8 تشرين الثاني 2002 الذي وافقت عليه الولايات المتحدة، وعلى الأخص إخضاع منشآته العسكرية والمدنية لمراقبة وتفتيش المفتشين الدوليين، وقد استجاب العراق لهذا القرار بشفافية وتعاون، وعليه فان تدويل القضية العراقية جعل نها قضية دولية ولم تعد قضية خلافية بين دولتين أي ان حلها يخضع لمنظمة الأمم المتحدة فقط والتي بدورها أوصت بهذا الشأن حل الخلاف حلا سلميا، حيث أقر مجلس الأمن ذلك في قراره رقم 1441 من خلال اعتماده آلية التفتيش عن أسلحة العراق، وتحديد المسؤول عن إفشال الحل السلمي الذي لم يتم اتهام العراق به وإقرار التدابير العقابية في حالة تحقق هذه المسؤولية، والتي لم يقم المجلس بإقرارها بل أقدمت عليها الولايات المتحدة الأمريكية منفردة دون أن يكون العراق مسئولا عن إفشال آلية الحل السلمي. وقد حاولت الولايات المتحدة إد- ال القضية العراقية ضمن مقتضيات الفصل السابع من الميثاق الخاص بالأزمات الدولية المهددة للسلم والأمن الدوليين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا غير صحيح لان التكييف القانوني السليم لها يفرض معالجتها ضمن مقتضيات الفصل السادس الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية، لأنه لا يوجد في هـ ه الأزمة ما يهدد السلم والأمن الدوليين. فقد خرج العراق من حرب الخليج الثانية ومن ثم الحصار الذي فرض عليه فيما بعد بدون قدرات عسكرية . وبذلك يمكن القول بان الولايات المتحدة الأمريكية جعلت من نفسها خصما وحكما في هذه القضية، بل حتى شرطيا عندما أقدمت على شن الحرب على العراق، وذلك في انتهاك لمبدأ الحل السلمي للخلافات الدولية واعتداء صريح على صلاحيات المنظمة الدولية. كما ان هذه الحرب انتهكت العديد من قواعد الشرعية الدولية الأخرى، اضافة الى انتهاكها مبادى منظمة الامم المتحدة المتعلقة بحل الخلافات سلميا ، فـ د انتهكت هذه الحرب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعاهدات الجماعية التي نصت كلها على نبذ اللجوء إلى القوة واعتماد الطرق السلمية لحل الخلافات الدولية. فعلى سبيل المثال نص قرار الجمعية العامة رقـ 625؛ على انه:(ينبغي على جميع الدول أن تسوي خلافاتها الدولية مع الدول الأخرى بالطرق السلمية، وبالشكل الذي لا يجعل السلم والأمن الدوليين وكذا العدالة عرضة للخطر)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ان المادة الأولى من القرار رقد 2734 طالبت الدول بضرورة التقيد بمبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، هذا بالإضافة إلى القرار رقه 7: 10 والذي يؤكد على وجوب حل الخلافات الدولية على أساس المساواة في السيادة بين الدول وبالاتفاق مع مبدأ الاختيار الحر للطرق، طبقا للالتزامات الناتجة من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العدالة والقانون الدولي)

: - مخالفة مبدأ حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدو ية

يمنع ميثاق الأمم المتحدة منعا مطلقا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول (المادة 2 فقرة 4) إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس (المادة 1) ، أو في حالة الاستخدام الجماعي للقوة في إطار إلية الأمن الجماعي التي يختص مجلس الأمن بتط يقها تحقيقا لمصلحة المجتمع الدولي ككل في حفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادتها إلى نصابهما ، وليس بهدف تحقيق أهداف الدول منفردة أو مجتمعه. ولذلك فان مجلس الأمن وحده هو الذي يقرر " ما إذا كان قد وقع تهديدا للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العد ان " (المادة 39)

(1) المرجع السابق، ص 84

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كشرط لاستخدام القوة الجماعية في هذه الحالات . ومع ذلك، وبالرغم من أن مجلس الأمن هو صاحب الاختصاص الأصيل في تطبيق آلية الأمن الجماعي ، فانه لا يوجد نص في الميثاق يحول دون ممارسة المجلس لسلطة تفويض اختصاصه للدول الأعضاء ، منفردة أو مجتمعه ، والسماح لها باستخدام القوة نيابة عنه ،أعمال النظام الأمن الجماعي ، حيث أن استخدام الدول للقوة في هذه الحالة هو أمر استثنائي وفيه خروج على القاعدة الآمرة التي وضعتها المادة 2 ، فقرة 4) من الميثاق ، فانه يشترط لمشروعية التفويض أن تستوفي الشروط التالية :

أن يكون صريحا ، وليس ضمنيا

أن يكون محدد الهدف .

أن ينتهي بتحقيق الهدف منه ما لم يقرر المجلس صراحة امتداده .

ولا تنطبق هذه الشروط على التدخلات العسكرية الأمريكية / البريطانية ضد العراق بعد " حرب تحرير الكويت " . فمن الملاحظ أن جميع القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بعد نهاية " حرب تحرير الكويت " بدءا بالقرار 687 991) الذي فرض على العراق التزاما محددا بنزع أسلحة هجومية معينة محظورة عليه ، وانتهاء بالقرار 441 002) الذي استندت إليه الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها لادعاء مشروعية الحرب الشا لة التي شنتها على العراق في اذار 2003 لم تسمح صراحة للدول باستخدام القوة ضد العراق لإجباره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على نزع أسلحته المحظورة . ومع ذلك ، حيث أن هذه القرارات قد أدانت بشدة عدم تنفيذ العراق لالتزامه بنزع سلاحه بحكم أن يهدد السلم والأمن الدوليين ،فقد فسرت الولايات ا تحدة هذه الإدانة على أنها تعني ضمنا إحياء لذي سبق أن منحها مجلس الأمن بمقتضى القرا 587 990) للدول باستخدام القوة ضد العراق لإعادة السلم والأمن إلى المنطقة . وعليه فان تنديد مجلس الأمن بسلوك العراق لا يعني السماح باستخدام القوة العسكرية ضده لإجـ ره على نزع أسلحته المحظورة اذ ان المادة 9)من ميثاق الأمم المتحدة تدل بوضوح على أن إدانة مجلس الأمن لدولة ما بتهديد السلم والأمن الدوليين لا تستتبع بالضرورة استخدام القوة العسكرية ضدها سواء مباشرة أو من خلال الترخيص للدول باستخدامها . فإذا رأى المجلس أن هناك تهديدا للسلم أو إخلالا به ، فانه يقدم في ذلك "توصياته " أو يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقا لأحكام المادتين 41 (تدابير اقتصادية وسياسية) و 42 (تدابير عسكرية) . لآلية الأمن الجماعي ، أو الاكتفاء بالتدابير الاقتصادية والسياسية .. فإذا قررت دولة ستخدام القوة ضد دولة أخرى بحجة حفظ السلم والأمن الدوليين ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في غير حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، فلا بد لها من الحصول على ترخيص صريح بذلك من مجلس الأمن . وقد تضمنت جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بنزع أسلحة العراق نصا صريحا بوجوب الرجوع إلى مجلس الأمن لا ظر في أمر عدم التزام العراق بتنفيذ تدابير نزع أسلحته المحظورة ،واتخاذ ما يلزم من خطوات .بما في ذلك استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمرلإجباره على التنفيذ . (1)

لقد عمل ميثاق منظمة الأمم المتحدة، على ما يلي:

- عمل على توسيع مبدأ تحريم اللجوء إلى القة، من خلال تحريم اللجوء الفعلي والمادي إلى القوة، أو حتى مجرد التهديد باللجوء إليها.

- لقد جاء تحريم اللجوء إلى القوة في صيغة صريحة وواضحة وكرس العديد من مقتضيات الميثاق الأخرى التي تصب كلها في اتجاه واحد مرتبط ارتباطا وثيقا بهدف حفظ السلم والأمن الد ليين، وبأهداف ومقاصد هيئة الامم الأخرى .)

(1) فرج الله ،سمعان بطرس ، المرجع السابق ، ص 464
(1) المادة1 الفقرة (1) من ميثاق الأمم المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اعطى الميثاق مصطلح القوة الوارد في المادة 4 معناه الواسع ومدلوله العام من حيث كونه يعني القوة المادية وأشكال القوة الأخرى جميعها التي لا تصل إلى درجة القوة المسلحة

- اضفى الميثاق فعالية أكبر لتحريم ما ورد في المادة ، حيث وضع الكثير من الأحكام والأجهزة التي تساعد المنظمة الدولية اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي مخالفة أو انتهاك غير مشروع لهذا المبدأ، فقد عهد إلى مجلس الأمن الدولي بموجب المادة 24 من الميثاق بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن لدوليين.

- يحظر نص المادة 4 من الميثاق اللجوء إلى القوة أو التهديد باللجوء إليها ضد دولة اخرى ، وهذا ينطبق على الحرب ضد العراق اذ ان نص هذه المادة بالنسبة لهذه الحرب يؤكد على التحريم لكونها تنتهك العناصر الثلاثة المشمولة بالتحريم الواردة صراحة في هذه المادة، وهي الوحدة: الترابية، والاستقلال السياسي الذي يعني احترام سيادة الدولة ونظامها السياسي والامتناع عن كل تدخل في شؤونها الداخلية، بما في ذلك تغيير نظامها السياسي بالقوة. اضافة لذلك فان الحرب على العراق تتعارض مع العديد من قواعد الشرعية الدوا ة الأخرى التي تمنع اللجوء إلى القوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعلى سبيل المثال انتهكت الحرب قرار الجمعية العامة رقم 2625 الذي اعتبرها حربا عدوانية فقد اشار القرار في المادة 2 الى الامتناع عن استخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية أو اختراق حدود الدول أو خطوط الهدنة التي تم وضعها بناء على اتفاق دولي تكون هذه الدول طرفا فيه، أو تكون ملزمة باحترامه لأسباب أخرى أو طبقا لهذا الاتفاق، وألزمت المادة 7 ايضا الدول بالامتناع عن الاحتلال العسكري لإقليم دولة أخرى أو ضمه عن طريق استخدام القوة خلافا لميثاق الأمم المتحدة. هذا با ضافة الى ان الحرب على العراق انتهكت القرار رقم 2131 الذي ينص على أن العلاقات الدولية تقوم على احترام مبدأ المساواة بين الشعوب في الحقوق، وامتناع الدول عن اللجوء إلى التهديد أو إلى استعمال القوة ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لكل دولة؛ فقد نصت المادة 1 من القرار المذكور على أنه (لا يمكن لأية دولة التدخل على نحوٍ مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى وكيفما كان السبب الدافع إلى ذلك ولا تحصر ذلك في التدخل المسلح فقط، بل تمنع كل أشكال التدخل، وكذا كل تهديد ضد سيادة الدولة و ضد نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي) ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و اعتبرت المادة 4 من القرار أن (احترام الالتزامات التي نص عليها يعتبر شرطا أساسيا لتأمين التعايش السلمي للأمم بما أن الممارسة قد أوضحت أن التدخل في أي شكل كان يشكل خرقا ليس فقط لروح ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، بل يمتد أيضا لخلق أوضاع تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر) . اضافة لذلك ان الحرب على العراق ايضا منتهكة القرار رقم 2160 الصادر في 30 تشرين الثاني/ 960 الخاص بـ(حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية وبحق الشعوب في تقرير مصيرها) ، حيث نصت المادة 1 من القرار على (وجوب التزام الدول بالامتناع عن التهديد أو استعمال القوة سواء ضد الوحدة الترابية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو سواء تعلق الأمر بأية طريقة أخرى تتنافى مع أهداف الأمم المتحدة)) واعتبرت الماد 2 من نفس القرار أن (كل هجوم مسلح من طرف دولة على دولة أخرى، أو استعمال القوة بأي شكل آخر يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة يشكل خرقا للقانون الدولي وتترتب عليه بالتالي المسؤولية الدولية) .)

وقد طالبت الولايات المتحدة بتحرير استخدام القوة من القيود التي يرفضها القانون الدولي المعاصر حتى تستطيع أن تتعامل مع أي دولة قد تقف في سبيل فرض هيمنتها

---

(1) المادة (1) من القرار رقم 2160

(1) المرجع سابق، ص 85

(2) عامر صلاح الدين (005!) القانون الدولي في عالم مضطرب، السياسة الدولية، العدد 52 ص86

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيطرتها على العالم من خلال استخدام القوة دون التزام بالمعايير والمحاذير التي يفرضها القانون الدولي المعاصر، والعودة إلى معايير القانون الدولي التقليدي الذي كان يطلق الحق للدولة في استخدام القوة المسلحة د ن قيد، فكانت أفغانستان الخطوة الأولى والعراق الثانية ؛)

وقد ادعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن قيود ميثاق الأمم المتحدة الواردة في المادة (د ؛ ؛) بشأن خطر استخدام القوة والاستثناءات الواردة على هذا الحظر والمتمثلة في المادة (51 لم تعد تتناسب مع التطورات الدولية ومن ثم يجب إقامة إطار قانوني جديد ينظم استخدام القوة في عالم اليوم بكل تفاعلاته وتداعياته وذلك لتغير طبيعة النظام الدولي حالياً عما كان عليه حال وضع ميثاق الأمم المتحدة. ويستلزم أيضاً تحرير استخدام القوة في العلاقات الدولية، تغييراً في شروط الدفاع الشرعي خاصة شرط أن يكون هناك خطر هجوم وشيك وتغيير مفهوم الخطر الحالي في ضوء إمكانيات وأهداف خصوم اليوم وتذهب إلى التأكيد على أنه بقدر جسامة التهديد يعظم الخطر، وتظهر الحاجة الملحة للقيام بعمل استبقائي للدفاع عن النفس، حتى ولو ظلت هناك شكوك أو عدم يقين حول زمان ومكان الهجوم المحتمل للعدو مما يعني معه إقرار حق الدفاع الشرعي الوقائي طبقاً لوجهة النظر الأمريكية .)

(1) عامر صلاح الدين (003! مقدمة لدراسة القانون الدولي، النهضة العربية، 03(ص.43

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ما سبق فان الحرب على العراق هي انتهاك واضح لمبدأ حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية كأحد أهم الأسس والقواعد الثابتة في النظام الا نوني والعرفي الدولي على حد سواء. اذ ان هذا المبدأ صريح وواضح في تحريمه للجوء إلى القوة، كما أن هذا المبدأ كمبدأ قانوني دولي أصبح في ما بعد من خلال قرارات ومواثيق وأحكام الآليات القانونية الدولية الأخرى غير الميثاق مبدأ عالميا ليس في الميثاق فحسب، بل في العرف الدولي أيضا فبالرجوع الى ميثاق الأمم المتحدة يتضح مخالفة هذه الهجمات الأمريكية الصارخة للمادة 4 منه، والتي تجعل حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية حظرا عاما وشاملا بل ويمتد الخطر حتى إلى مجرد التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية (2)

ومن واضح ان استخدام القوة اليوم من قبل الولايات المتحدة ضد العراق فيما يعرف بحرب الخليج الثالثة لم يتوافر بشأنها أي من هاتين الحالتين ، فلم يبق إلى كونها جريمة عدوان أمريكي صارخ على العراق، وبهذا يضرب النظام الأمريكي بالقانون الدولي عرض الحائط بل ويعيد المجتمع الدولي إلى الوراء كثيرا حيث قانون الغاب أو قانون الذئاب.

---

(2) داوو ، محمود السيد حسن ، مرجع سابق ، ص ص 10 –211

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 - مخالفة مبدأ حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول

ان فكرة السيادة المطلقة هي القاعدة الصلبة التي يقوم عليها النظام الدولي وتشير السيادة المطلقة الى أن ما يجري داخل حدود أي دولة يعد شأنا خ صا بها فقط، وقد اعطى ميثاق الأمم المتحدة للسيادة معنى جديد هو حرية التصرف وفقا للقواعد التنظيمية القانونية التي التزمت بها الدول في ميثاق الأمم المتحدة، وانتقلت بالسيادة من مرحلة السيادة المطلقة إلى مرحلة جديدة هي مرحلة السيادة المقيدة، إلا أن هذه المرح ة الجديدة شهدت رسوخا دوليا في عقد التسعينات الماضي من القرن العشرين، وبصفة خاصة فيما يتصل بمبدأ التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان، وأبعاد هذه الحماية الدولية من مجال الاختصاص الداخلي للدول (1)

لقد كانت التفسيرات المطلقة للسيادة بأنها حرية كاملة من سلطة أعلى معرضة دائما للنقد باعتبارها لا تعكس الأحوال العامة للحياة الدولية. ففي العالم المعاصر تكمن المشكلات الخاصة في مثل هذه التفسيرات في أنها تبدو لا تأخذ في الحسبان كثيرا الالتزامات المحددة بمقتضى الاتفاقات القانونية الدولية والمنظمات الدولية.)

(محمود السيد حسن داوود،(004!) نظام الهيمنة الأمريكية والقضايا القانونية الدولية المعاصر ة ، بحث في كتاب العدوان على العراق والشرعية الدولية ، رابطة الجامعات الإسلامية، ص 178

(1) روبرتس ، ادم (2004) نهاية الاحتلا في العراق ، المستقبل العربي ، مجلد 27 ، عدد 307 ، 45

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر الحرب على العراق من احسن الامثلة لممارسة سياسية التدخل ، فقد نتج عن هذه الحرب تغيير والإطاحة بالنظام العراقي، وهذا يعد انتهاكا خطيرا لحرمة سيادة العراق واستقلاله السياسي المعترف به من الأمم المتحدة. اذ ان التدخل حاليا بطريقة مباشرة عن طريق اللجوء إلى القوة المسلحة وذلك بعد فشل الطريق غير المباشر؛ أي من خلال إثارة الشعب العراقي ضد حكومته ودعم وتسليح فصائل من المعارضة الداخلية، والذي شكل انتهاكا = للفقرة 7 من المادة 2 من ميثاق الامم المتحدة التي تقول: (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع). كما ان الحرب على العراق انتهكت العديد من قواعد الشرعية الدولية الأخرى ذات الصلة بموضوع التدخل، التي أكدت في مجموعها على مبدأ تحريم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، وفي مقدمتها قرارات الجمعية العامة وبشكل محدد القرار رقم 2131 الصادر بتاريخ كانون الأول/ 965 . وهو التحريم نفسه الذي نص عليه القرار رقم 2625 المتعلق (بمبادئ القانون الدولي التي تمس العلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا للميثاق) في مبدأه الثاني الخاص ب (تحريم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية الوطنية لدولة ما وفقا للميثاق).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد اباحت الولايات المتحدة لنفسها التدخل في لشؤون التي تعد من صميم السلطاز الداخلي للدول، حيث قضت على حكومة شرعية واستبدلتها بحكومة أخرى مما يعد مخالفة لمبدأ أساسي من المبادئ العامة للقانون الدولي هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (د ! ' (من ميثاق الأمم المتحدة) .)

4 - مخالفة مبدأ حق شعوب في تقرير مصيرها.

انتهكت الولايات المتحدة وبريطانيا بشنهما حربا على العراق مبدأ حق الشعوب اذا انهما قاما بمصادرة حق الشعب العراقي في اختيار النظام السياسي الذي يرغب فيه بعد الإطاحة بالنظام السابق،هذا بالاضافة الى انه ليس من حق الولايات المتحدة الإ حة بالأنظمة السياسية لان الاطاحة بالنظام يعد من اختصاص العراق الداخلي، وكل ذلك يثبت التصميم الأمريكي لفرض نظام سياسي يستجيب لرغبات الولايات المتحدة ويحقق أهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية، بدون مشاركة من الشعب العراقي أو اقتصار هذه المشاركة على صائل سياسية عراقية موالية للولايات المتحدة وتفتقر لأية صفة تمثيلية أو مصداقية وطنية، و إبعاد القوى السياسية الرئيسة في الساحة الوطنية العراقية،

(1) المرجع السابق، ص 46

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة بعد أن أعلنت هذه القوى رفضها المشاركة في أي حكومة مرتقبة في ظل الوجود العسكري الأمريكي. ان حق تقرير ا صير هو من بين اهم الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، وعليها فإن استخدام القوة لمصادرة هذا الحق ومنع شعب ما من التمتع به أو حتى التدخل لفرض شكل معين من التمتع بهذا الحق يعارض بكل وضوح أحكام المادة 3ز).

وعلى ضوء ما سبق فان الحرب على العراق تتعارض وتنتهك العديد من قرارات الجمعية العامة التي أكدت مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فقد نص قرار الجمعية العامة رقم 1514 الخاص بتصفية الاستعمار بتاريخ 14 كانون الأول 1960 على أنه (لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي و سعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي)، وكذلك القرار رقد 2625 الصادر في 4؛ تشرين الأول' 1970 الذي نص في مبدأه الخامس (مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها) على أنه لجميع الشعوب بمقتضى مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، الحق في أن تحدد، بحرية ودون تدخل خارجي، مركزها السياسي، وفي أن تسعى بحرية إلى تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلى كل دولة واجب احترام هذا الحق وفقا لأحكام الميثاق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاولت الولايات المتحدة الضغط على لأمم المتحدة لإصدار قرار يعقب القرار 441 ، للترخيص لها بشن الحرب على العراق بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل ، وكذلك علاقته بالإرهاب الدولي وخصوصا مع تنظيم (القاعدة) وبن لادن، إلا أن المنظمة الدولية على رغم كل ما عليها من ملاحظات لم تستطع ولم يكن بامكانها أز تلبي رغبة الولايات المتحدة بسبب تعارض طلبها مع الشرعية الدولية من جهة، فضلا عن المواقف الممانعة لبعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغيرهم والتي رفضت الانصياع إلى رأي الولايات المتحدة، وبخاصة فرنسا التي كانت تؤكد أنها لن تشارك في حرب لا تحظى بالشرعية الدولية، كذلك روسيا، التي أكدت أنها لن تشارك في حرب لن تكون بإقرار الأمم المتحدة، وكذلك الصين. وكان موقف ألمانيا مميزا عندما رفضت الانخراط في الحرب ضد العراق .).

(1) شعبان ، عبد الحسين (2003) المشهد العراقي الراهن : الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 297 ،ص 63

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ضوء كل ما تقدم يمكن تثبيت الحقائق التالية :

جاء شن الحرب على العراق خلافا لميثاق الأمم الم حدة، الذي أعطى للدول حق الدفاع عن نفسها إذا ما تعرضت إلى اعتداء مسلح عليها أو تعرضت إلى تهديد وشيك، وهي شروط لا تنطبق على العراق، إذ أن العراق لم يعتدي على الولايات المتحدة و بريطانيا، كما أنه لا يمثل تهديدا لها.

- قامت الولايات المتحدة وحليفتها بشن حرب على العراق من دون موافقة من مجلس الأمن، وبعد أن فشلت في الحصول على تخويل منه لمثل هذه الحرب.

- خرجت هذه الحرب عن أهدافها المعلنة وغير المعلنة؛ إذ عملت على تدمير القوة العسكرية للعراق، وتحطيم اقتصاده وتمزيق نسيجه الاجتماعي وزرع الفتنة بين أبناء الش ب الواحد والسيطرة على مقدراته الاقتصادية)

(1) حسيب، خير الدين(2004)الحرب الأمريكية على العراق إلى أين ؟ مجلة المستقبل العربي، مجلد 25 ،عدد 29ص7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

: - يعد ادعاء الولايات المتحدة بمشروعية الدفاع الوقائي عن النفس للرد على خطر وشيك أو على تهديد بالعدوان، طرح هزيل ولا يرقى للتصديق، كما انه يفتقر إلى أي أساس قانوني سليم اذ ان تحريم الدفاع الشرعي من طرف القانون الدولي العام تم إقراره حتى قبل قيام منظمة الأمم المتحدة. فالماد 11 من عهد عصبة الأمم اعتبرت كل تهديد بالحرب بأنه يهم العصبة نفسها، وأنه ينبغي عليها أن تأخذ التدابير اللازمة لضمان السلم لجميع الأمم، و على ضوء ذلك تكون قد حرمت كل هجوم وقائي بدعوى حق الدفاع الشرعي وهو الاتجاه نفسه الذي سارت فيه الحلول السلمية المنصوص عليه في المادة 12 من عصبة الأمم وما بعدها. !)

؛ - يفتقر اللجوء إلى القوة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق تحت ذريعة عجز منظمة الأمم المتحدة عن تحمل مسؤولياتها للحفاظ على السلم وا من الدوليين إلى أي أساس قانوني اذ ان الحرب الأمريكية ضد العراق تستهدف السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لهذا البلد ولا تحقق أي هدف من أهداف الأمم المتحدة أو مصلحة دوليه عامة مشتركة ؛)

---

(2) محمد الهزاط، مرجع سابق، ص 29

(3) المرجع نفسه، ص35

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان المبررات التي قدمتها الإدارة الأمريكية كدوافع لحربها على العـ اق دفاعا عن الحرية أو الديمقراطية أو عن حقوق الإنسان والشعوب، غير مقبولةوعارية عن الصحة و ما هي إلا للاستهلاك المحلي، فالمتتبع للتاريخ الامريكي لا يجد فيه ما يشير الى شن الحرب بخصوص الديمقراطية وحقوق الإنسان بل على العكس من ذلك اذ ان التدخلات العسـ رية كانت تستهدف الى خدمة المصالح الأمريكية الذاتية والخاصة . ان الولايات المتحدة كانت ولا تزال تدعم وتحمي الأنظمة الدكتاتورية ، وهل يمكن تصديق هذه المبررات بعد كل ما قامت به واستخدامها كل الوسائل لمحاصرة هذا الشعب وترك أطفاله بدون غذاء ودواء وتجو عه . واذا كانت كذلك فلماذا لا تدافع وتحمي الشعب الفلسطيني، الذي يموت أطفاله وشيوخه بالسلاح الذي تزوده لاسرائيل ، وأين هي حقوق الإنسان التي تدافع عنها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قتلت من أطفال العراق ونسائه وشيوخه مئات الالاف ، وهي التي ضربت الحصار لمدة تزيد على أربعة عشر عاما، وختمتها بالحرب على العراق واحتلاله [1] .

[1] عامر، صلاح الدين ،(2003) القانون الدولي في عالم مضطرب ، السياسة الدولية ، العدد 153 ، ص ص 82-83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ضوء ما سبق فان الحرب الامريكية على العراق تشكل خروجا على القانون فمن المعروف ان الامريكيين استخدموا سياسة القوة والارهاب والبطش منذ وصولهم بلاد المهجر ويزخر سجل الولايات الما حدة بالاعمال الارهابية فقد لخص الباحثون اكثرمن 120 حربا وحملة استعمارية قادتها الولايات المتحدة قبل بداية القرن العشرين قتلت فيها ما قتلت زورا وبهتانا ، فمنذ بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية نفذت الولايات المتحدة ما لايقل عن 30 عدوان عسكريا واعتداءا مسلحا واعمال قرصنة فقد تم استخدام القوات المسلحة الامريكية كاداة للسياسة الخارجية في الفترة الواقعة ما بين 1946 1975 قواتها المسلحة لاغراض سياسية في ما يقرب من 215 حالة ، وطرحت مسألة استخدام السلاح النووي 33 مرة في جدول العمليات وبما في ذلك التهديد المباشر للاتحاد السوفياتي السابق (4) مرات. وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي زادت الهيمنة الامريكية وقد لجأت الولايات المتحدة 44 مرة خلال الفترة من 1975 - 1986 الى الاستعراض العسكري لتعميم سياستها الخارجية . وتشير الدراسات الى ان ما يقرب من 25 مليون انسان ماتوا نتيجة الصدمات التي سببتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانيةوقد تدخلت القوات الامريكية في كل زاوية من زوايا العالم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستخدمت 80 في المئة من اسطولها البحري و 10 في المئة من طيرانها العسكري و 20 في المئة من قواتها البرية ، هذا بالاضافة الى انها دعمت الانظمة الموالية لها ونفذت مخابراتها ما لم تستطع القوات المسلحة تنفيذه بشكل مباشر)

ويبدو ان الولايات المتحدة تعتبر جميع التجاوزات في الحرب العادلة ضد الارهاب مباحة وممكنة، وتعمل على بناء نظام دولي يصب في مصالحها لكي تبقى القوة الكونية الوحيدة في العالم لاطول فترة ممكنة كما انها تريد السيطرة على العالم بالشكل الذي تريد أي بمعنى آخر امركة العالم الذي لا توجد فيه معادلة توازن القوى .

وفي هذا الشأن قال الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان::، عندما سئل هل ترى الحرب غير شرعية؟ قائلا: "نعم.. لقد أشرت إلى أنها لم تكن موافقة لميثاق الأمم المتحدة، من وجهة نظرنا ومن وجهة نظر الميثاق لم تكن شرعية". !)

---

(1) حسن ، ديب علي (2002) الولايات المتحدة الامريكية من الخيمة الى الامبراطورية ، دار الاوائل ، دمشق ، ص 357

(2) مقابلة مع كوفي عنان مع هيئة الاذاعة البريطاني ، 15/9/9200 موقع اسلام اون لاين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي موقع اخر صرح عنان في 10 اذار 2003 خلال مؤتمر صحفي عقد في لاهاي بهولندا قبيل الغزو. وقال آنذاك: إنه إذا اتخذت الوا يات المتحدة قرارا بعمل عسكري دون موافقة مجلس الأمن "فلن يكون موافقا للميثاق".)

اما بالنسبة للقانون الانساني فقد شكل غزو العراق في 20 آذار 003! مساهمة كبرى في احلال ما يسمى بشريعة الغاب محل سيادة القانون في العلاقات الدولية بعكس ما وعد به جورج بـ ش الاب في عاء 1990 ، اذ ان غزو العراق يمثل خطوة حاسمة في الرجوع بمجتمع الامم من الحضارة خروج على الشرعية الدولية !)

وأخيراً فإن الحرب الأمريكية البريطانية على العراق حرب عدوانية تفتقر إلى أدنى المبادئ الشرعية الدولية، وهي حرب مخطط لها مسبقا من قبل بوش وإدارته وبأمر لتدمير أقوى القوات المسلحة العربية والسيطرة على مقدرات العراق النفطية؛ إذ إن لهذه المقدرات أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنه يساعدها على إنعاش اقتصادها المتدهور ويعوضها من النقص الكبير في احتياطياتها الاستراتيجي من الن ط التي تراجعت على نحوٍ كبير.

---

(1) **اسلام اون لاين نت 2004/9/16**

(2) عامر ، صلاح ، مرجع سابق، ص 83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الأساس الاستراتيجي للحرب على العراق

يعالج هذا الفصل الدوافع الامريكية من غزو العراق والتي يمكن ان نوجها بثلاثة دوافع : دوافع سياسية واستراتيجية واقتصادية، وقد تم تناول هذه الدوافع من خلال مباحث ثلاثة ، اذ يختص المبحث الأول فيها بالجانب السياسي، ويعالج المبحث الثاني الدوافع الاستراتيجيا - الأمنية، ويعرف المبحث الثالث إلى معالجة الدوافع الاقتصادية.

المبحث الأول :الدوافع السياسية

لعبت التحولات التي رافقت انهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى دورا كبيرا في إعا ة الرؤية ورسم السياسات التي وضعتها الإدارات الأمريكية على المستويين الدولي والإقليمي. كان المسعى الأمريكي، وخصوصا في مرحلة إدارة الرئيس الامريكي السابق بوش الابن، يذهب إلى إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية. بما يتوافق مع توجهات الإدارة الجديدة التي ح لت نظرة وصف بأنها محافظة متشددة تجاه الخصوم التقليدين للولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط، كان من الصعوبة بمكان تصور وجود قوى إقليمية معارضة للسياسات والمصالح الأمريكية عموما، ومصالح إسرائيل على وجه الخصوص؛ إذ بقي النظام السياسي العـ اقي يثير الهاجس الأمني لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على حد سواء الى أن اندلعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول 001 م حتى اصبح العراق هدفا مركزيا يجب معالجته بطريقة متشددة وأكثر من أي وقت مضى. لذلك رفعت الولايات المتحدة شعار محاربة الإر، اب وشمل هذا الشعار وضع العراق في مقدمة الدول المساندة والداعمة أو الراعية له. هذا بالاضافة الى ان عامل الثأر الشخصي لدى الرئيس الامريكي السابق بوش وبعض أفراد إدارته من الرئيس العراقي السابق صدام حسين والنظام الذي يمثله،على خلفية الاتهام الموجه للرئيس الـ راقي السابق صدام حسين بتدبير محاولة اغتيال الأب الرئيس الامريكي السابق بوش في الكويت.هذا فضلا عن بعض أعضاء إدارة الرئيس الامريكي السابق بوش الذين شاركوا في أزمة الخليج الثانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويميلون لأسلوب الحسم اكثر من ميلهم إلى أسلوب التهدئة. فعلى سبيل المثال شارك ول ولفويتز في تصميم قانون تحرير العراق الذي وضع 97 مليون دولار تحت تصرف المعارضة العراقية برئاسة " احمد الجلبي "للإطاحة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين وهو أيضا الذي حرر خطاب الرئيس الامريكي السابق بوش عن حالة الاتحاد في 9 تشرين أول 2002، ذلك الخطاب الذي انتقل بالعراق من كونه دولة مارقة إلى كونه دولة ضمن محورا للشر في العالم .)

كان في مقدمة الخطوات التي انتهجتها الإدارة الأمريكية اعتماد سياسة التعاون مع أطراف وقوى المعارضة العراقية بهدف تغيير النظام وبدأت الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس الامريكي سابق بوش الحديث صراحة عن تدخل عسكري أمريكي للإطاحة بالنظام العراقي. إلا أن ردة الفعل العربي المعارض أدت إلى تأجيل التدخل، لكن أحداث أيلول 001 عملت على تعقيد الأمور وأعطت الفرصة للولايات المتحدة لتصفية حسابها مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين عن طر ق محاولة اختلاق علاقة بينه

(1) مسعد، نيفين عبد المنعم، مرجع سابق، ص 217

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبين تلك الأحداث. ونتيجة لفشل جميع المحاولات لتوريط العراق في أحداث أيلول عادت الولايات المتحدة إلى تحريك ملف التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل منذ عام 1998 م عندما رفض العراق عودة المفتشين الدوليين. وأخذت تدعي بان هذه الأسلحة د تسقط في يد أي نظام سياسي معارض للولايات المتحدة الأمريكية أو أي تنظيم من التنظيمات الإرهابية. وفي هذا السياق، بدأت الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس الامريكي السابق بوش بإطلاق التصريحات والتحذيرات التي تشير بأنه إذا لم يمتثل العراق لقرار مجلس الأمن رقم 1284 لعام 1999 والخاص بتشكيل لجنة جديدة للتفتيش على أسلحته، فإن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة اليدين.ولمح الرئيس الامريكي السابق بوش إلى أن القوات الأمريكية ربما تتدخل في مكان آخر غير أفغانستان. وظلت الإدارة الأمريكية ماضية في اتجاه التصعيد بغض النظر عن أي تنازلات يقدمها العراق فقد صرح رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي في حزيران 2002 بأن الرئيس العراقي السابق صدام حسين يشكل خطرا أكبر مما كان يمثله في عام 998 ولم يخف تمنيه لو أن نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين يجري تغييره في عهده، وهذا ما يؤكد أن الحرب لم تكن بمعزل عن دوافع شخصية كانت تدفع من رجال الإدارة الأمريكية التعرض لنظام حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، فقد تم إعلان الغزو في وقت مبكر من أيلول 002؛ مع إعلان استراتيجية جديدة للأمن القومي؛ إذ قامت الإدارة الأمريكية بحملة إعلا ية واسعة بحيث تمكنت من إقناع الكثيرين من الأمريكيين بأن الرئيس العراقي السابق صدام حسين يشكل خطرا وشيكا على الولايات المتحدة وأنه كان مسؤولا عن جرائد 11 أيلول 2001؛ وكان يخطط لمذابح جديدة بالتواطؤ مع القاعدة). وقد انبثقت الدوافع التي أعلنتها الإدارة الأمريكية من منظور الإدارة بأن العراق يكون أحد دول محور الشر وأنه خالف التزاماته الدولية من خلال امتلاكه لأسلحة دمار شامل التي استخدمها ضد إيران وضد شعبه في الداخل، وأن للعراق ارتباطات وصلات مع منظمة القاعدة، وأن النظام العراقي نظام استبدادي حكم العراق بالقتل والتعذيب والحديد والنار الأمر الذي يستوجب العمل على تغييره)

(1) تشومسكي، نعوم (2003) احتلال العراق يرفع خطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل معا"،المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص121

(1) محمود، محمد (2003) تداعيات ملف أسلحة الدمار الشامل في العراق على الإدارتين الأمريكية والبريطانية" مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 52،، ص 63

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كان من بين الدوافع المعلنة التي تبنتها الإدارة الأمريكية التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي ففي نهاية عام 2002 بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بحشد التأييد العالمي لتوجيه ضربة إلى العراق، وأعلن كلا البلدين ان لديهما معلومات استخبارية تكشف عن وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق ، بالرغم من العراق كان قد أعلن منذ نهاية التسعينيات تدمير أسلحة الدمار الشامل كلها، وتطابق ذلك مع إعلان فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة عن نتائج مشابهة إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا أعلنتا أن العراق ما زال يحاول خداع العالم بإعلانه هذا، وأنّه لا بديل عن إزالة هذا النظام من أجل مصلحة السلام والأمن العالميين [2].

وتجدر الإشارة إلى أن العراق قدم تقريرا مكونا من اثنتي ألف صفحة لخص فيه نشاطه المتعلق بتصنيع أسلحة الدمار الشامل، والالتزام بقرارات وقف إطلاق النار، الصادرة عن مجلس الأمن بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 . إلا أن الولايات المتحدة قامت بسحب التقرير العراقي قبل وصوله إلى مجلس الأمن تحت ذرائع واهية تبين نيتها المبيتة لضرب العراق [3] .

---

[2] المرجع السابق، ص 64

[3] عبدان، محمد (2003) تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية على العراق"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 23،ص 99

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغزو الأمريكي للعراق تم لتحقيق أهداف أمريكية بعيدة المدى نابعة من فكر تيار المحافظين الجدد الذي يؤمن بأن مواجهة التهديدات التي فرضتها أحداث ايلول أصبحت تتطلب الخروج إلى العالم، واتخاذ خطوات مبادرة واستباقية لمحاربة "قوى الشر" حسب تعبير الادارة الامريكية في عقر دارها لتحقيق فرض الهيمنة الأمريكية وإعادة صياغة النظام العالمي، وتغيير المنظومات الثقافية والقيمة التي تمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي أو تتعارض مع المصالح الأمريكية، ونشر الديمقراطية وقيم الثقافة الغربية، وذلك باستعمال القوة العسكرية في معظم الأحـ ان، أو باستخدام أدوات الضغط السياسية والاقتصادية في أحيان أخرى، مع التركيز في هذا الشأن على منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر مولدة للإرهاب وراعية وممولة له، والبدء بالعراق بصورة خاصة باعتباره يمثل حالة ثأر أمريكية سابقة ومعركة مؤجلة لم تحسم نتيجتها بعد، كما نه يتمتع بموقع جغرافي مؤثر في جيرانه، ويمتلك مصادر طبيعية ضخمة لم يجر استغلالها بعد على الوجه الأكمل، كما أن نظامه الحاكم مكروه ومدان ويعاني من عزلة تامة على المستوى الداخلي ومن حصار محكم على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي يجعل من مهمة القوات الأمريكية في غزوه وإسقاطه مهمة سهلة حيث ستنهار دفاعاته بمجرد بدء القتال .).

‹› مصطفى علوي، (2003) الحرب الأمريكية على العراق، مجلة دراسات الشرق الأوسط (ندوة العدد) عدد 23، ص (23)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فضلا عن كل ما تقدم، كان من الدوافع السياسية للحرب على العراق أيضا، رسم خريطة جديدة للوضعين السياسي والأمني في الشرق الأوسط لدمج إسرائيل في نسيج المنطقة عضوا أصيلا وليس دخيلا كما هو الواقع الحـ لي) كما أن جميع الدول العربية وبعض دول المنطقة مثل إيران وتركيا ستقع تحت الضغوط العسكرية الأمريكية، وتصبح مهددة بالاحتلال في حال عدم خضوعها للإدارة الأمريكية، فضلاً عن أن الحرب تجعل من إسرائيل قوة عظمى إقليمية مفوضة بالتصرف في المنطقة [1] كما أن الوا يات المتحدة سعت جادة إلى إيجاد نظا، حكم وبيئة سياسي في العراق تكون نموذجً للشرق الأوسط، يمكن تعميمه، ويؤدي ذلك إلى تشكيل نظام إقليمي جديد يضم منظومة سياسية جديدة مع نظام أمني يضمن وجودًا أمريكً في بعض بلدان الإقليم من خلال وضع قواعد عسكرية دائمـ في عراق تشكل القاعدة الأساسية للوجود الأمريكً في المنطقة بهدف حماية وضمان المصالح الأمريكية.

---

[1] هيثم الكيلاني (2003) الحرب الأمريكية على العراق، مجلة دراسات الشرق الأوسط (ندوة العدد)عدد 23،، ص93

[2] طلعت مسلم (2003) الحرب الأمريكية على العراق، مجلة دراسات الشرق الأوسط (ندوة العدد)عدد 23، 2003، ص 94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان من بين الدوافع إعادة رسم الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط واستخدام كقاعدة مركزية لإدارة الشؤون الأمنية نظرا للموقع الاستراتيجي الذي يشكله العراق على المستوى الإقليمي. فضلا عن بناء منظومة أمن إقليمي تتمكن من خلاله أن تؤثر في الأحداث الإقليمية والعمل على تحويل العراق إلى منطقة نفوذ أمريكية بهدف ضمان راحة إسرائيل وأمنها والمحافظة على تفوّقها في الشرق الأوسط أي توفير الحماية للأنظمة التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية وعدم السماح لقيام نظم سياسية معادية للولايات المتحدة؛ أي بمعنى آخر زيادة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الوطن العربي)

وفي الوقت ذاته كان من الدوافع السياسية للحرب محاولة واشنطن تهميش دور الأمم المتحدة وتصفيته، نظرا لفشلها في تحويل الأمم المتحدة إلى أداة في يدها، وذلك في ضوء التغييرات الخطيرة التي جرت على الإستراتيجية الدولية الأميركية بعد الحادي عشر من أيلول،

---

[1] المناصير، أروى عطا فضيل (2007) تأثير الأزمة العراقية على التغيرات) السياسية والاقتصادية والأمنية (لدول الجوار الإقليمي) دراسة حالة : الأردن من ٢٠٠٣ –2005 رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتي لخصها الرئيس الامريكي السابق بوش في العشرين من تشرين أول 2002 بقوله: "إن على الولايات المتحدة أن تحتفظ وتظل تحتفظ بقدراتها على إحباط كل مبادرة يقوم بها أو يفكر في القيام بها أي عدو من أعدائنا للنيل من قوتنا، وأن ننتزع منهم القدرة على فرض إرادتهم علينا أو على حلفائنا، ونشل قدراتهم سواء كانوا خصوما بالفعل أو خصوما محتملين، أو من أولئك الذين يسعون إلى التسابق في تسلح، ليصبحوا معادلين لنا أو أقوى من قوة الولايات المتحدة ؛)

(2) الجبوري، عبد الكريم، (004؛) دوافع وذرائع الحرب الأمريكية على العراق خفايا الليلة السوداء، دار الطليعة الجديدة، دمشق ص 34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن ايجاز الدوافع السياسية الحقيقية للحرب على العراق (1)

ان إحكام الهيمنة واحتكار القرار الدولي والانفراد بالنفوذ الدولي يتطلب الحد من نمو القوى المنافسة الجديدة ومنع صعودها وذلك بواسطة ا هيمنة والتحكم في الموارد التي تقيد النمو الاقتصادي في كل من دول الاتحاد الاروبي والصين واليابان و الهيمنة على النفط العراقي لتلبية الحاجة الملحة للاقتصاد الأمريكي ولرغبة الولايات المتحدة في استخدام النفط العراقي للتحكم في منافسيها المحتملين وربط وصولهم إلى منابعه في الشرق الأوسط بها.

لقد شنت الولايات المتحدة حربها على العراق لاسترداد هيبتها التي فقدتها بعد هجمات الحادي عشر من ايلول، وعليه كان النظام العراقي العدو الثاني للولايات المتحدة بعد افغانستان لان النظام العراقي نجح في بناء قوة إقليمية لا يستو ن بها ، هذا فضلا عن ان النظام العراقي قد تراجعت قدراته بعد استنزافه واستنزاف العراق ككل بعد الحصار الذي دام ثلاثة عشر عاما، كما ان النظام العراقي نظاما معزولا إقليميا وعالميا وعليه فان نتائج الحرب الأمريكية ضده مضمونة .

(1) منصور ، محمد ابراهيم (2004) المخططات الامريكية على المنطقة العربية ، فصل من كتاب العدوان على العراق والشرعية الدولية ـ رابطة الجامعات الاسلامية ، ص 100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شروع الولايات المتحدة في إعادة تغ ير النظام الإقليمي القديم والنظام العالمي القديم بعد سقوط حائط برلين وبعد الانتصار الأمريكي في حرب الخليج الثانية .

: - يعكس إصرار الولايات المتحدة على دخول الحرب بعيدا عن غطاء الشرعية الدولية تحد سافر للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي ان الإدارة الأمري ية ماضية في طريقها لا يثنيها احد إلى عالم ما بعد الأمم المتحدة .).

ومن خلال تتبع الأحداث يرى الباحث أن الولايات المتحدة ومنذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفردها في النظام العالمي الجديد وضعت الخطط كلها واختلقت العديد من الأع ار والحجج لاحتلال العراق وتدمير قدراته الاقتصادية والعسكرية بهدف السيطرة على منابع النفط والقضاء على أقوى قوة عربية قادرة على مواجهة شريكها الاستراتيجي المتمثل في إسرائيل وضمان تفوقها للهيمنة على المقدرات العربية.

---

(1) المرجع نفسه ، ص 100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الدوافع الاستراتيجية - الأمنية

إن الدوافع الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم تتغير فقد كان في العراق مصالح روسية، وفرنسية، وصينية، و ألمانية، وهذا يعني انه في حالة دخول الولايات المتحدة الأمريكية الى العراق فانها ستقوم بالاستحواذ عليها ومما يدعم ذلك ما ؛ له رئيس المؤتمر الوطني العراقي المعارض "أحمد الجلبي" بأن العراق سيرفع بعد إسقاط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين إنتاجه النفطي، وسوف يستدعى شركات أمريكية كبديل عن الشركات التي تعاقدت معها حكومة بغداد مثل فرنسا والاتحاد الروسي، والصين الشعبية. لذلك كله فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على أن يكون النقاش بعيدا عن النفط كسبب من أسباب الحرب، وأن يكون التركيز فقط على أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. فقد تأكد للولايات المتحدة الأمريكية أن احتواء العراق السيطرة على ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن السابقة الخطيرة التي أبداها صدام بحرق آبار النفط في الكويت، كانت تعنى تعريض أمن الولايات المتحدة الأمريكية للخطر، لان الخطر على الأمن لا يعني ضرب الولايات المتحدة الأمريكية بالصواريخ ، لذا فقد أصبحت السيطرة على النفط العالمي تشكل هدفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، فالثقل النفطي يوازيه ثقل الصناعات العسكرية، والولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في احتلال آبار النفط، بل السيطرة على إنتاجه وتأمين الإمدادات.)

وللولايات المتحدة استراتيجيات عدة، بعضها معلنة والأخرى وتجدر الاشارة الى انه هناك انواع الثلاثة من الاستراتيجيات الامريكية المتعلقة بالعراق وهي :

اولا: إستراتيجية الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط والتي تستهدف السيطرة على النفط وحماية امن إسرائيل

يشكل موقع العراق الاستراتيجي في الشرق الأوسط فضلا عن الثروات النفطية التي يمتلكها، هاجسا مهما للاستراتيجيات الأمريكية للهيمنة على المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة التي تستهدف بصور أساسية السيطرة على النفط وحماية امن إسرائيل،

(1) عشقي ، انور ماجد (2004) الاحتلال الامريكي للعراق ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، ص ص 51-55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تعزز هذا الدافع بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية عام 988 ، اذوأصبح يشكل قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة العربية. كما أن الن ط يمثل المحور الأكثر تأثيرا في توجه وتفكير الإدارة الأمريكية الحالية. وقد ابدت العديد من الدول أبدت تخوفها من ان تقوم الولايات المتحدة بفرض سيطرتها على الأقل غير المباشرة على نفط العراق بل السيطرة المباشرة على الإنتاج والتصدير أو ضمان حصول الشركات الأم يكية على حصة الأسد من العقود لتأهيل المنشات القائمة وتطوير حقول جديدة. لذا فان الاحتلال الأمريكي للعراق لم يشكل حدثا طارئا بل هو جزء لا يتجزأ من إستراتيجية أمريكية شاملة، لا تنحصر في حدود العراق، بل تتطلع إلى منطقة الشرق الأوسط ككل التي تشمل المنطقة لعربية بأكملها إضافة إلى تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان (1) .

(1) بجك ، باسيل يوسف (006!) العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 993 –005. ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ص ص 90 –592

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : الاستراتيجية الامريكية لمناهضة دول محور الشر ومن بينها العراق

لقد اعلن بوش الابن الرئيس الامريكي السابق في خطاب له في كانون ثاني بان سياسة الولايات المتحدة الامريكية تتركز على مناهضة دول محور الشر حسب تعبيره وقد حددها بثلاثة دول هي : العراق وايران وكوريا الشمالية لكونها تمتلك اسلحة الدمار الشامل . وتجدر الاشارة الى ان هذه السياسة تنتهك اسس القانون الدولي، لأنها بنيت على مفاهيم تجاوزها الزمن وتعيد المجتمع الدولي إلى الخلف.

- استراتيجة الامن القومي الامريكية

في الثالث من ايلول 2002 أعلن البيت الأبيض إستراتيجية أمنية جديدة، والتي اصبحت تعرف فيما بعد بمبدأ بوش وتمثل هذه الوثيقة أهمية خاصة لأنها تعلن عن بداية تغيير استراتيجي في العقيدة الأمنية العسكرية السياسية الجديدة ا ولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة والتي تدور حول محور واحد يتركز في الانتقال من سياسات الردع والاحتواء الى سياسات الحروب الوقائية التي تستهدف الإرهاب والدول المارقة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتؤكد الإستراتيجية اعتمادها لنظرية الحرب الوقائية بإيرادها الفقرة التالية : (إز مفاهيم الردع التقليدية لن تكون فاعلة ضد عدو إرهابي تمثل تكتيكاته التدمير الطائش واستهداف الأبرياء، إن التداخل بين الدول التي ترعى الإرهاب وتلك التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل يجبرنا على العمل (1) .

وقد كان الدافع الحقيقي الأمريكي من الاطاحة باا ظام العراقي السابق الاستيلاء على احتياطيات النفط العراقي. وهذا ما جاء في تقرير أعده ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي والذي أوصى بزيادة المطالب الأمريكية من نفط الخليج. أما الوجه الأخر للاستراتيجية الأمريكية فيتعلق بتطوير القوات المسلحة الأمريكية وضمان أن كون أمريكا صاحبة اليد العليا في أي صراع قد يقع وبالقوة . وبقدر مساهمة النظام الدولي ثنائي القطبية وما رافقه من استقطاب دولي أدى إلى تجميد النزاعات والحد منها.)

(1) باجيك ، باسيل يوسف ، مرجع سابق، ص 594

(1) حبيب ، محمود عبد الحميد (2003) الغطرسة الامريكية وحرب العراق ، مجلة الدفاع ،العدد 133 ، ،الرياض، ص98

(2) الحديد ، موسى ،(2003) تداعيات الحرب الامريكية على العراق ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، ص 31

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان الولايات المتحدة لا ترى مصالحها الاستراتيجية محصورة في حدودها بل ان هذه المصالح قد تتـ افر في أي جزء من العالم، ولذلك فهي بحاجة إلى حماية هذه المصالح ومنع التأثير عليها، وبما أن موارد الطاقة في جميع أنحاء العالم موزعة بشكل غير منتظم وتحتاج جميع الدول وعلىالاخص الصناعية منها لتلك الطاقة فان هذه الدول تحاول الوصول إلى هذه المصادر والحصول ليها بأي طريقة ممكنة، وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي حاول السيطرة على هذا المصدر المهم ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة لأنها ترى في منع وصول هذا المصدر المهم إلى مصانعها اعتداء على أمنها القومي ؛).

اما من الناحية الامنية فقد شكلت أحداث أيلول 2001 تحديا كبيرا للأمن القومي الأمريكي؛ وقد أدت تلك الأحداث إلى الاحساس بعدم الأمان لم يسبق له مثيل). ونتيجة لذلك تعرض الرئيس الأمريكي لضغط هائل من القوى السياسية في أمريكا متمثلة في الكونجرس الأمريكي،

(3) محمد مصطفى كمال، إحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي : مراجعة للأجهزة والسياسات، السياسة الدولية، عدد 142 / 2002، ص 54

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاوة على سمعة أمريكا نفسها بوصفها القوة العظمى على الساحة الدولية وخاصة بعد أن انكشفت ضعف وسائل الدفاع والأمان الأمريكية ضد هذا النوع من الهجمات وتبين ليس فقط عدم فعاليتها بل عدم وجودها أصلاً، لذلك فقد انطلق في اتخاذ عدة خطوات داخلية وخارجية بهدف تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة .)

- ضرورة ملاحقة مرتكبي هذه الحوادث وشن الحرب ضدهم وضد الدول التي تؤويهم.
- استعادة هيبة أمريكا حتى لا تتعرض مرات أخرى إلى مثل هذا النوع من الهجمات الإرهابية أو حتى أن يكون ذلك عامل إغراء لبعض المنظمات أو الجماعات المعادية.
- إعادة تنظيم وسائل جمع المعلومات المسبقة وكذلك إعادة النظر في خطط الدفاع الجوي والتأمين والسلامة للمنشآت الحيوية الأمريكية. وخاصة بعد أن تبين أن معظم ردود الفعل الأمريكية يوم الحادث كانت ردود فعل غير مترابطة وبدون تنسيق مما يوحي بعدم وجود خطط سابقة التجهيز للرد على هذا النوع من الهجمات.

---

[1] شوقي، محمد اسماعيل (2001) الإرهاب الدولي والحرب ضد أفغانستان مجلة الدفاع ؛ عدد 148،القاهرة ؛ ص.ص 11-13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد كشفت أحداث الحا ي عشر من أيلول/سبتمبر 2001؛ عن هشاشة الجانب الأمني والوقائي لهذا البلد، فالقوة العسكرية والمخابراتية والتكنولوجية والاقتصادية،إضافة للمحيطين الهادي والأطلسي، كلها عوامل لم تعد كافية لحماية التراب الأمريكي من المخاطر، وتحول الخطر وتطور من خطر تقليدي ومعهود إلى خطر له طبيعة استراتيجية وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأحداث لتعزيز قبضتها على الشؤون الدولية وتكريس وتأكيد زعامتها، والانتشار الاستراتيجي في مناطق دولية جد حيوية، وممارسة التعتيم الإعلامي وتوجيهه بما يخدم مصالحها. ومن ثم فقد وجدت الولايات المتحدة في هذه الأحداث فرصة سانحة لصياغة نظام دولي يتلاءم ومصالحها. وبعد هذه الأحداث برز داخل الولايات المتحدة الأمريكية موقف ضاغط يدعو إلى اتخاذ المزيد من السياسات التي من شأنها تأكيد نزعة التفرد والصرامة في اتخاذ قرارات دولية تؤكد الطبيعة الانفرادية ٠ قيادية للولايات المتحدة الأمريكية ٠).

[1] شوقي، محمد اسماعيل: مرجع سابق، ص.ص 11 - 13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.

وقد تغيرت الاستراتيجيات الأمريكية بعد هجوم الحاد; عشر من سبتمر 2001 نحو المنطقة العربية ككل، واستخدمت هذه الأحداث ذريعة لتوجيه الاتهامات إلى المسلمين على الرغم من ان الادارة الامريكية تؤكد عدم تورطهم في ذلك، وأخذ ا علام الغربي مدعوما من الإعلام الصهيوني بالتشهير بالإسلام والمسلمين في كل مكان في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية،ولقيت الجاليات الإسلامية في الدول الغربية أسوا أنواع التعامل على الرغم من انهم يحملون جنسيات تلك الدول، وأخذت هذه الدول وبقيادة لولايات المتحدة تدعو إلى محاربة ما أسمته بالإرهاب وشجعت على قتل الإرهابيين وتناست هذه الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية أنها اول الدول الراعية للإرهاب وأنها منبع هذه الظاهرة، فالتاريخ مليء بالمشاهد والحوادث الإرهابية التي اقترفتها الأيدي غربية وعلى الأخص الأمريكي في حق الشعوب.وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة للأمن القومي للهيمنة على العالم. وقررت استخدام القوة لتحافظ على السيادة المطلقة، وأخذت تعد العدة لتعبئة الشعب الأمريكي وغيره من شعوب الأرض من أجل الحصول على دعم بغ و العراق ، ومع ذلك فقد فشلت في تلقي أي دعم دولي سوى من حليفتها بريطانيا،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأصرت كلتا الدولتين على غزو العراق بغض النظر عن مدى استجابة العراق لمطالبهما المتمثلة في مغادرة الرئيس العراقي السابق للعراق وهي سابقة خطيرة وفريدة من نوعها، وأصبحت المسألة تتركز في أن الولايات المتحدة مصرة على أن تحتل العراق، بحجة أن الرئيس العراقي يقوم ببناء أخطر أسلحة في العالم من أجل أن يهيمن أو يرهب و يعتدي، وأنه قد استعملها فعلا فوق قرى بأكملها، مما أدى إلى قتل الآلاف من المواطنين، فإذا لم يكن هذا شرا، فإن الشر إذا من دون معنى). وقد أمعنت وسائل الإعلام في جعل ابتلاع هذه الأكاذيب امتحانا في الوطنية والولاء لأمريكا وقد كان لهذه الهجمة الإعلامية أثرها، فخلال أسابيع بدأ معظم الأمريكيين يعتقدون أن الرئيس العراقي السابق صدام حسين خطرا داهم على الولايات المتحدة، وسرعان ما أعتقد معد مهم بأن العراق وراء أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 الإرهابية ؛).

---

(1) الرفيع ، عبد الجليل حسن ، (2006) العراق في ظل الاحتلال والمقاومة، ط 1، دار الفرقد للطباعة والنشر، ص 18.

(2) مركز دراسات الشرق الأوسط، الحرب على العراق 2003، جزء 2، ط 1، 2004، ص 23

(3) المرجع السابق، ص 23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تولد لدى الإدارة الأمريكية اعتقاد بأن الأمن القومي الأمريكي أصبح مهددا من قبل شبكات إرهابية ترعاها دول شرق أوسطية - إسلامية في مناطق استراتيجية وحيوية بالنسبة لها ونتيجة لذلك فقد أدرك لمخططون الاستراتيجيون ضرورة القيام بترتيبات إقليمية مهمة من أجل تخفيف حدة التوتر الإقليمي وانعكاساته العالمية. وبما أن منطقة الشرق الأوسط تعد من المناطق الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة وجدت الإدارة الأمريكية أنه يمكن لها استغلال الفرصة لإجراء تغييرات في المنطقة تؤدي إلى خلق شرق أوسط جديد يتم فيه إدماج إسرائيل بوصفها شريكا اقتصادي - سياسيا لها، وهذا التغيير يتطلب بالطبع إجراء تغييرات في النظم السياسية الشمولية والتخلص من الحركات والنظم الأصولية بهدف خلق إقليم سياسي جديد بمظلة أمريكية ( )

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أعلن لبيت الأبيض يوم 3 أيلول 2002 إستراتيجية أمنية جديدة، باتت تعرف بمبدأ بوش أو مذهب بوش، وتمثل هذه الوثيقة أهمية خاصة إذ أنها تعلم بداية تغيير استراتيجي في المذهب أو العقيدة الأمنية العسكرية السياسية الجديدة للولايات المتحدة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وخ صتها تتمثل في الانتقال من سياسات الردع والاحتواء التي ميزت الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال سنوات الحرب البادرة الي سياسات الحروب الوقائية التي تستهدف الإرهاب والدول المارقة، وقد تم اعتماد هذه الإستراتيجية بعد أحداث أيلول 2001 الإرهابية في نيويورك وواشنطن ، وشن الحرب على أفغانستان ومن ثم صدور إستراتيجية مناهضة محور دول الشر (1)

وفي 20 أيلول 2002 قدم الرئيس الامريكي بوش الابن إلى الكونغرس وثيقة حول إستراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي تحتوي على الخطوط العامة للسياسة الأمنية الجديدة للولايات المتحدة. من ابرز الأفكار آو المبادئ التي جاءت في هذه الوثيقة (1)

---

(1)بجك ، باسيل يوسف/ مرجع سابق، ص 594

(1)لزامل ، ناصربن محمد ، مرجع سابق، ص 266

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بتحدي تفوقها العسكري العالمي. اذ انها ستستخدم قوتها العسكرية والاقتصادية وستفعل كل ما في وسعها للمحافظة على وضعها كقوة عظمى وحيدة في العالم.

اعتبار الإرهاب واه لاك دول لأسلحة الدمار الشامل، المحور الذي تدور عليه الإستراتيجية الأمريكية .

عكست الوثيقة سواء في صياغتها او محتوياتها افكار ومعتقدات المحافظين الجدد الذين يسيطرون على السياسة الخارجية الامريكية، كما ان الوثيقة تتحدث بلغة الغطرسة الامريكية المعروفة وتتجاهل مفهوم المشاركة والتعاون في ما تسميه مواجهة الارهاب.

إن التهديد الذي زعمته الولايات المتحدة واعتبرته تهديدا لمصالح دول المنطقة كان فعلا تهديدا للكيان الصهيوني وليس حرصا من الولايات المتحدة الأمريكية على دول المنطقة، فالعراق هو أقوى دولة عربية متحررة في المنطقة ذات طاقات عسكرية عالية يقف أمام سياسة أميركا في المنطقة وأمام العدوان الإسرائيلي الصهيوني في فلسطين حاليا وأمام مخططاته المستقبلية التوسعية باتجاه دول أخرى مستقبلا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، فإن الدوافع الاستراتيجية والأمنية تحمل في طياتها حدين الأول بسط الهيمنة كاملة على دول المنطقة المتحررة، التي وصفتها أميركا (بدول الشر) (العراق وسوريا وإيران). والثاني التمهيد لتصفية القضية الفلسطينية والقضاء لصالح العدو الإسرائيلي على الانتفاضة الفلسطينية التي استنزفت وأجهدت الاقتصاد الصهيوني وهددت أمنه وتأمين الظروف لهذا الكيان لاستعادة أنفاسه استعدادا لعملية توسعية كبرى على الساحة العراقية والساحة السورية وحتى الإيرانية.

وقد تم تفنيد الاسباب التي ادعتها الولايات المتحدة من امتلاك العراق للاسلحة الدمار الشامل ودعم الارهاب ومعاملة الرئيس العراقي السابق صدام حسين لشعبه ليست مبررات للمغامرة بحياة الامريكين وان وراء ذلك اسباب ودوافع اخرى .)

وهكذا يتضح لنا أن الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس الامريكي السابق بوش الابن، وعهد المحافظين الجدد، بنيت على فكرة الاستعداد الدائم للحافز الخارجي الذي هو

---

(1)David Gold (2003) Motives behind the use of force on Iraq , Financial Times , London , July 1, Page 14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن وجهة نظرهم، عدواني بطبيعه ه. والاستعداد الدائم يعني أن الولايات المتحدة قادرة على خوض غمار حرب خارج حدودها الإقليمية. لكن ما طبيعة هذه الحرب ؟ إنها حرب وقائية تخضع لتقديرات ونوايا سياسية، إنها حرب ليس لها أبعاد نهائية.

هذه الطروحات التي تبناها الرئيس الامريكي السابق بوش الابن بكل مقوماتها الفكرية المرتكزة على عقيدة عسكرية تؤمن بها الحضور الدائم والانتشار العالمي، والتصدي لكل من يعترض عليها أو يحاول عرقلة سبيلها وإعاقة مسيرتها حيث يصنفون تحت مسمى الإرهاب ويعاملون بذرائعه الحرب الوقائية و الضربة الاستباقية المسندة بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا العسكرية. كل ذلك يؤشر لنا أن الولايات المتحدة وفي عهد إدارة الرئيس الامريكي السابق بوش الابن، حملت فكرا تسلطيا سعت به ومن خلاله إلى التحكم لتقديرات العالم وبمصائر شعوبية .)

---

(1) عبد القادر محمد فهمي، (2009) الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري، دار الشروق، عمان، ، ص 195

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : الدوافع الاقتصادية

استمر الازدهار الأمريكي حتى أواخر التسعينات الا ان السنوات الاخيرة التي سبقت العدوان تميزت بمشاكل اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ومن بين الدلائل التي تشهد على هذه الأزمة التردي المستمر في مؤشرات البورصة الأمريكية و الركود المتواصل بسبب عدم وجود رأ مال استثماروارتفاع نسبة البطالة، وانهيار عدد من الشركات الأمريكية التي قادت الازدهار في العقد الماضي. فقد انهارت الشركات التي دعمت حملة الرئيس الامريكي بوش الابن الانتخابية بعد ان انكشفت أكاذيبها واختلاساتها.وبلغت الخسائر المقدرة لخمس شركات كبرى فقط من لشركات التي أعلنت إفلاسه 460 مليار دولار ، كما تزايد الدين الخارجي الأمريكي بصورة هائلة، وارتفع عجز الميزان التجاري، أما العجز المالي فقد تجاوز 106 مليار دولار (1)

(1) الزامل ، ناصربن محمد ، مرجع سابق، ص 276

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويأتي النفط وتزايد الطلب العالمي عليه في مقدمة الدوافع الاقتصادية التي حثت بالولايات المت دة الأمريكية على شن حربها على العراق. ويمثل المتغير النفطي موضع إجماع من قبل العديد من الباحثين والمعنيين بدراسة الأسباب الكامنة وراء هذه الحرب. وفي الواقع شغل موضوع النفط مساحة واسعة في الاستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين؛ إذ قبل ، ذه الفترة كانت الولايات المتحدة تتمتع باكتفاء شبه ذاتي فيما يتعلق باحتياجاتها النفطية التي كانت تؤمنها مصادرها الداخلية، فضلا عن المصادر النفطية الخارجية مثل كندا وفنزويلا. ونظرا لان حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط من مصادر خارجية أخذت تتنامى لعدة سباب، منها زيادة الاستهلاك الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية مع اتساع القطاعات الإنتاجية والخدمية المعتمدة على الطاقة. و رافق ذلك عدم قدرة الإنتاج النفطي الأمريكي على تأمين هذه المتطلبات المتنامية مع تراجع المصادر الخارجية في توفير ما تحتاجه الولايات ا تحدة من طلب متزايد على الطاقة. ومع ظهور أزمة الطاقة في بداية السبعينيات أصبحت حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى النفط المستورد من مصادر خارجية أكثر انكشافا من أي وقت مضى. وهنا شكلت منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الغنية بإمكاناتها النفطية والتي يم ن أن تلعب دورا في تأمين حاجة الولايات المتحدة للطاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اذ يحتل الاحتياطي النفطي الخليجي بالاضافة الى إيران، ثلاثة أرباع الاحتياطي النفطي العالمي، وهو يشكل نسبة 8 % مما تحتاجه دول الغرب الصناعية من نفطها المستورد، ونسبة 0 % من احتياجات اليابان النفطية. أما ولايات المتحدة الأمريكية فإن نسبة اعتمادها على نفط الخليج العربي أخذ بالتصاعد التدريجي من نسبة 5 % في نهاية السبعينيات إلى 0 % في نهاية الثمانينيات إلى 0 % في منتصف التسعينيات .).

وتشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة سوف تعتمد على نفط الخليج العربي و ن مصادر عربية فقط بنسبة 0 % من مستورداتها النفطية بحلول عام 015 . وهذا يعني أن النفط العربي يملك القدرة على التحكم بالقطاع الصناعي و بعصب الحياة الصناعة الأمريكية بنسبة 5 % عام 015 . وهي نسبة مؤثرة في دولة تصنف على أنها زعيمة العالم بمقاييس القدرة الصناع ة والفكرية والاقتصادية :)

---

(1) رامان دوغلاس /الولايات المتحدة في العراق/المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد(350)2008،ص13

(2) Times ,13/7/2008

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما لاشك فيه أن العراق بإمكانياته النفطية التي يقدر حجم احتياطاته يزيد عن 110 مليارات برميل، وهو يمثل ثاني اكبر احتياطي في العالم وذلك بعد المملكة العربية السعودية ، أضف إلى ذلك إن قضية النفط العراقية تم ربطها بالقدرة على تغطية العرض والطلب العالميين (1) وهذا ادى الى اهميته بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى عدة مستويات منها:

يمكن لصناعة النفط العراقية بدأ من البحث والتنقيب و مرورا بالإنتاج والتسويق، وانتهاء بالاستفادة منه كمصدر للطاقة وللعديد من الصناعات التحويلية ومنه البتروكيماوية جميعها أن تسهم في إنعاش الاقتصاد الأمريكي.

يوفر القطاع النفطي في العراق فرص استثمار عالية للشركات النفطية الأمريكية، حيث يمكن توظيف المزيد من رؤوس الأموال لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح للشركات المستثمرة هذا فضلا عن تأمين مصدر مهم للطاقة يضاف لى بقية المصادر النفطية الخليجية.

---

(1) شكارة، احمد ، مرجع سابق ص 9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشكل ربط العراق بالإدارة الأمريكية من خلال اتفاقية أمن متبادلة ضمان مصدر نفطي مهم وتأمين استمرارية على المدى البعيد، وخصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار تلك الدراسات التي تشير إلى أن الاتفاقية الأمنية التي وقعها العراق في شهر كانون الأول 2008 مع الولايات المتحدة تضمن هيمنة الولايات الأمريكية على النفط العراقي لأجيال طويلة الأمد.

يمثل حجم الاحتياطي النفط العراقي مصدراً مهمًا لتأمين متطلبات الولايات المتحدة لما تحتاجه من نفط مستقبلا، فالعراق يمتلك أكثر من 1 % من الاحتياطي العا ي المؤكد وهو ما يمثل 110 مليار برميل من النفط العالمي بينما تشير تقارير السياسة النووية الأمريكية للطاقة إلى أن العراق يمتلك احتياطي نفطي يقدر بحوالي 12) مليار برميل من النفط، وأن نفط العراق يعتبر من أجود انواع النفط في العالم.

وبعبارة أخرى فإن السيطرة على نفط الخليج العربي عموما و النفط العراقي تحديدا سيؤدي إلى التحكم في أسعار النفط العالمية بما يخدم في النهاية إشباع الاحتياجات النفطية الأمريكية بأقل تكلفة ممكنة،

وأيضا العمل على الحد من قدرة منظمة الأوبك في رسم خريطة السوق العالمية للنفط واتجاه حركة ا سعار؛ إذ إن النفط العراقي يوفر لأمريكا حماية مصالحها النفطية ومصالح حلفائها مثل اليابان وألمانيا واستعمالها لسيطرتها على أسعار النفط للتأثير على حلفائها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغيرهم من أجل الحصول على تنازلات، اي استخدام الورقة النفطية لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية عالمية مع نة يوفر الحماية والدعم لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والعمل على نشر برنامج عمله فيها من أجل السير على خطاد ا).

وفي هذا السياق اشارات صحيفة (Financial Times) الصادرة في 4 نيسان من عاد 2003 الى ان من اهم دوافع الحرب الامريكية - البريطانية على العراق هو حماية مصالح شركات النفط الامريكية والبريطانية ، حيث منع الرئيس العراقي السابق صدام حسين هذه الشركات من دخول العراق وعقد اتفاقيات مع دول اخرى بما في ذلك روسيا وفرنسا والصين والهند لاستغلال ونقل النفط العراقي وقد لاقى هذا دافع دعما اضافيا لان مصالح كل من الرئيس الامريكي السابق جورج بوش وديك تشيني كانت في القطاع النفطي وانهما سيكونان سعيدان بتبديل الرئيس العراقي السابق صدام حسين برئيس يختارونه يسمح للشركات الامريكية بالسيطرة على النفط العراقي ؛)

(1) Hadar ,L. (2005) Sand Storm, America Palgrave Macmilan, p 78
(2) Financial times , April , 4 , 2003 , p 1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك من يشير الى ان من بين الاسباب الاقتصادية التي دفعت الولايات المتحدة لغزو العراق هو قرار الرئيس العراقي السابق صدام حسين ببيع البترول العراقي باليورو بدلا من الدولار وذلك في محاولة من الولايات المتحدة للحد من تنامي قوة اليورو كعملة دولية منافسة للدولار .)

اضافة ا سبق فان من الدوافع الاقتصادية المهمة انهاء حالة الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الولايات المتحدة من خلال السماح للشركات الامريكية باعادة بناء البنية التحتية التي ستدمرها الحرب والتي تقدر بـ 00) بليون دولار فضلا عن فتح الاسواق العراقية امام المنتجات والسلع الامريكية ،وتجديد اسطول الخطوط الجوية العراقية المقدرة بمئة بليون دولار فضلا عن تجهيز وتسليح القوات العسكرية العراقية والتي تصب في مجموعها في الاقتصاد الامريكي) . ولكل هذه الأسباب، وربما هناك العديد غيرها، كانت وتقف وراء الدوافع الاقتصادية لتي أثرت إرهاصات الإدارة الأمريكية لشن حربها على العراق).

---

(1) John Bunzel (2004)the war on Iraq in perspective ,European Busniss Review ,Vol. 15, Issue 6

(2) باهيري، سبأ عبد الله ،(2003)الحرب على العراق ، قراءة أ ولية ،مجلة الدفاع ، العدد130، ص43

(3) رامان دوغلاس مرجع سابق،،ص72

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث آثار وانعكاسات الحرب الأمريكية على العراق

بالنسبة للأردن

المبحث الأول : الآثار والانعكاسات السياسية

على الرغم من التوترات الأخيرة التي شهدتها العلاقات بين الاردن والعراق خلال سنوات الاخيرة 2003-997)، التي سبقت الحرب الامريكية على العراق إلا أن العلاقات ظلت قائمة، وبقي الرأي العام في الاردن مساندا وداعما لنظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين وبقي النظام العراقي في تقديم منحه نفطية تساعد الأردن بصورة أساسية في دعم وتأمين المشتقات النفطية من ناحية أخرى.

لقد تبنى الملك عبدالله الثاني مواقف واستراتيجيات حذرة في التعامل مع مصادر التهديد الرئيسية والمتعددة في المنطقة وخارجها،فقد كان الموقف الرسمي الأردني الداعم للسياسات المعتدلة في المنطقة يدعو إلى الوقوف مع الشعب العراقي في محنته، والعمل على رفع الظلم والمعاناة عنه، حيث تجسد ذلك في إرسال البعثات الطبية والمساعدات الإنسانية للتخفيف من الآثار السلبية للحرب هناك. حيث كان الموقف الأردني الداعي لعدم نشوب الحرب وحل المشاكل بالطرق السلمية، وإتباع لغة الحوار، ذلك أن الملك كان مدر ا أن شن الحرب على العراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن أن يساهم في انعدام الأمن والاستقرار في إقليم الشرق الأوسط بأكمله، وعليه كانت مواقف الحكومات الأردنية المتعاقبة تنسجم وروح المصلحة الوطنية لدول الجوار العراقي. وانطلاقا من هذه الرؤية كانت مواقف الاردن تعتمد على الطريقة التي تخ م مصلحة الشعب العراقي، وكذلك فقد كانت المواقف من العلاقات الثنائية بين البلدين تعتمد بوضوح على الأسلوب الذي تتبعه الحكومة العراقية المنتخبة تجاه الأردن والدول المجاورة الأخرى .( ).

وقد عقد في عمان بتاريخ ذ . 2005 مؤتمر لوزراء الخارجية لدول جوار العراق ل راسة الحالة والوضع في العراق، حيث تجسد الموقف الأردني في هذا المؤتمر وعلى لسان وزير الخارجية، في الدعوة لتمكين العراق من تحقيق طموحه المشروع في الأمن والاستقرار، والحق في بناء عراق موحد ينعم بالحرية والديمقراطية وسيادة القانون والرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، في ظل حكومة منتخبة، تخدمه وتسهر على أمنه، وتعمل ضمن إطار ولاية واضحة يمنحها العراقيون لها بموجب دستور جديد يختاره الشعب العراقي ليلبي تطلعات كل الشرائح الاجتماعية. وأما الطموحات الأردنية النابعة من مواقفه فهي أن يتمكن العراقيون من نيل استقلالهم، ليس لأن فيه خيراً للعراقيين وحسب،

( ) صحيفة الرأي الار نية ،' / /005! .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بل سيعم الخير على جميع دول وشعوب الجوار العراقي أيضا. فلا شك في أن عراقًا مستقراَ وآمنًا ومزدهراً سيرفد الجهود للمضي قدما في تعزيز المشاريع النهضوية التي تعود علية بالخير، وليتمكن من استعادة دوره التاريخي على الساحة العربية. و ن هذه هي المواقف تجاه العراق، ولأن هذه هي الآمال المعقودة على استعادته لعافيته، فإن الجهود الأردنية في دعم كل ما من شأنه تحقيق طموح شعب العراق في حياة آمنة ومطمئنة يكون صاحب السيادة فيها هو الشعب العراقي نفسه، كما أن الحكومة الأردنية لن تبخل ولن تتوانى عن الإسهام بكل ما من شأنه تعجيل وصول العراق وشعبه إلى شاطئ الأمان !)

الا انه مع احتلال العراق، وإعادة تشكيل النظام السياسي، برزت نخبة سياسية شيعية جديدة، تمتلك علاقة وثيقة بطهران ، وتنظر بعداء للأردن حكومة وشعبا لأسباب عديدة من اهمها العلاقة التاريخية الوطيدة التي جمعت النظامين خلال الفترة 1996-981)، فقد دعم الأردن الرئيس العراقي السابق صدام حسين في حربه مع إيران، وفي نفس الوقت شكل العراق داعما أساسيا للاقتصاد الأردني، سواء من خلال المساعدات النفطية أو فتح الأسواق العراقية أمام الأردن.

---

(2) المرجع نفس ،' / /2005

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما حظي لأردن بدور كبير في نقل احتياجات العراق، خلال سنوات الحصار 2003-992.)، مما ساعد في نمو قطاع النقل البري بين البلدين، وعزز من العوائد الاقتصادية الأردنية. وقد تزايدت الحساسية السياسية الجديدة بين الأردن والشيعة العراقيين لمواقف الاردن المؤيدة للمقاومة سنية ضد الاحتلال الأمريكي، بل واتهمت أوساط شيعية عراقية عديدة النظام الأردني بتسهيل مرور العرب الذين يقاتلون في القاعدة، وبعضهم تورط في عمليات أدت إلى مقتل مواطنين شيعة .)

ومما زاد من حدة تحذير العاهل الأردني من تشكل هلال شيعي في المنطقة، يضم العراق وسو يا ولبنان، وهو التصريح الذي أثار موجة غضب شعبية شيعية تجلت من خلال مظاهرات ومسيرات ضد الأردن، تم فيها إحراق العلم الأردني وتعززت صورة نمطية تنظر بالعداء للأردن وسياسته في العراق وهذا وضع الاردن أمام معادلة سياسية معقدة ومركبة في التعامل مع العراق الجديد، مكونة من المدخلات التالية:

---

(1) ابو رمان ، محمد (2008) ، الاردن والعراق : الاحتواء مقابل الفوضى ، مجلة السياسة الدولية العدد 172 ، مجلد 43 ، القاهرة ، ص 148

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود طبقة سياسية ودينية شيعية ذات نفوذ كبير داخل النظام السياسي العراقي الجديد، وتربطها علاقات وطيدة بطهران، معادية للاردن او تحمل على الأقل سلبية من الأردن.

مقاطعة السنيين للعملية السياسية، و انخراط أعداد كبيرة من أبنائهم في المقاومة المسلحة للاحتلال

علاقة تحالف تجمع الأردن بالإدارة الأمريكية وتفرض عليه دورا كبيرا في توفير الدعم اللوجيستى للاحتلال الأمريكي في العراق، والمساهمة في استقرار العراق، وفي توفير معسكرات لتدريب الجيش والشرطة العراقية الجديدة على أراضيه، وهي الأجهزة التي تسيطر عليها المليشيات الشيعية ذات التوجه المعادى للأردن

لقد فسر حديث الملك تفسيرات خارجه تماما عن التوجهات السياسية للمملكة الاردنيه الهاشمية، وعن ما عرف عن الملك مواقف عروبيه وحدوية تدعو إلى التضامن والاتفاق على مواجهة أخطار محدقه بهذه ألامه. إلا أز المقصد الحقيقي لما عرف بـ (الهلال الشيعي) والذي جاء في حديث الملك لم يكن مطابقا لما كانت تنطوي عليه بواطن الحركات والتوجهات السياسية التي أثيرت حفيظتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي كانت في تحفظاتها ما يعبر عن أفق ضيق لا يتوافق مع الرؤية الشمولية لسياسة الملك العروبيه. لذلك بادر الملك إلى توضيح المغزى الحقيقي لما ورد في حديثه بالقول (أدرك الشيعة العرب يؤمنون بأمتهم وعروبتهم ولا يريدون إلا الخير والوحدة وعندما نتحدث عن الهلال الشيعي فان الحديث عن التحالفات السياسية ولم أقصد التصنيف المذهبي، بل نحن ننظر للأمور من زاوية ضرورة الحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها ولا ننظر إليها من زاوية تحقيق المصالح الضيقة) وفي توضيح أخر أشار الملك عبد الله الثاني بأنه سليل العائلة الهاشمية وقد قال (كانوا دوما وما زالوا وحدويون يجمعون شمل الأمة ويخدمون قضاياها ويستظل بظلهم كل من نأى ينفسه عن أهواء الفتن والطائفية البغيضة) وقال: إذا أردنا الخير لامتنا وتأمين مستقبل زاهر لأبنائها فيجب (أن يعمل مسلموها سنة وشيعة على تعظيم الجوامع ونبذ الخلافات وعدم فتح المجال لأي تدخل أجنبي في شؤونهم) [2]

---

[1] اللوزي ، فاتن (2008) ، السياسة الخارجية الاردنية تجاه ازمة الخليج الثالثة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ، ص 131

[1] خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني بتاريخ 2007/1/24
[2] المرجع نفسه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواقف الحكومات الأردنية المتعاقبة من الحالة العراقية:

على أثر ما آلت إلية الأحوال في العراق فقد تم بتاريخ 1! ' 2003 مداولة الأزمة العراقية في مجلس النواب الأردني،حيث تمت مناقشة أبرز النقاط التي تحدثت عن الأزمة العراقية وما تم الإدلاء به ومناقشة في البيان الوزاري لحكومة علي أبو الراغب بتاريخ 0 ؛ 003 حيث كان رئيس مجلس النواب الأردني آنذاك سعد هايل السرور وفي بادئ الأمر أصدر المجلس بيانًا حول الأوضاع في العراق وأكد فيه على موقف الأردن الداعم لحق الشعب العراقي في اختياره الديمقراطي ،وأكد أيضً على ثوابت الموقف الأردني بقيادة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ، ضرورة ا انسحاب قوات الاحتلال الأجنبي بأسرع وقت، وضمان وحدة أرض وشعب العراق). ودعا المجلس في البيان أيضًا ا الدول العربية إلى العمل الجاد بتوحيد الصف والوقوف بكل قوة إلى جانب الأشقا في سبيل نيل حريتهم، وسيادتهم على أرضهم وثرواتهم وتحرير إرادتهم، من أجل ص اغة المستقبل الذي يريدون، وأشار المجلس في البيان إلى أن الأحداث التي تجري في العراق من شأنها أن تؤثر على استقرار الوضع في الإقليم، مم يتطلب بذل كل جهد لاحتواء مخاطر الأحداث، وقد ذكر في البيان بان الأردن يتوق إلى تمتين علاقاته مع أشقائه بما يعود عليه وعلى م بالخير في مختلف المجالات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد دعى البيان إلى ضرورة الحفاظ على الجبهة الداخلية قوية بسواعد أبناء الأردن، وقد رد رئيس الحكومة علي أبو الراغب فيما يتعلق بقضية الأزمة العراقية حيث قال: "الأردن ينهض بمسؤولياته تجاه أشقائه في العراق، وكانت المبادرات لتخفيف معاناتهم، ومسح جراحهم ومد يد العون لهم وكانت ولا زالت الرئة التي يتنفسون منها، ،وكذلك يجب تمكين العراق من أن يعود مستقلا، آمنًا، موحدًا وأن يستعيد سيادته على أرضه، وثرواته ومواردة وأن يتم إنهاء الاحتلال الأجنبي له وإقامة حكومة وطنية شرعية عراقية، وفقًا لدستور يرتضيه ويصادق عليه الشعب العراقي بحيث تحظى هذه الحكومة بالمصداقية في الداخل والخارج وتكون ذات قاعدة عريضة تمثل جميع أطياف الشعب العراقي[1] ( ).

إن موقف الحكومة الأردنية في عهد رئيس الوزراء الاسبق فيصل الفايز والذي تولى مهامه بتاريخ 3/ 0/ 2003 قد أولى الأوضاع التي يعيشها الشعب العراقي أهمية قصوى في العمل على رفع المعاناة عن الشعب العراقي،

---

[1] الموقع الإلكتروني لمجلس النواب الأردني، 2/ /2003 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحث دول الجوار كذلك على مساعدة الشعب العراقي لاجتياز محنته، فقد كانت مداولات مجلس النواب الأردني تتمحور حول الآلية التي قد تخرج الشعب العراقي الشقيق من دوامة العنف والقتل والتهجير والتصفية النفسية والجسدية لكافة فئاته، كل هذه المعاناة للشعب العراقي لم تكن غائبة عن ضمير الشعب والمسئولين الأردنيين وعلى رأسهم جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ففي معظم جلسات مجلس النواب الأردني كان الهم العراقي هو الموضوع الرئيس على جدول النقاش والتشاور [1].

أما في عهد حكومة عدنان بدران الذي تولى مهام منصبه بتاريخ [illegible] 2005 فقد استمرت المواقف الرسمية والشعبية في دعم ومؤازرة الشعب العراقي، ومحاولة دعم جهود إعادة الأمن والاستقرار للعراق، فقد توالت الاهتمامات من قبل الحكومة ومجلس الن اب الذي كان يشدد دوما ويؤكد بأن القضية العراقية برمتها هي قضية تهم المملكة الأردنية الهاشمية وعلى كافة الأصعدة، وداعما لنصرة الشعب العراقي لكي يعود لبنة صامدة في وجه التحديات للمنطقة العربية بأسرها، وكذلك فقد أكدت معظم مداولات النواب على عدم السماح بالتدخل بالشؤون الداخلية للعراق والتي تضر في مصلحة الشعب العراقي وتقوض أمنه واستقراره [2].

---

[1] صحيفة الدستور الأردنية، 4 /[illegible]/2005

[2] صحيفة الرأي الأردنية، 5 /[illegible]/2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توالت المواقف الرسمية والشعبية الأردنية في دعم الشعب العراقي واستهجان الحالة التي وصلت إليها الأوضاع في العراق، ففي عهد حكومة السيد معروف البخيت الذي صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل حكومته بتاريخ 4/ 1 005 وعلى إثره فقد تقدمت الحكومة ببيانها الوزاري، ثم تلا ذلك عملية مناقشة النواب لذلك البيان، وكان من أبرز المداولات النيابية التي قد تم تناولها قضية الأزمة العراقية والعدوان على العراق، والتأكيد من كافة النواب على موقف الأردن الداعم للعملية السياسية الجارية في العراق، واستعادة الأمن والاستقرار حتى لا يتحول العراق إلى مصدر للفوضى الهدامة والعنف والإرهاب في المنطقة، وبناء مؤسسات الدولة على أساس مشاركة جميع مكونات العراق في هذه العملية من دون إقصاء. أما عن موقف رئيس الحكومة معروف البخيت بشأن قضية العراق فقد أكد على أن الحكومة توالي حرصها على وحدة الشعب العراقي وسيادة أراضيه ، ودعمها للعملية السياسية الجارية هناك بهدف تحقيق الأمن والاستقرار للشعب العراقي وضمان عودة العراق عضواً فاعلا في أمته العربية والمجتمع الدولي وأن الأردن يقف على مسافات متساوية من جميع مكونات الشعب العراقي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بم يكفل بناء عراق قوي وموحد يتاح فيه المجال للتعددية والانفتاح ونبذ العنف والإرهاب.

وكذلك فقد كان موقف مجلس الأعيان داعماً لكافة الجهود الرسمية والشعبية في الأردن حيث أكد رئيس مجلس الأعيان زيد الرفاعي على حرص الأردن على فرض الأمن والاستقرار في العراق والحفاظ على وحدة شعبه وأرضه وعلى وقوف الأردن واحترامه لخيارات الشعب العراقي ودعمه بكافة السبل)

توالت مواقف الحكومات الأردنية تجاه الأحوال في العراق، فقد كانت تلك المواقف متقاربة وجميعها تدعو لى خروج المحتل وإعادة الاستقرار والهدوء للشعب العراقي ومنحه الفرصة لكي يحقق المصالحة الوطنية التي كثيراً ما كان المحتل السبب في انعدامها،وعليه فقد كان موقف الحكومة الأردنية الحالية برئاسة نادر الذهبي وموقف مجلس النواب الأردني الحالي بما يخص الملف العراقي إنه يلاحظ نشاط أردني واضح في دعم جهود تحقيق المصالحة الوطنية في العراق التي تعتبر الضامن الأساسي من أجل تحقيق الأهداف الوطنية العراقية وإعادة العراق إلى دوره الفاعل والمؤثر على الساحتين العربية والدولية)

---

[1] صحيفة الرأي الأردنية،9 /! /2006

[2] صحيفة الدستور الأردنية،2! /ز /2008

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان ما سبق الإشارة إليه مثل المواقف الرسمية للحكو ات الأردنية المتعاقبة من الحالة العراقية، أما على مستوى العلاقات السياسية بين الاردن والعراق، فانه يمكن القول أن هذه العلاقات وخلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 990 2003 وصلت إلى أعلى مراحل تطورها. فخلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1991-990) طالب الاردن بضرورة حل الأزمة في إطارها العربي وسعى إلى وقف الحرب، وعلى إثر تجدد الأزمة العراقية الأمريكية دعا الأردن إلى ضرورة حل الأزمة بالطرق السلمية، إلا أن هذه الدعوة لم تجد أذنا صاغية لها سواء على المستوى العربي أو على المستوى الدولي ؛)

وبعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي رحبت الحكومة بذلك ، وحاولت تحسين علاقاتها معه، وفي الوقت نفسه كانت تتخوف من زيادة نفوذ زعيم حزب المؤتمر الوطني العراقي " أحمد الجلبي " الذي أصدر القضاء الأردني بحقه حكما بالسجن لمدة اثنين وعشرين عاما وأدانته الحكومة باختلاس تسعمائة مليون دولار أ ريكي من الأموال العامة في الأردن،

(3) ذنون، فواز موفق، العراق والأردن، (2006) دراسة في العلاقات السياسية بين البلدين 2003-2006 بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل للمدة 21-20-21 كانون أول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أثار تعيين الجلبي رئيسا لمجلس الحكم الانتقالي العراقي استياء الحكومة الأردنية، وبعد انتهاء مهمة هذا المجلس وغياب الجلبي عن الساحة السياسية العراقية وتعيين غازي الياور رئيسا للعراق وتشكيل حكومة عراقية برئاسة إياد علاوي خطوة إيجابية لتعزيز العلاقات الأردنية العراقية، حيث عملت الحكومة على تحسين علاقاتها مع الدول العربية وعلى الأخص الأردن .)

وقد كان موقف الأردن متميزا وواضحا من عملية نقل السلطة؛ إذ كان أكثر الدول العربية ترحيبا بهذا التغيير، كما أعلن عن دعمه لحكومة علاوي، كان ذلك متوقعا حيث يتولى تدريب أعداد كبيرة من أفراد الشرطة العراقية الجديدة وكتائب الجيش العراقي، وتوطدت العلاقات بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي المؤقت إياد علاوي للأردن لأكثر من عشرة مرات خلال الفترة مز 2004 إلى 2005 ، والتقى بالملك عبدالله الثاني مرات ع ة، الذي بدوره ظل يؤكد باستمرار مساندة الأردن الكاملة للحكومة العراقية في سعيها إلى تهيئة الأجواء المناسبة،

---

(1) قطيشات، يا سر نايف (009! ، العلاقات الـ سيا سية الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي " من إيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية " دار يافا للنشر والتوزيع ص 413

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتمدت هذه العلاقات على الدعم السياسي الأردني للعراق مقابل الحصول على النفط والصفقات التجارية التي كانت تدعم الاقتصاد الأردني لفترة طويلة، ونجح الأردن في فرض أجندته عبر الحوار مع الحكومة العراقية برئاسة إياد علاوي، الذي يرتبط بعلاقات خاصة مع الحكومة الأردنية، ويلاحظ أن الحكومة العراقية اتجهت نحو إقامة علاقة تحالفيه متينة مع الأردن، وبرهنت على ذلك من خلال العقود الاقتصادية والعسكرية والتدريبية ا ي رعاها الأردن بعد تشكيل الحكومة العراقية .)

وقد تطورت العلاقات بعد زيارة رئيس الحكومة المؤقتة في 19 تموز 2004 وخلال تلك الزيارة وقع الجانبان العراقي والأردني على بروتوكول للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وقد نص البروتوكول على نقاط عدة نذكر منها :

إنشاء لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء من كلا البلدين تعمل على وضع السياسات والتطورات العامة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك وإقرار أوجه التعاون التكاملي والاستراتيجي.

إنشاء مجموعة من اللجان الفرعية تناط بها مهام التنسيق المشترك واقتراح آليات العمل المناسبة وتعزيز التعاون الثنائي ورفع توصياتها إلى اللجنة العليا المشتركة.

(1) المرجع نفسه، ص 415

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديد مجموعة من القطاعات والمجالات التي تتصدر قائمة الأولويات في البلدين ابتداء بقطاع التجارة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتربية والصحة والتعليم والنقل والطاقة والتنس ق بخصوص التخطيط لاقتصادي المشترك الطويل الأمد.

تطوير مناخ التعاون الأمني بأشكاله كافة، بحيث يعمل الجانبان على عقد لقاءات دورية لتعزيز العلاقات بين المؤسسات العاملة في هذه القطاعات بما يخدم المصلحة المشتركة.

يتم عقد اجتماع للوزراء المعنيين بهذا البروتوكول في غضون شهرين، وذلك من أجل وضع آليات ومتابعة الموضوعات التي تم بحثها لوضع الاتفاقيات والبرامج التنفيذية، على أن يتم الإعداد لاجتماع اللجنة العليا خلال ثلاثة أشهر وأن تتولى وزارتا الخارجية والتخطيط في البلدين مهمة تنسيق أعمال هذه اللجنة.

نتيجة للانتخابات لتشريعية في الخامس عشر من كانون الأول 005، ، تم اختيار نور المالكي رئيسا للحكومة العراقية لفترة دائمة تمتد أربع سنوات وقد رحب الأردن بذلك، وبعث الملك عبدالله الثاني برقية تهنئة إلى نور المالكي مؤكدا رغبة الأردن الأكيدة في رؤية العراق والشعب العراقي يصلان إلا بر الأمان، كما كرر إليه حرص الأردن على السير قدما في تطوير العلاقات الثنائية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى جميع المستويات. إلا أن الجديد في العلاقات العراقية الأردنية هو التعاون الاستخباراتي بين حكومتي البلدين والقوات الأمريكية المحتلة وقد أسفر التعاون عن مقتل أحمد الخلايلة اه قب باسم (الزرقاوي) زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين في 9 حزيران 2006 و ربما كانت هذه الحادثة هي السبب الذي دفع بنوري المالكي للقيام بزيارة خاصة للعاصمة الأردنية عمان في 27 تموز 2006 التقى المالكي العاهل الأردني عبدالله الثاني الذي أكد له استعداد الأر ن لمساعدة العراق للخروج من الأزمة الأمنية التي يعانيها، في حين أكد المالكي أن العراق يسعى إلى تمتين العلاقات بين البلدين على أسس مبدئية واستراتيجية تمكنها من خدمة الأجيال القادمة. وردا على زيارة المالكي لعمان، قام رئيس الوزراء الأردني في 16 آب 2006 من خلال الزيارة تم الإعلان عن فتح سفارة أردنية دائمة في العراق، كما تم التوقيع على اتفاقية تم بموجبها عودة بيع النفط العراقي للأردن بأسعار تفضيلية، وقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة برئاسة رئيس الوزراء من كلا البلدين ووزراء عراقيين وأردنيين تكون مهمتها مراجعة كل الاتفاقات المبرمة بين البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن وصف العلاقات الأردنية – العراقية اليوم بالتميز والتحالف والاستقرار، رغم دعم استقرار الوضع الأمني والسياسي على الصعيد الداخلي العراقي، والدور الأردني في هذا المجال يسعى إلى محاولة راب الصدع الطائفي والسياسي في الع ق من خلال توطيد علاقات الأردن مع أية حكومة عراقية شرعية منتخبة من الشعب العراقي نفسه وتمثل مختلف فئات وشرائح وطوائف المجتمع العراقي متعدد العرقيات، فالأردن يراقب عن كثب التغيرات والتطورات السياسية الداخلية العراقية ويدعم بقوة أية حكومة عراقية شرعية تدفع العراق إلى الاستقرار وتعيده إلى الحضن العربي وواقعه وحجمه الاستراتيجي الفاعل الذي هو في حقيقة الأمر عمق الأردن الجيوسياسي وبوابة الوطن العربي الشرقية.

وعلى الرغم من الآثار السياسية والأمنية التي خلفتها الحرب الأمريكية على العراق واحتلال العراق ورغم أن حرب أثبتت للقاصي والداني تنامي المصالح القطرية على حساب المصالح اليومية لدى الكثير من الدول العربية، فإن هذه الحرب لم تحدث تغييرا مفاجئا على طبيعة العلاقات العربية العربية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ أن أطراف النظام الإقليمي العربي جميعهم كانوا يدركون أن الولايات المتحدة مصممة على القيام بعدوانها على العراق، وأنها ماضيه في تنفيذ المخططات الموضوعة، وقد دفع هذا الإدراك الدول العربية للتنسيق للخروج بمواقف تدين العدوان والاحتلال وتطالب بضرورة إنهائه بأسرع ما يمكن .)

ولقد احتفظ الأردن على الرغم من معارضته للحرب على العراق بعلاقات وية ومميزة مع الولايات المتحدة وبعلاقات سلام مع إسرائيل، ، فالموقف الأردني ظهر وكأنه يحاول أن يجمع بين المتناقضات ، ولقد لعبت المتغيرات والظروف الإقليمية في المنطقة دورا في احتفاظ الأردن بعلاقاته مع الدول العربية وتنامت العلاقات السياسية الأردنية مع دول خليج العربية بصورة ملفتة للنظر وعلى الأخص الكويت والسعودية، وكذلك الحال لعلاقات الأردن بمصر وسوريا. ومن بين المؤشرات التي تدل على تحسن العلاقات مع الدول العربية الزيارات المتكررة التي تمت بين الأردن وغالبية الدول العربية خلال مرحلة ما بعد الحرب واحتلال عراق، حيث زار العاهل الأردني كل دول الخليج العربي ومصر و سوريا والجزائر والمغرب وتونس وليبيا خلال العامين ا 2005-003؛) ونشأ تنسيقا سياسيا أردنـ - عربيا حيال الملفين الفلسطيني والعراقي، ومن خلال مقابلات الملك وتصريحاته للصحافة،

(1) مركز المعلومات الفلسطيني،ماذا بعد احتلال العراق، موقع المركز على الانترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد كان دوما يؤكد على ان لعلاقات الأردنيا - العربية في ضوء كل الأزمات الساخنة التي تمر بها المنطقة هي الأقوى والأمتن في تاريخها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك علاقات الأردن بسوريا؛ فقد كانت سوريا من أكثر الدول الرافضة أو المعارضة للعدوان على العراق، وشنت وسائل إعلامها حربا منظمة ضد ولايات المتحدة وحتى ضد الكويت وبعض الدول العربية التي ساعدت الولايات المتحدة لوجستيا، والذي ادى الى نشوب خلاف دبلوماسي بينها وبين الوفود العربية في مؤتمر وزراء خارجية العرب الذي عقد في أواخر آذار 003 م في القاهرة نتيجة اصرار سوريا على تضمين توصيات قرارات المؤتمر بإدانة الدول العربية التي تقدم دعما لوجستيا للولايات المتحدة، الامر الذي رفضته الكويت، مما أحدث خلافا وتوترا بينهما آنذاك. أما بالنسبة للعلاقات الأردنيا - الخليجية، فقد اكد الملك عبدالله الثاني في اكثر من مناسبة على متانة هذه العلاقات خلال الحرب وبعدها،ومن بين هذه التصريحات ما ادلى به جلالته لصحيفة السياسة الكويتية في كانون الأول 003 م، بقوله "العلاقات الأردنية الخليجية متميزة جدا، ونحن نعتبر أن مصلحتنا ومصلحة دول الخليج واحدة وهمومنا مشتركة"،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويضيف " العلاقة مع دول الخليج الآن تكاد تكون مثالية أزلنا كل رواسب الماضي، وتردني تقارير من الحكومة أيضا تؤكد أن التعاون مع دول الخليج متواصل وبشكل متميز، وأن المواطنين أيضا مرتاحون لما وصلت إليه العلاقة مع إخواننا في الخليج،

أنا لا أقول هذا الكلام من باب الحديث السياسي اللازم للمجاملة". كما اشاد جلالته في اكثر من مناسبة بدعم دول الخليج للأردن لدى نشوب الحرب من خلال توفير الاحتياجات النفطية، بقوله " "وعلى ذكر التعاون والدعم من دول الخليج هناك ثلاثة دول هي السعودية والكويت والإمارات لم تقصر معنا أبدا خاصة في موضوع النفط، وإذا استمر دعم هذه الدول في موضوع النفط فإن اقتصادنا سيرتاح. لقد تأثرنا بهذا الجانب كثيرا إزاء الحرب على العراق وما تحتاجه هو فسحة زمن نلتقط خلالها أنفاسنا". أما بشأن العلاقات الأردنية - المصرية، فقد كرر الملك رضاه التام عما وصلت إليه علاقات بلاده مع مصر خلال السنوات الأخيرة، وعلى ضوء م سبق يمكن القول إن حرب الخليج الثالثة لم تنعكس بصورة سلبية على العلاقات الأردنية - العربية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بل إن الحرب عززت من تفاعل الأردن مع محيطه العربي على نحوٍ غير مسبوق، وقد كان للسياسات الأردنية الوسطية في مواقفها المعتدلة في تعاطيها مع الأزمات، دورا في تحسين هذه العلاقات ووضعها بالموضع المناسب. وهذا يدل على نجاح القيادة السياسية الأردنية في الموازنة بين موقفها القومي والحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية من جهة، وبين موقفها الدولي وعلاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى،

ومن جهة ثالثة في الحفاظ على وتيرة مميزة لعلاقاتها مع العراق، في أثناء الحرب وبعدها، دون أن تغلب موازين علاقاتها ومواقفها السياسية، وحافظت في الوقت نفسه على قدر كبير ومساحة شاسعة من الوحدة الوطنية، ووجهت خطابها السياسي في أثناء الأزمة لما يخدم المصلحة الوطنية بالمقدار الذي يحافظ على أمنه وسيادتها دون تفريط بالمصالح القومية، وهذا سر ثبات وتميز الموقف الأردني وعدم تأثره بنتائج سلبية فيما يخص علاقاته العربية .[1]).

[1] قطيشات، ياسر نايف، مرجع سابق، ص 460

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الآثار والانعكاسات الاقتصادية

لم يقتصر تأثير الحرب الأمريكية - البريطانية في الاقتصاد العراقي فقط بل امتد ليؤثر في بقية اقتصادات الدول المجاورة ومن أهمها الأردن التي تربطها بالعراق علاقات اقتصادية كبيرة؛ إذ أن الأردن تعتبر من أكثر دول الجوار تضرراً من الحرب على العراق من الناحية الاقتصادية، فقد أدى احتلال القوات الأمريكية والبريطانية للعراق إلى تراجع حجم ا بادل التجاري بين الأردن والعراق، وهذا انعكس سلبا على الاقتصاد الأردني. ويعتبر الأردن من أكثر البلدان العربية التي تأثرت بالحرب على العراق نتيجة لقربه الشديد من العراق، ولأن العراق يعتبر الشريك التجاري الأول بالنسبة للأردن .)

لقد كان العراق خلال العق د الأخيرة أحد أبرز مصادر الدعم للاقتصاد الأردني، سواء من خلال المنحة النفطية العراقية، أو المساعدات المالية، أو حتى احتكار الأردن للعديد من الميزات التنافسية للسوق العراقية، في ظل حالة العداء السابقة بين طهران ودمشق والخليج العربي من جهة، وبين نظام صدام من جهة أخرى،

---

[1] العناني، خليل ،(2003) فاتورة الحرب على العراق عالميا وعربيا. دولة الإمارات العربية المتحدة مركز زايد للتنسيق والمتابعة،ص 119.

[2] الوهاب، محمد عبد ، قطاع النفط سيكون أول من يدفع فاتورة الحرب ضد العراق، اليوم للنفط والطاقة، القاهرة، ع 0852 ، 2 آذار، 003 م، ص 5 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقامت في الأردن مؤسسات صناعية وتجارية رأسمالية كبيرة لتلبية السوق العراقية (في مجال الأدوية والسيارات وقطع الغيار والنقل البري والبحري...) ومثل ميناء العقبة الأردني الرئة الرئيسية للاقتصاد العراقي في تواصله مع العديد من دول العالم. كما كان الأ دن محج أعداد كبيرة من العراقيين خارج الحصار للعلاج أو السياحة أو التسوق)

وعلى الرغم من النتائج التي حققها الاقتصاد الأردني قبل الحرب الأمريكية على العراق إلا أن هذه الحرب تسببت في تراجع ذلك؛ إذ إن الحرب على العراق كلفت الأردن الكثير. فقد كان العراق يز د الأردن بكل ما يحتاج من الطاقة النفطية بأسعار تفضيلية تصل إلى تسعة عشر ديناراً للبرميل، بالإضافة إلى أن نصف احتياجاته كانت تقدم مجاذ) ومن المعروف أن فاتورة النفط تستهلك الجزء الأكبر من العملات الأجنبية، وتشكل عبئا كبيرا على مقدرة الاقتصاد الأردني في توفير مختلف السلع والخدمات، آخذين بعين الاعتبار التقلب الحاد لأسعار النفط على مستوى العالم،

---

(3) ابو رمان ، محمد ، مرجع سابق، 149

(1) محمد عبد الوهاب، قطاع النفط سيكون أول من يدفع فاتورة الحرب ضد العراق، اليوم للنفط والطاقة، القاهرة، ع 0852 ، 2 آذار، 003 م، ص 5 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تصور الضرر الذي لحق بالاقتصاد الأردني في الجانب النفطي إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأردن يعتمد على نحوٍ شبه كلي على النفط العراقي، الذي يقدر بنحو خمسة ملايين طن سنويا، فقد وقع الأردن والعراق في عام 1991 على اتفاقية نفطية تتجدد سنويا يتم بموجبها تصدير النفط العراقي للأردن بأسعار تفضيلية، حيث يمنح العراق الأردن خصما يقدر بنحو ثلاثة دولارات من ثمن كل برميل بغض النظر عن السعر العالمي، كما نص الاتفاق على أن يخصم من السعر الإجمالي للنفط والمشتقات النفطية ما قيمته ثلاثمئة مليون دولار كهبة من الرئيس العراقي صدام حسين. وقد تم تقدير الاحتياجات النفطية بحوالي أربعة ملايين برميل من النفط الخام و مليون طن من مشتقات النفط، وقد نص الاتفاق على أن يحصل الأردن على هذه كميات من العراق مقابل سعر خاص يحسب على أساس تفضيلي هو تسعة عشر ونصف دولاراً للبرميل الواحد. أي أن إجمالي المبلغ الذي سيدفعه الأردن للعراق في عام 2003 هو ثلاثمئة وخمسين مليون دينار من أصل ستمئة وخمسين مليون دينار؛ أي أن الأردن يدفع ما يعادل 40 % فقط من سعر النفط الذي كان سيشتريه من العراق في ذلك العام ، وهذا يعني أن الحرب على العراق أدت إلى خسارة كبيرة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث حملت قطاع الطاقة نحو أربعمئة مليون دولار، هذا وفقا لأسعار عام 003! ، .)

ونتيجة لذلك فقد أخذت الدولة في البحث عن مصادر أخرى للتعويض عن الخسارة الناج ة عن انقطاع المساعدات العراقية، وتمكنت من الحصول على منحة استثنائية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كما حصلت أيضا على منح من كل من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بواقع مئة ألف برميل يوميا، إلا أن ذلك كله ، يكن كافيا، ونتيجة لذلك لجأت الحكومة الأردنية خلال فترة الحرب والسنوات التي تلتها إلى تبني استراتيجيات ترشيد استهلاك النفط ومعالجة قضية دعم المحروقات وأسعارها التي أثرت على نحوٍ كبي في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، كما لجأت إلى نهج سياسة رفع أسعار الم روقات على نحوٍ تدريجي والبحث عن مصادر جديدة للطاقة للحد من تأثير ارتفاع أسعار النفط عالميًا على الفاتورة النفطية .

وتجدر الإشارة إلى أن عام 006! شهد توقيعا تم في بغداد تضمن إمداد الأردن بين 10 0 % من حاجاته النفطية البالغة نحو مئة ألف برميل يوميا، إلا أن ذلك لم ينفذ لأسباب أمنية خاصة بالعراق. وقال وزير المالية العراقي باقر جبر الزبيدي في حزيران 2009

(1) العناني، خليل ، مرجع سابق، ص 119

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العراق سيزود الأردن بأربعين ألف برميل نفط خام يوميا بأسعار تفضيلية تقل ثمانية عشر دولارا عن الأسعار العالمية. وقد أشارت وزارة الطاقة بأنه تنفيذا للاتفاق المذكور بدأت ثماني شاحنات محملة بالنفط العراقي بتتفريغ حمولاتها في صهاريج أردنية في منطقة مخصصة لهذه الغاية بين البلدين تمهيدا لنقلها إلى مصفاة البترول في مدينة الزرقاء الواقعة شمال شرق عمان. وقد أبلغت السلطات العراقية الجهات المعنية بانطلاق 166 شاحنة من كركوك محملة بالنفط في طريقها إلى الأردن.

كما أن الحرب الأمريكية على العراق أثرت في نسبة الإيرادات العامة الحكومية في الأردن، وذلك من خلال خسارة خزينة الدولة الأردنية لقيمة الكمية التي كانت تحصل عليها مجانا فضلا عن شرائها باقي الكمية بأسعار تفضيلية) هذا بالإضافة إلى أن الدولة خسرت جزءا من الإيرادات المحلية المتمثلة في الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على مجالات التعاون الاقتصادي بين الأردن والعراق. ويمكن إيجاز الآثار الاقتصادية للحرب الأمريكية على العراق من خلال التعرض لخسارة كل قطاع أو تأثره على حدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعلى سبيل المثال شهد سوق العقارات الأردني نموا كبيرا من حيث ارتفاع أسعار الشقق السكنية والأراضي، كما انتعش سوق البناء؛ إذ ارتفعت المساحات المرخصة للبناء على الرغم من ارتفاع أسعار الأسمنت والحديد اللازمة لعملية البناء) كما حققت أسواق المال نموا كبيرا ، يجة الحرب الأمريكية من خلال زيادة الشركات المساهمة وزيادة حجم التداول، فارتفعت القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات المدرجة في البورصة، كما ارتفع عدد الشركات المدرجة مما يشير إلى اتساع نطاق السوق وتعدد الفرص الاستثمارية المتوفرة والثقة في الاقتصاد الأردني، وه ذا بالطبع ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الأردني؛ إذ انه ساعد الاردن على تعزيز احتياطاته من العملات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات، ودعم سعر صرف الدينار، ورفع حجم التداول في السوق ؛).

[1] العرب اليوم، عمان، ع 240، 24 نيسان، 006! م.

[2] زياد الدباس، ماذا قدم سوق عمان المالي للاقتصاد الأردني، الرأي، عمان، 2995 ، 25 نيسان، 005 م، ص 7 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن للأردن ديونا على العراق بلغت نحو مليار ونصف من الدولارات هي حصيلة شراء الحكومة لديون القطاع الخاص الأردني لدى الحكومة العراقية في أثناء حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية - الإيرانية)، فضلا عن ديون تجارية أخرى نتيجة الاتفاق على بيع السلع الأردنية الغذائية والدوائية للعراق مقابل شراء النفط العراقي، وهو ما أدى إلى وجود فـ ض في مديونية الجانب الأردني لدى العراق. " ا).

لقد ألحقت هذه الحرب إضرارا بقطاع النقل البري مما يعني تضرر ملايين الأردنيين الذين يعتبر هذا القطاع مصدر الدخل الوحيد لهم، إضافة إلى توقف الأسطول البري العامل على خط عمان بغداد كليا، مما يعني توقف نقل النفط العراقي، وتجمد النشاط التجاري بين البلدين. فبعد أن كان العراق الشريك الاقتصادي الاستراتيجي للأردن خلال العقود الماضية جاء العام 2003 ليغير هذه الحال حيث توقفت الصادرات الأردنية للعراق والبالغة نسبته 0 % من إجمالي الصادرات على العراق بسبب الغزو الأنجلو أمـ كي ضده.

---

(1) المرجع سابق، ص 120

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الأضرار الأخرى التي ألمت بالاقتصاد الأردني جراء ما حدث في العراق:

أ. إلغاء صفقات تجارية إلى السوق العراقية بقيمة أربعمئة وعشرين مليون دينار.

ب. ارتفعت أرقام البطالة بسبب توقف العديد ممن كانوا يعملون في العراق ومنعها عن العمل.

ج - تم تشكيل لج ة حكومية لدراسة أوضاع القطاعات الاقتصادية المتضررة من الغزو، وعقدت اجتماعات حكومية أيضا لبحث سبل استئناف التصدير للعراق وإعداد قوائم تضم أربعمئة شركة أردنية متضررة، وكذلك قدمت الحكومة تسهيلات خاصة لرجال الأعمال والتجار العراقيين لدخول الأردن لاستمرار دعم ين البلدين وتقديم مساعدات مالية لمتضرري الحرب من قطاعي النقل والسياحة.

ويبين الجدول أدناه أنه خلال الأعواد 000: 2003 كان الميزان التجاري لصالح العراق، حيث بلغت المستوردات الأردنية من العراق في عاد 2000 حوالي 582.6 مليون دولار، انخفضت في العام 2003 لتصل إلى 374.6 مليون دولار، حيث شكل النفط الحجم الأكبر من السلع المستوردة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما في عاد 004 ، فقد أصبح الميزان التجاري لصالح الأردن، حيث وصلت الصادرات الأردنية إلى 510.5 مليون دولار مقابل 54.3 مليون دولار من المستوردات. وقد وصل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق لغ ة شهر تموز 2005 إلى 322.5 مليون دولار مقابل 17.3 مليون دولار من المستوردات.ومن بين أهم السلع التي يستوردها الأردن من العراق تتمثل في سماد اليوريا والحديد ومشتقاته، ومواد كيميائية، والألمنيوم ومشتقاته، والتبن والقش أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق فتت ثل في مواد الحليب، والخضار والفاكهة، والسمن النباتي، والمشروبات الغازية، والإسمنت، وأسلاك الكوابل، ومستحضرات الغسيل، وزيوت التشحيم، والبلاستيك، وسماد ثنائي فوسفات الأمونيا)

(1) دائرة الاحصا ات العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول الصادرات والواردات العراقية الاردني بالمليون دولار امريكي

السنة	المستوردات	الصادرات	الميزان التجاري	إعادة التصدير
2000	68206	14101	54104 -	3407
2001	68409	42202	26207 -	11106
2002	751.0	439.6	311.2 -	164.1
2003	374.6	315.9	58.7 -	226.6
2004	64.3	510.5	446.1	222.3
تموز 2005	17.3	322.5	305.2	131.7

المصدر: دائرة الإحصاءات الـ امة

اما من حيث الاثار الاجتماعية فقد تركزت في وجود الجالية العراقية في الاردن اذ كان قدوم العراقيين إلى الأردن لغايتين: العمل والاستقرار، والغاية الثانية محطة عبور للهجرة إلى دول العالم المختلفة بحثا عن الفرص الأفضل. وبحكم الجوار الجغرافي بين البلدين، فقد تواجدت جالية عراقية بعد حرب الخليج الثانية عام 990 ، وما تلاها من عقوبات اقتصادية فرضت على العراق فكان الأردن الرئة التي تنفس منها العراق بلدا وشعبا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوافدت أعداد كبيرة من العراقيين إلى الأردن. أما عن عدد العراقيين المقيمين في الأردن، فكان ولا يزال، رقما صعب التقدير، حيث يدخل إلى الأردن آلاف العراقيين سنويا، يبقى منهم من يبقى، ويهاجر إلى بلاد العالم المختلفة من يهاجر عدا عمن يدخل بوسائل غير مشروعة. وتشير بيانات الإحصاءات العامة الأردنية انه في عام 2003 ، على سبيل المثال فقد بلغ عدد العراقيين القادمين 370986 عراقيا، ومجموع المغادرين 43868 ، بمعنى أن 27118 عراقيا قد بقوا في الأردن، وأضيفوا إلى العراقيين المتواجدين في الأردن، بينما في عام 2004 ، بلغ مجموع القادمين من العراق 204020 عراقيا، والمغادرين 70870 ، وبالنسبة للمقيمين فلا تظهر الأرقام الرسمية إلا أولئك المسجلين في سجلات الأمن العام و الحاصلين على إقامات رسمية (في عام 2004 قدر عددهم بحوالي 11754 عراقيا فقط). أو المسجلين كعمال بتصاريح عمل في سجلات وزارة العمل، وهم لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة من مجموع العراقيين في الأردن. ومنذ الحرب على العراق فقد حدث بعض التغير على تركيبة الجالية العراقية المقيمة في الأردن، فقد عاد عدد لا بأس به من العراقيين المقيمين في الأردن إلى العراق خاصة أولئك الذين خرجوا لأسباب سياسية، والذين قدموا بحثا عن فرص عمل كعمال غير مهرة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما قدم إلى الأردن الكثير من العراقيين الأثرياء طلبا للأ ن والاستقرار، ومن العراقيين المغتربين في دول العالم المختلفة سعيا للاستفادة من الفرص الاقتصادية الناشئة في العراق مع عملية إعادة الإعمار، ونتيجة لعدم توفر الاستقرار الأمني في العراق فكان من الطبيعي أن يلجأوا إلى الاستقرار بعائلاتهم في الأردن حيث الأمن وا مان والمدارس والجامعات المناسبة، ويباشروا بإنشاء خطوط اتصال لهم في العراق. وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد العراقيين في الأردن بما يتراوح ما بين 200 300 ألف شخص، وتشير تقديرات أخرى إلى أن عددهم يتراوح ما بين 00 400 ألف عراقي، أي ما نسبته 5. - 7.5 % من مجموع السكان، وهي نسبة مرتفعة. وأكدت إن وجود جالية عراقية بهذا الحجم في الأردن لا بد وان يكون له انعكاسات وآثار اقتصادية واجتماعية على المجتمع الأردني و الاقتصاد الأردني، إن كان ذلك على المستوى الكلي، أو الجزئي، ومن أهم هذه الآثار لتأثير على سوق العمل وزيادة الاستهلاك (الاستيراد) ورفع المستوى العام للأسعار (تضخم) وزيادة معدلات الاستثمار ونشاط قطاع النقل (البري والجوي) وزيادة أسعار العقارات وزيادة الضغط على الموارد المحدودة، خاصة الطاقة والمياه وتأثيرات اجتماعية وأمنية مختلفة. ولقد ان سوق العمل أول المتأثرين بالجالية العراقية ، فمن المعروف أن سوق العمل في الأردن تميز على الدوام بكونه سوقا للعمالة ومستوردا لها في آن وحد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهو مصدر للعمالة المؤهلة والمدربة إلى دول الخليج العربي بالدرجة الأولى، ومستقبلاً للعمالة غير الماهرة من مصر وسوريا وبعض البلاد الآسيوية. وأدى تكون الجالية العراقية في الأردن خلال عقد التسعينات من القرن الماضي إلى إيجاد منافسة كبيرة في سوق العمل الأردني وكان لها آثار إيجابية وسلبية، فمن جهة الآثار الإيجابية، تمتع الأردن، بوجود وفرة من الأيدي العاملة الماهرة وعالية التد ريب وبتكاليف معتدلة خدمت الاقتصاد الأردني في شتى القطاعات، أما في الجانب السلبي، فالعمالة العراقية القادمة إلى الأردن نافست العمالة الأردنية في المجالات التي تحتاج إلى مؤهلات وإمكانيات بسبب انخفاض تكلفتها مقارنة بالبديل الأردني. وشهد سوق العمل الأردني تواـ دا كبيرا للعراقيين كأساتذة في الجامعات الخاصة التي انتشرت في الأردن وفي المستشفيات الخاصة كذلك، وشهدنا تواجدا للعمالة العراقية في بعض الصناعات الهندسية بسبب الخبرة المتراكمة لدى العراقيين في مثل هذه الأعمال. ومن جهة أخرى نافس العراقيون العمالة العربية الذ دمة من مصر وسوريا على الوظائف والأعمال اليومية العادية. ولا شك أن في وجود هذا العدد الكبير من طالبي العمل من العراقيين قد ساهم في زيادة نسبة البطالة في الأردن، أو على الأقل حد من جهود تخفيضها بشكل ملموس ومن الآثار السلبية لوجود العمالة العراقية تخفيض معدا ت الأجور بسبب زيادة المنافسة على الوظائف المتوفرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أدى وجود هذا العدد الكبير من العراقيين إلى زيادة مستويات الاستهلاك في الأردن، ونظرا لضعف القاعدة الإنتاجية في الأردن، فإن زيادة الاستهلاك تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات الاستيراد، وبالتالي إلى زيادة عجز في الميزان التجاري، وتؤدي إلى ضغط متزايد على ميزان المدفوعات. وتشير البيانات الرسمية إلى زيادة معدلات الاستهلاك الخاص في الأردن من 3045.9 مليون دينار عام 1995 إلى 5198.4 مليون دينار عام 2002، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 70 %. بينما ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي خلال نفس الفترة بنسبة 39 % فقط (من 1111.3 مليون دينار إلى 1541.6 مليون دينار). وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فبينما تراوحت معدلات الإنفاق الاستهلاكي الحكومي خلال نفس الفترة ما بين 23 - 25 %، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص من 74.6 % عام 1995 إلى 77.6 % عام 2002. وتقدر دراسة نفقات ودخل الأسرة 2002/ 2003 والتي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة معدل الإنفاق السنوي للفرد في الأردن بحوالي 913 دينارا، منها 385 إنفاق على سلع غذائية، و 528 دينار إنفاق على سلع غير غذائية (بأسعار 1997)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا ما افترض أن معدل استهلاك الوافد من السلع الغذائية يساوي مثيله لدى المقيم بينما يستهلك الوافد نصف معدل استهلاك المواطن من السلع غير الغذائية (كتقدير متحفظ)، فيمكن القول أن معدل الاستهلاك السنوي للفرد العراقي المقيم، في الأردن لا يقل عز 649 دينار سنويا أو ما يـ اوح ما بين 197.7 مليون دينار إلى 259.6 مليون دينار لكامل الجالية العراقية في الأردن سنوي ـ).

وبما أن نسبة كبيرة من المواد المستهلكة في الأردن هي أما سلع مستوردة من الخارج، أو سلع تصنع محليا ولكن بمحتوى استيرادي كبير (الطاقة ومدخلات الإنتاج السلعية الأخ ى)، يمكن تلمس تأثير هذه الجالية العراقية على زيادة مستوردات الأردن، وبالتالي زيادة عجز الميزان التجاري في الأردن. وتشير بيانات البنك المركزي الأردني إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن من 104.4 نقطة عاد 2000 إلى 114.5 نقطة عاد 2004 997 ـ 00)، وبدأ وبعد فترة من الاستقرار في معدلات التضخم الرقم القياسي بالارتفاع اعتبارا من عاد 003، وبالطبع فإن الجالية العراقية ليست المسئولة المباشرة عن هذا الارتفاع

(1) دائرة الاحصاءات العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإنما كان لها مساهمة في ذلك بفعل إسهامها في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الأردني. أما الأسباب المباشرة لارتفاع الأسعار فهي الزيادة التي طرأت على ضريبة المبيعات، ورفع أسعار المحروقات، وارتفاع سعر صرف اليورو، وأزمة النقل في ميناء العقبة، وتطبيق برنامج ضمان من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس والارتفاع الكبير في أجور الفحوصات من قبل الشركة الفرنسية المك لفة بتطبيق البرنامج. وكان للتطورات الأخيرة في العراق تأثير على حركة الاستثمار في الأردن حيث بدأت حركة نشطة لشراء العقارات من قبل العراقيين الراغبين في الاستقرار في الأردن بعيدا عن الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار الأمني في العراق، إضافة إلى قدوم كثير من الش كات والمؤسسات الدولية وافتتاح مكاتب تمثيل لها في الأردن بهدف الاستفادة من فرص إعادة إعمار العراق. وأدت التطورات في العراق إلى زيادة كبيرة في حركة النقل بين البلدين، حيث لم تعد هناك قيود من أي نوع فعلى صعيد نقل الركاب فقد خرج الكثير من العراقيين باتجاه ا ردن بحثا عن العمل والأمن سواء في الأردن أو في الدول الأخرى.كما بدأت حركة معاكسة حيث عاد الكثير من العراقيين المقيمين في الأردن، أو الدول الأخرى عبر الأردن إلى العراق، وبالتالي نشطت حركة نقل الركاب برا وجوا حيث بدأت شركات الطيران الأردنية، وفي مقدمتها الم كية الأردنية، بتسيير خطوط منتظمة إلى مطارات بغداد والبصرة والشمال العراقي. أما النقل البري فمن الدلائل على ازدياد نشاطه زيادة عدد الحافلات الداخلة والخارجة من حدود الكرامة رغم مشاركة وسائط النقل العراقية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعلى سبيل المثال بلغ عدد الحافلات الداخلة للأراضي لأردنية من مركز حدود الكرامة (الرويشد) عام 2003 حوالي 2438 حافلة، منها حوالي 1118 حافلة أردنية، 1317 حافلة عراقية. وبلغ عدد الحافلات المغادرة إلى العراق في نفس العام حوالي 2957 حافلة، منه 1112 حافلة أردنية 1843 حافلة عراقية. ويتجلى موضوع اختلال التوازن بين السكان والموارد في أوضح صوره في مسألتي المياه والطاقة، فالأردن يعتبر من أفقر دول العالم من حيث معدل حصة الفرد من المياه، أما بالنسبة للطاقة فالأردن يعتمد اعتمادا شبه كلي على مصادر الطاقة المستوردة لتلبية حاجاته المتنامية، وبعد ما حدث في العراق، أصبح لـ ما على الأردن تحمل كلفة مالية ضخمة وبالعملة الصعبة مقابل وارداته من النفط. ونظرا لبعد مصادر المياه المتوفرة عن التجمعات السكانية القائمة ومراكز الطلب، تصل الكلفة الحدية للمياه في الأردن إلى مستويات عالية جداً قياساً بالمعايير الدولية. كما أن الاستثمارات في مشاريع المياه والصرف الصحي تكلف الكثير أيضاً وستستمر في التزايد ويمثل استبدال شبكات المياه القديمة تحدياً كبيراً على الصعيدين الفني والمالي. وتتضاءل موارد المياه الإضافية التي يمكن استغلالها. وكمثال مبسط على الضغط الذي تمثله الجالية العراقية قدرت الدراسة استهلاك هذه الجالية من المياه على النحو الآتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقدر إستراتيجية المياه في الأردن والصادرة عن وزارة المياه والري، حصة الفرد من المياه (للأغراض البلدية) بحوالي 57 3 في السنة 156 لتر للفرد في اليوم)، وعلى هذا الأساس، وإذا ما قدر عدد العراقيين في الأردن بحوالي 300 ألف مقيم، فان ذلك يعني أنهم يستهلكون حوالي 46.3 مليون متر مكعب من المياه سنويا، وهي كمية ليست بالقليلة، أما عن الكلفة المالية التي تتحملها الدولة لتوفير هذه الكمية من المياه فسنقدرها اعتمادا على تقديرات دراسة Water Economics in Jordan Their & Resources والتي قدرت تكلفة المياه للأغراض المنزلية بما يتراوح ما بين 565 فلس/ 3 إلى 1247 فلس 3 ، وعليه فيمكن أن تقدير بصورة أولية وبافتراض نفس كمية الاستهلاك بين المواطن والوافد أن كلفة المياه المستهلكة من قبل الجالية العراقية بما يتراوح ما بين 26.1 مليون دينار إلى 57.7 مليون دينار سنوي). وتمثل الطاقة تحديا كبيرا للاقتصاد الوطني حيث يستورد الأردن حوالي 8 % من الطاقة المستهلكة. وارتفعت فاتورة الطاقة لتتجاوز المليار دولار سنويا وفي ظل الأسعار الراهنة للنفط فان الفاتورة مرشحة للارتفاع من جديد وبما يتجاوز 1.5 مليار دولار سنويا على اقل تقدير، وقد تلقى الأردن خلال السنوات الماضية دعما مهما ساعده في تحمل أعباء هذه الفاتورة الضخمة عبر ترتيبات البروتوكول التجاري مع العراق في الماضي ومن ثم المساعدات الأميركية بعد الإطاحة بالنظام العراقي السابق

(1) وزارة المياه والري الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال المنحة النفطية ا ؤقتة التي حصل عليها الأردن من دول السعودية والإمارات والكويت. و لمعرفة تأثير وجود الجالية العراقية على الفاتورة النفطية في الأردن لا بد من معرفة توزيع استهلاك الطاقة في الأردن حيث أن العراقيين في الأردن يزيدون الطلب على الطاقة الكهربائية الموردة للمنازل و زيدون من طلب قطاع النقل على الطاقة. وبالنسبة للتوزيع القطاعي لاستهلاك الطاقة النهائية في الأردن، يمكن القول أنه لم يطرأ تغير يذكر على هيكل الاستهلاك خلال السنوات الخمس الماضية رغم تغير الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة في الأردن. حيث أن قطاع النقل يستو لك زها 8 % من مجمل استهلاك الطاقة في الأردن يليه كل من القطاع المنزلي وقطاع الصناعة بنسبة 3 %. أما النسبة الباقية والمقدرة بنحو 8 % فيتم استهلاكها لإنارة الشوارع وفي قطاعات الزراعة والخدمات. وتعتبر الطاقة من أعلى عناصر الإنتاج كلفة على الاقتصاد الوطني الأ دني، فبالإضافة لاستيراد مصادرها من الخارج وامتصاصها لفوائض العملات الأجنبية لتمويلها، فإن نسبة الطاقة في الإنتاج تعتبر مرتفعة جدا إذا ما قورنت بمثيلاتها على مستوى العالم؛ ففي عا 2003 بلغت واردات الأردن النفطيا 764 مليون دينار أو ما نسبته 0.9 %، 9.1 %، 0.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات الوطنية، وصافي تحويلات العاملين في الخارج. وبالنسبة لأثر الجالية العراقية في زيادة استهلاك الطاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيمكن أن نقدر استهلاكها من الطاقة كما يلي: تشكل الجالية العراقية كما أسلفنا ما يتراوح ما بين 5. % إلى 5. % من عدد السكان وبما أن القطاع المنزلي في الأردن يستهلك حوالي 3 % من مجمل الطاقة المستهلكة في الأردن أي ما يعادل 239.7 مليون دينار، فيمكن القول بأن الجالية العراقية تستهلك أيض 5. % إلى 5. % من هذا الرقم أي حوالي 3.2 - 18 مليون دينار سنويا ويضاف إلى ذلك حصة هذه الجالية من استهلاك قطاع النقل من الطاقة والذي يقدر بما يتراوح ما بين 21.8 مليون دينار إلى 29.7 مليون دينار سنويا، أي أن مجمل استهلاك الجالية العراقية من الطاقة في الأردن يقدر بحوالي 35 مليون إلى 47.7 مليون دينار وهذه الأرقام باعتماد أسعار الطاقة كما هي في عام 004 ، ويمكن مضاعفة هذه التقديرات بعد المستوى المرتفع الذي وصلته أسعار النفط لتصل إلى ما يتراوح ما بين 0' 90 مليون دينار سنويا على الأقل 98.6 مليون دولار إلى 126.8 مليون دولار) كلها سيستوردها الأردن بالعملة الصعبة الأمر الذي سيزيد من أعباء ميزان المدفوعات و زيد من الضغط على احتياطيات العملات الصعبة في الأردن. ومما لا شك فيه أن وجود هذا العدد الكبير من العراقيين في الأردن لا بد وان يخلق ضغوطا على البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة في الأردن، فهذه الجالية بحاجة إلى السكن والعلاج وتعليم الأبناء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا ا جال يمكن أن نقسم الجالية العراقية إلى قسمين القسم الأول وهو القسم المقتدر ماليا من المستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب الكفاءات العليا كأساتذة الجامعات والأطباء وهم الذين لا يمكن اعتبارهم أعباء بقدر اعتبارهم زبائن أو مستهلكين لخدمات المدارس والجامعات والمستش يات الخاصة ويساهمون بالتالي من خلال إنفاقهم في زيادة الناتج المحلي في الأردن أما القسم الآخر فهم الفئات الأقل حظا خاصة العمال غير المهرة وهم الذين يشكلون الضغط الفعلي على الخدمات العامة فهم بحاجة إلى الالتحاق بالنظام التعليمي الحكومي وهم الذين يراجعون الم تشفيات والمراكز الصحية الحكومية بحثا عن العلاج. اما من حيث التأثيرات الأمنية فان الأردن يعتبر الاستقرار أحد الدعامات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع والاقتصاد، فأي تهديد للأمن سيكون له انعكاسات سلبية جدا على الاقتصاد خاصة حركة الاستثمار، والسياحة، وتك يف النقل البحري والجوي التي يمكن أن ترتفع بفعل زيادة تكاليف التأمين. كما أن المحافظة على الأمن والاستقرار لها كلفة اقتصادية كبيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمثل بضرورة تخصيص موارد كبيرة للأجهزة الأمنية سواء أكانت موارد بشرية أو مادية وللحفاظ على الأمن في ظل وجود هذا العدد الكبير من العراقيين وغيرهم من الجاليات الأجنبية فأن الأجهزة الأمنية تجد نفسها مضطرة إلى العمل المتواصل والسهر الدائم وزيادة الموارد والأمانات المخصصة للحفاظ على أمن الوطن .).

وتشير بيانات النفقات العامة للحكومة أن الأردن خصص عاد 2003 حوالي 629 مليون دينار لإغ ض الدفاع والأمن أي ما يعادل 4 % تقريبا من مجمل الإنفاق الحكومي لذلك العام. أو ما يعادل ' % تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت مخصصات الأمن العام(الإنفاق الجاري) تحديدا حوالي 159.7 مليون دينار عاد 2003 ارتفعت إلى 173 مليون دينار عاد 2004 وتقدر للعاد 2005 بحوالي 188 مليون دينار أي بزيادة حوالي 8 % في عامين فقط. بينما بلغت نسبة الزيادة في النفقات الحكومية الجارية لنفس الفترة حوالي 4.6 % فقط. وقد أدى اعتماد الأردن كمحطة عبور من قبل العراقيين إلى الدول الأخرى إلى تعقيدات وإشكاليات بالنسبة لتعامل الملكية ا ردنية تحديدا مع العراقيين، حيث سادت لفترة من الزمن بعض الممارسات من قبل العراقيين كمحاولة تزوير تأشيرات الدخول إلى الدول الأجنبية،

---

(1) وزارة الداخلية الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو التوجه إلى هذه البلاد دون تأشيرة من الأساس طلبا للجوء السياسي، وهذه الممارسات أدت إلى قيام كثير من الدول الأجنبية باتخاذ جراءات وقائية زادت من تعقيد حركة النقل الجوي من الأردن. وأكدت أهمية تقديم كل التسهيلات الممكنة للمستثمرين العراقيين (وغيرهم من المستثمرين) فيما يتعلق بشروط بالإقامة والتنقل، وأنه من الضروري للقطاع الخاص في الأردن وخاصة الشركات الصناعية المصدرة للعراق الا تفادة من الجالية العراقية الموجودة حاليا في المملكة لإقامة تحالفات وشراكات اقتصادية تسهل من عملية دخول السلع الأردنية وتوزيعها في السوق العراقية، واتخاذ إجراءات من شأنها الحد من استقرار غير الأردنيين بشكل عام في الأردن وتقليل أعدادهم ما أمكن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

لى ضوء المعطيات اعلاه يتضح ان الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا قد بدأتا بالتخطيط لتدمير القوة العسكرية العراقية على اثر نهاية الحرب العراقية الإيرانية، اذ اخذت وسائل الاعلام في كلا البلدين تهول من القدرة العسكرية للعراق وخطورة هذه القدرة على الد ل المجاورة اولا والسلم والامن الدوليين وقد هيأ الغزو العراقي للكويت الفرصة لذلك اذ حشدت الكثير من دول العالم لتوجيه ضربة إلى العراق تحت شعار تحرير الكويت من القوات العراقية، وتم لها ذلك في بداية عاد 991 ، إلا أن ذلك لم يكن الهدف الأخير للولايات المت دة، فالولايات المتحدة لا تسعى اساسا الى حماية النظام الكويتي أو تحرير الكويت بل المحافظة على تدفق النفط والسيطرة على هذا المورد الاقتصادي المهم، وتوقعت الولايات المتحدة ان ينتهي النظام العراقي السابق بعد فترة قصيرة من انتهاء حرب الخليج الثانية ، واعت دت أن زيادة التركيز على الحصار الاقتصادي يمكن أن تقلقل الوضع الداخلي وتتم محاولة إسقاط النظام من الداخل. ولما لم يتحقق ذلك اخذت الادارة الامريكية برئاسة كلينتون تبحث عن ذريعة يمكن من خلالها توجه ضربات للعراق لانهاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا سارت إدارة الرئيس الامريكي بوش الابن وجاءت أحداث ايلول 2001 لتعطي الإدارة الأمريكية أحد أهم المبررات وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب لشن الحرب على العراق، أخذت تكيل الاتهامات للرئيس العراقي السابق صدا، حسين بأنا على علاقة مع مجموعة القاعدة فضلا عن اتهام العراق بامتلاك أسلحة الدمار الش مل، التي حسب ادعاء المعتدين (الولايات المتحدة وبريطانيا) تهدد أمن واستقرار العالم وحاولت استصدار قرار من مجلس الأمن يتيح لها استخدام القوة ضد العراق، إلا أنها جابهت معارضة من أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وعندما لم تتمكن من الحصول على ما تريد قررت إ ارة ظهرها للمنظمة الدولية وقامت بعدوانها على العراق وتمكنت من احتلاله وإسقاط نظامه بكل رموزه وقياداته، كما اعتقلت، رئيسه ومن ثمّ أعدمته بعد محاكمة غير مكتملة بمقوماتها الأصولية ولا بنزاهتها القانونية ولا حتى الإنسانية. ومن الجدير بالذكر ان الدوافع غير المعلنة للولايات المتحدة تمحورت حول دوافع سياسية واقتصادية واستراتيجية ، اذ ان الدوافع السياسية تركزت في استعادة هيبة الولايات المتحدة بعد احداث ايلول اما الدوفع الاقتصادية فقد تركزت حول السيطرة على نفط العراق وربط العراق اقتصاديا بالاقتصاد الامريكي واستحواذ الشركات الامريكية على كافة مشاريع اعادة العراق ، اما الدوافع الاستراتيجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فان اعتبار هذه الحرب ما هي الا تتمة لاستراتيجية تبنتها الولايات المتحدة لتلبية أطماعها الاستعمارية الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، التي يمكن القول بأنها بدأت في تـ بيقها في عقد التسعينيات من القرن العشرين بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي حيث وضعت ما يسمى بدليل السياسة الدفاعية عن الاستراتيجية الأمريكية الذي اشتمل على ضرورة تحقيق التفوق العسكري الأمريكي على مستوى العالم، والعمل على منع ظهور قوة منافسة للولايات المتحدة وتبني ما يسمى باستراتيجية الحرب الوقائية أو الضربة الاستباقية ضد الدول المشتبه بقيامها بتطوير أسلحة الدمار الشامل. وهذا أدى إلى تولد القناعة لدى الإدارة الأمريكية بضرورة فرض السلام الأمريكي عن طريق استخدام القوة ضد الدول التي اء برتها تهدد الأمن الأمريكي وأطلق عليها بمحور الشر، وضمت في تصنيفها العراق بقيادة الرئيس السابق صدام حسين. وقد أخذت الدعوات من بعض الجماعات المتطرفة في عهد الرئيس كلينتون تطالب بالإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين بحجة أنه يهدد المصالح الأمريكي في المنطقة وحلفاء الولايات المتحدة وأصدقاءه مثل الدول النفطية والدول العربية الأخرى مضافا إليها إسرائيل، حيث أصدر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أوامره بتوجيه ضربة عسكرية للعراق في حينه أطلق عليها عملية ثعلب الصحراء، إلا أن هذه العملية باءت بالفشل ولم تنجح في الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد خلفت الحرب الامريكية على العراق اثارا متعددة على الاردن تمثلث اهمها في الاثار الاقتصادية ، اذ ان العراق كان يعتبر الشريك التجاري الاول للاردن والرئة التي يتنفس العراق اقتصاديا منها ، كما ان الاردن اعتمد في مصادر الطاقة على العراق حيث كان النظام السابق يزود الاردن بالنفط باسعار تفضيلية ، فضلا عن ان نسبة كبيرة تمنح الاردن مجانا ، ومن هنا فقد انعكست الحرب سلبا على ذلك اذ تأثرت الخزينة الاردنية من خلال شراء حاجات الاردن للنفط بالاسعار العالمية ، هذا فضلا عن تراجع الص درات ، وتأثر قطاعات اقتصدية كبيرة من جراء الحرب كقطاع النقل والقطاع الصناعي . اما الاثار السياسية فقد تركزت حول انقطاع العلاقات بعد الحرب مباشرة ، وتأزمت العلاقات بين البلدين، الا انها عادت ثانية بعد انتقال مقاليد الحكم الى الحكومة العراقية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاس نتاجات

من خلال معالجة الباحث ، يمكن التوصل إلى العديد من الاستنتاجات كشفت عنها الحرب الأمريكية على العراق، التي يمكن تلخيصها في الآتي :

لقد اعتادت أميركا والدول الغربية في تعاملها مع بلدان العالم الثالث وعلى الاخص مع الدول العربية على خلق الأسباب ، لمبررات للعدوان على هذه الدول وخاصة الأسباب التي يمكن أن تؤثر ليس على مصالحها هي فقط ، بل على مصالح دول أخرى في أوروبا من اجل تأمين الرأي العام العالمي المؤيد لذلك العدوان ، فقد تذرعت الولايات المتحدة بامتلاك العراق لاسلحة الدمار الشامل واعتبرت ذلك - رقا للقانون الدولي

: انتهكت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لتبرير غزوها واحتلالها للعراق في 19 آذار 003 . ومن اهم التصريحات حول عدم شرعية الحرب ما ذكره ، الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان ، بأن حرب الأمريكية البريطانية ضد العراق كان خرقا وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وبالتالي إنها كانت عملا غير شرعي. ويمكن القول أن لجوء الولايات المتحدة وبريطانيا إلى استخدام القوة المسلحة ضد العراق قد الحق ضررا كبيرا بميثاق الأمم المتحدة فالكثير من مبادىء القاذ ن الدولي تم انتهاكها وتشويهها تحت ذرائع ملفقة مثل الادعاء بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وصلاته بتنظيم القاعدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعدم التزامه بقرارات مجلس الامن وأنه كان يشكل تهديدا جديا للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والعالم، بمعنى أن العراق ان يهدد السلم والأمن الدوليين ويخرق القانون الدولي.

- ان الحرب الامريكية على العراق لا تستند الى اية شرعية قانونية، وخصوصا بعد ان تاكد خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل، وثبت ان لا علاقة له بالارهاب او بتنظيم القاعدة. وكان المبرر الوحيد لها هو تبني الاد رة الامريكية لاستراتيجية الحرب الوقائية. ومفهوم الحرب الوقائية يصعب ان نجد له سندا قانونيا، وبالتالي فهو لا يندرج ضمن اطار القانون الدولي، او ميثاق الامم المتحدة في مادته 1) التي تؤكد على حق الدولة في الدفاع عن نفسها إذا ما تعرضت إلى عدوان خارجي. إن نظرية الحرب الوقائية تنهض على أساس افتراضي غير واقعي. ويتمثل هذا الأساس الافتراضي باستخدام القوة العسكرية بشكل كيدي ضد تهديد (متخيل) أو (ملفق) بمعنى انه تهديد غير موجود إلا في التصور الكيفي أو المزاجي لأصحاب النظرية ووفق ما تقتضيه مصالحهم. من ناحية أخرى يمكن أن نلاحظ أن وجه الخطورة في هذه العقيدة الإستراتيجية (الحرب الوقائية) يمكن في أن تمنح الولايات المتحدة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليس الأمم المتحدة، سلطة تقرير ما هو مشروع أو غير مشروع لتحديد الاستجابة بعمل عسكري، ضاربة يعرض الحائط مبدأ احترام سيادة الدولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية. كما وان الظن بوجود عدو افتراضي يستحق أن توجه له حرية عسكرية يعد عملا غير مشروع من الناحية القانونية لجهة من يقوم به. فالحدس أو الظن لا يعد، من وجهة النظر القانونية، كونه قرينه يبنى عليها الفعل القانوني. لذا فان الفعل المرتكب في إطار الحدس المجرد يرقى إلى مستوى الجدية التي يعاقب عليها القانون

يرتبط بما تقدم في الفقرة اعلاه ،ان مبدأ الحرب، او الضرورات الموجبة لاستخدام القوة ستبقى مؤثرة عند تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية. وحتى بعد ان فاز الديمقراطييون برئاسة الولايات المتحدة وبزعامة اوباما: فان المرجع لدينا ان القوة العسكرية، باعتبارها احدى ادوات السياسة الخارجية الامريكية ستبقى حاضرة في الادراك الاستراتيجي الامريكي متى ما اقتضت ضرورة ذلك، وخصوصا اذا تعلق الامر بالمصالح والمكانه الامريكية

سعت الولايات المتحدة من الحرب على العراق تحقيق سط هيمنتها الكاملة على المنطقة والتمهيد لتصفية القضية الفلسطينية والقضاء على المقاومة الفلسطينية لصالح العدو الإسرائيلي لانهاء الانتفاضة الفلسطينية التي استنزفت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأجهدت الاقتصاد الصهيوني وهددت أمنه وتأمين الظروف لهذا الكيان لاستعادة أنفاسه استعدادا لعملية توسعية كبرى على الساحة العراقية والساحة السورية وحتى الإيرانية .

أ - ان مقولة الولايات المتحدة بان الحكم في العراق كان ديكتاتوريا لا يسوغ لها القيام بالاعتداء على العراق فالتغيير كان سجي ان يترك للشعب العراقي المعروف بقوة شعبه وصعوبة رضاه على حكامه قدرة على معالجة شؤونه الداخلية والقضاء على تلك الديكتاتورية وهو المعروف بانتفاضاته وأحداث التغييرات التي تحقق طموحاته عندما لا يرضى على حكم ليس بصالحه لا أن يطلب العون من الولايات المتحدة المعروفة بعدائها ليس للعراق فقط بل لكل الأمة العربية ، فتغيير ا لظام لا يمكن أن يكون بالاحتلال الأجنبي ولا باللجوء الى بلد معروفة بعدائها للعرب والمسلمين على حد سواء

ا استنادا لما تقدم يرى الكثيرون أن الحملة العسكرية كانت مخالفة للبند الرابع من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أنه "لا يحق لدولة عد و في الأمم المتحدة من تهديد أو استعمال القوة ضد دولة ذات سيادة لأغراض غير أغراض الدفاع عن النفس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ا - ان الحرص على تحر ر الشعب العراقي لا يتم من خلال التدمير الشامل للعراق وشعبه فالعدوان لم يترك هدفا مدنيا كان أو عسكريا الا وقام بتدميره ، كما انه دمر كافة البني التحتية وشل كل مقومات الحياة في العراق ، فهل هذا هو التحرير المزعوم الذي تتشدق به الولايات المتحدة وحليفة ها بريطانيا ، هل هو هذا التحرير ال ي حرق العراق أرضا وشعبا دون تمييز .

تنوعت دوافع الحرب الأمريكية على العراق ما بين دوافع سياسية أهمها القضاء على النظام العراقي السابق واستبداله بنظام موالي لها ويسبح بحمدها، ودوافع إستراتيجية تتلخص في التواجد الأمريكي في المنطقة ، أما الدوافع الاقتصادية فكان من أهمها السيطرة على منابع النفط سواء في العراق أو منطقة الخليج العربي ، ولإنقاذ اقتصادها المتدهور ومما يدل على صحة ذلك أن الشركات الأمريكية حصلت على نصيب الأسد في إعادة اعمار العراق فضلا عن توقيع اتفاقية مع الند ام العراقي الحالي والتي تظهر المكاسب الاقتصادية التي جنتها الولايات المتحدة من غزو العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0 انعكست الحرب العراقية على الأردن من الجانب السياسي؛ إذ تراجعت علاقاتها السياسية مع العراق وشهدت توترا كبيرا خلال السنوات الأولى قبل أن تستعيد عافيتها في السنوات الأخيرة، أما بالنسبة للعلاقة مع دول الخليج العربي فقد أثرت هذه الحرب إيجابا في علاقات الأردن مع هذه الدول وتطورت نحو الأفضل.

1 أما بالنسبة للآثار الاقتصادية فقد كان للحرب الأمريكية آثار سلبية وأخرى إيجابية. فمن ناحية أدت الحرب إلى توقف تدفق النفط العـ قي إلى الأردن، الأمر الذي فرض على الحكومة اللجوء إلى مصادر أخرى وشرائه بالأسعار العالمية، مما أثر سلبَا خزينة الدولة، أما في الجانب الإيجابي فقد أنعشت الحرب الأمريكية على العراق سوق العقارات الأردني الذي شهد تطورا كبيرا، وكذلك أسواق رأس المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع و لمصادر

الدوريات

أبو الخير، مصطفى أحمد (2007) الشرعية الدولية ومعتقل غوانتانامو مجلة الفكر السياسي العدد 8 ،دمشق.

أبو بكر، الدسوقي، (1999) الأزمة العراقية الأخيرة، التداعيات والنتائج، مجلة السياسة الدولية،.مجلد 35 عد 135

أبو دهب، فتوح (2003) الحرب على العراق ومستقبل النظام الدولي، مجلة شؤون خليجية، مجلد 5 العد 33

ابو رمان ، محمد (2008) ، الاردن والعراق : الاحتواء مقابل الفوضى ، مجلة السياسة الدولية العدد 172 ، مجلد 43 ، القاهرة

أحمد، إبراهيم محمود، (2003) "العراق الجديد في ا ستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية ، مجلد 38 ، العدد 154 .

الأشعل، عبد الله، (2006) العالم العربي والشرعية الدولية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام الصحفية، القاهرة، مجلد 42 العدد 164).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باهبري، سبأ عبد الله (003) الحرب على العراق ، قراءة أ ولية ،مجلة الدفاع ، العد 130.

بسيوني، شريف (003) " الحرب الأمريكية على العراق: مشروعية استخدام القوة ،مجلة السياسة الدولية ، مجلد 38 ، العدد 152 ، القاهرة .

تشومسكي، ن وم (003) احتلال العراق يرفع خطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل معا"،المستقبل العربي، مجل 26 وعد 297 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

حسيب، خير الدين (2004) الحرب الأمريكية على العراق إلى أين ؟ مجلة المستقبل العربي مجلد 27 عدد 7

دوغلاس ،رامان دوغلاس (008) الولايات المتحدة في العراق/المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد 350).

روبين رايت (999) السياسة الأمريكية العراقية"، ترجمة رانيا سعد، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد الثاني، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

شعبان ، عبد الحسين (2003) المشهد العراقي الراهن : الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 297

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شوقي، محمد إسماعيل 992)الإرهاب الدولي والحرب ضد أفغانستان " ؛ مجلة الدفاع؛عدد 48. ، القاهرة .

عا ر، صلاح الدين 002) القانون الدولي في عالم مضطرب، السياسة الدولية، مجلد 41 العدد 152.

عامر، صلاح الدين ، 003) القانون الدولي في عالم مضطرب ، السياسة الدولية ، مجلد 2: العدد 153

عبد الجواد، جمال 002) السياسة الأمريكية تـ اه العراق تشدد يميني وهوس أمني، السياسة الدولية العدد 15 ، المجلد 73

عبد الوهاب، محمد 003)، قطاع النفط سيكون أول من يدفع فاتورة الحرب ضد العراق، اليوم للنفط والطاقة، القاهرة، ع 152

عبدان، محمد 003) تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية على العراق"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد 3 عدد 23

العلاف ، ابراهيم خليل 006) ، موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مجلة علوم انسانية ، العدد 29 ، هولندا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علوي، مصطفى، (003) الحرب الأمريكية على العراق، مجلة دراسات الشرق الأوسط (ندوة العدد) مجلد عدد 23

كمال، محمد مصطفى 002) أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي : مراجعة للأجهزة والسياسات، السياسة الدولية، مجلد 153 عدد 42 .

الكيلاني، هيثم 003) الحرب الأمريكية على العراق، مجلة دراسات الشرق الأوسط (ندوة العدد) مجلد 42 عدد 3 .

لكريني ؛ ادريس ، 003)، انعكاسات احداث 11 ايلول ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد 6 عدد 291 .

محمود، محمد 003) تداعيات ملف أسلحة الدمار الشامل في العراق على الإدارتين الأمريكية والبريطانية" مجلة دراسات الشرق الأوسط، مجلد العدد 2 .

مسعد ، نيفين عبد المنعم 003) :" السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد إحداث

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الحادي عشر من أيلول 001، :"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مسلم، طلعت 003) الحرب الأمريكية على العراق، مجلة دراسات الشرق الأوسط (ندوة العدد) مجلد عدد 3؟،

الهزاط، محمد، 004) الحرب الأمريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي مجلد 26 ، عدد 91؟.

النصراوي، صلاح 005،) العراق في الاستراتيجية الأمريكية.، أي مشروع للدولة الجديدة ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، مجلد 40 ، العدد 162

الكتب

بجك ، باسيل يوسف 006،) العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 993 2005؟، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت

الجبوري، عبد الكريم، 004) دوافع وذرائع الحرب الأمريكية على العراق خفايا الليلةالسوداء، دار الطليعة الجديدة،.

الجمعية العلمية الملكية، 005،) الحالة العراقية وأثرها على الاقتصاد الأردني، عمان، الأردن.

الجنابي، باسم كريم سويدان 008) مجلس الأمن والحرب على العراق عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

003): دراسة وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب ، عمان، دار زهران.

جويلي ،سعيد سالم 001) محاضرات في مبادئ القانون الدولي، الزقازيق.

جويلي، سعيد سالم 995) استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي العام في زمن السلم ، جامعة الزقازيق .

الحديد ، موسى ، 003) تداعيات الحرب الامريكية على العراق ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان

حسن ، ديب علي 002) الولايات المتحدة الامريكية من الخيمة الى الامبراطورية ، دار الاوائل ، دمشق

حسن،رشيد، والبرغوثي، لميس 991) ازمة الخليج في الفكر السياسي الأردني، حوارات مع خصية سياسية وحزبية وأكاد: ية، دار الدليل الوطني للنشر والتوزيع .، عمان.

دايفيس، نورد 991) درع الصحراء وفضيحة النظام العالمي الجديد، ترجمة بشير شريف البرغوثي، دار الدليل الوطني للنشر والتوزيع عمان .

الرفيع،عبد الجليل حسن، 006) العراق في ظل الاحتلال والمقاومة، ط . ، دار ال رقد للطباعة النشر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الزامل ،،ناصر بن محمد 004)، لماذا يكرهوننا ، مكتبةالعبيكان ، الرياض

سالم، محمد صلاح 003)، العراق ما جرى واحتمالات المستقبل، د ، الهرم، عين للدراسات و البحوث الإنسانية والاجتماعية.

سري الدين،عايدة 999)، الحرب الباردة في الخليج الساخن"،بيسان للنشر،بيروت.

سليم ،محمد السيد 003) تطور السياسة الدولية، في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر

للنشر والتوزيع

سيار الجميل :" نشأة العلاقات العراقي - لأمريكية وتطوره 742 986 "، مجلة الندوة؛ العدد الأول شباط 1986

شكارة احمد 005)، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الإستراتيجية الإقليمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي

الشكرجي طه نوري ياسين 004) الحرب الأمريكي على العراق، ط ، بيروت،الدار العربية للعلوم.

www.manaraa.com

عامر ، صلاح الدين عامر (003) مقدمة لدراسة القانون الدولي، النهضة العربية، بيروت

عبد السلام ، جعفر (004) قراءة قانونية للعدوان على العراق ، بحث من سلسلة ابحاث في

العدوان على العراق والشرعية الدولية .

عبد السلام، جعفر (004)، العدوان على العراق والشرعية الد لية، د ، مصر، رابطة الجامعات الإسلامية.

عبد القادر محمد فهمي، (009) الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري، دار الشروق، عمان.

عبود، مصطفى عبود (007) صدام حسين، دار الفاروق للاستثمارات لثقافية ، مصر

عشقي ، انور ماجد (004) الاحتلال الامريكي للعراق ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة

العطار، وليد (008) القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت

العلاف، إبراهيم خليل، (006) العراق والولايات المتحدة الأمر كية : دراسات في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، دار ابن الأثير، الموصل.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

العناني، خليل 003)، فاتورة الحرب على العراق عالميا وعربيا. دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

العوضي، بدرية 2000)القانون الدولي العام في وقت لسلم وتطبيقاته في دولة الكويت.

غانم،محمد حافظ 002) مبادئ القانون الدولي العام، دراسة لضوابطه الأصولية ولأحكامه العامة، بدون ناشر ، القاهرة.

الفتلاوي، سهيل، 984)قانون الحرب وتطبيقاته على الحرب العراقية الإيرانية، دار القادسية للطباعة، بغداد.

فرج الله ،سمعان بطرس 008) ، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ط 1 ، القاهرة

فهمي، عبد القادر محمد 005) المدخل لدراسة الاستراتيجية، عمان : دار مجدولاي.

قطيشات، ياسر نايف 009)، العلاقات السياسية الاردنية - العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي " من إيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية " دار يافا للنشر والتوزيع.

كلاوزفيتربول ، 974) الوجيز في الحرب، ترجمة اكرم ديري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المجذوب ، محمد 004)، القانون الدولي، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية. مركز دراسات الشرق الأوسط 004)، الحرب على العراق، جز ، ط 1

محمود، السيد حسن داوود 004) نظام الهيمنة الأمريكية والقضايا القانونية الدولية المعاصرة ، بحث في كتاب العدوان على العراق والشرعية الدولية ، رابطة الجامعات الإسلامية مقلد ، اسماعيل صبري 971) العلاقات السياسية الدولية، مطبوعات جامعة الكويت،

منصور ، محمد ابراهيم 004) المخططات الامريكية على المنطقة العربية ، فصل من كتاب العدوان على العراق والشرعية الدولية ـرابطة الجامعات لاسلامية

نهار، غازي، صالح 993)، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج (آب 990 - آذار 1991) : دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

هلال، رضا 995) الصراع على الكويت: مسألة الأمن واا ورة، دار الجليل، بيروت.

الصحف

الدباس، زياد 005)، ماذا قدم سوق عمان المالي للاقتصاد الأردني، الرأي، عمان 2995 ، 25 نيسان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضو، بسام، قناع الشرعية الدولية، جريدة الوطن، الكويت 3 1 ' 2005.

صحيفة الرأي الأردنية ' 2005.

صحيفة الرأي الأردنية 9 ! 2006

صحيفة الدستور الأردنية 2! 2008

مجلة الاخبار ـ تاريخ 9! 2007

العرب اليوم، عمان، ع 3240 24 نيسان 2006 م.

Times,13/7/2008

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الدراسات والبحوث

ذنون، فواز موفق، 006)، العراق والأردن دراسة في العلاقات السياسية بين البلدين 2003 2006؛ بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل للمدة 1؛ 0؛ 21 كانون أول.

اللوزي ، فاتن 008؛) ، السياسة الخارجية الاردنية تجاه ازمة الخليج الثالثة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان

ميثاق الأمم المتحدة.

مركز الخليج للأبحاث 004؛)، التقرير السنوي الأول؛ الإمارات.

مركز المعلومات الفلسطيني، ماذا بعد احتلال العراق، موقع المركز على الإنترنت.

المناصير، أروى عط فضيل 2007) تأثير الأزمة العراقية على التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية لدول الجوار الإقليمي (دراسة حالة الأردن من ٢٠٠٣ 005؛ رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مواقع الانترنت

مقابلة مع كوفي عنان مع هيئة الاذاعة البريطاني 5 9200 موقع اسلام اون لاين

اسلام اون لاين نت 6 ا 2004

موقع دائرة الاحصاءات العامة

م قع وزارة الداخلية

موقع وزارة المياه والري

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المراجع الاجنبية

Broadford Lee Eden (2008) a chronology of United States – Iraqi relations ,1920- 2006 , Jeffereson INC

David Gold (2003) Motives behind the use of force on Iraq , Financial Times , London , July 1, Page 14

Hadar , Leon (2005) , Sand Storm , America , Palgrave Macmillan.

Hedges , Chris (2002) , War is A Force Gives Us Meaning , America ,

Scott Lasenky (2005) Jordan role in Iraq is modest but positive, Daily Star, December,.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Motivation Of Usa's War On Iraq And Its Political And Economic Impact On Jordan Between (2003- 2008).

By

Ayman Imlaih Iderzini

Supervisior

Dr. Faisal Alrfou' , Prof.

ABSTRACT

This study aimed to investigate the motivations of USA's war on Iraq and its political and economic impact on Jordan between (2003- 2008). Therefore and to achieve such aim the research discussed firstly the historical background of the American – Iraq relations , then disceused the strategic base of non ligality of American war on Iraq ,motivations of war, and war's political and economic effects on Jordan

This study had pointed out that the American strategy started to pave the way to destroy the Iraqi armed forces after the end of Iraq- Iran war .USA succeeded to involve Iraq in second war by giving the green light to Iraqi regime to invade Kuwait.

As a result USA mobilized most of world countries to attack Iraq under the justification of Kuwait liberalization. USA attacked Iraq and destroyed Iraqi Armed Forces. During the 1990s USA claimed that Iraq

www.manaraa.com

did not comply with international resolutions regarding the comprehensive destructive weapons for the purpose of convincing the world with the risk size of the Iraqi regime against international peace and safety in order to get a legal authorization from the UN to invade Iraq. The study concluded that war on Iraq is not based on any legal base because it was proved that Iraq has no destructive weapons or has relations with terrorism or Al- Qae-da.

USA's war on Iraq has various hidden motivations: political, strategical and economic. With respect to the political motiivatios the most important is to replace the previous Iraqi regime, while the strategic motivation is to base its armed forces in the region, and finally the economic one is to control Iraq and Gulf States oil resources in addition to save its deteriorated economy through obtaining the biggest share in re-constructing Iraq.

The study also concluded that American war on Iraq has many political and economic impacts on Jordan. With respect to the political side, the relations between Jordan and Iraq were effected negatively, while the relations with Gulf States were effect positively. American war on Iraq has also negative and positive impact on Jordan; the most negative impact was stopping of oil flow to Jordan which forces the government to purchase the oil with international prices. In the contrast the positive impact was improving the real estate and exchange markets

www.manaraa.com